

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

**العقيدة الأمنية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي  
(فترة 2010 – 2016)**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إشراف الأستاذة:

فراني حياة

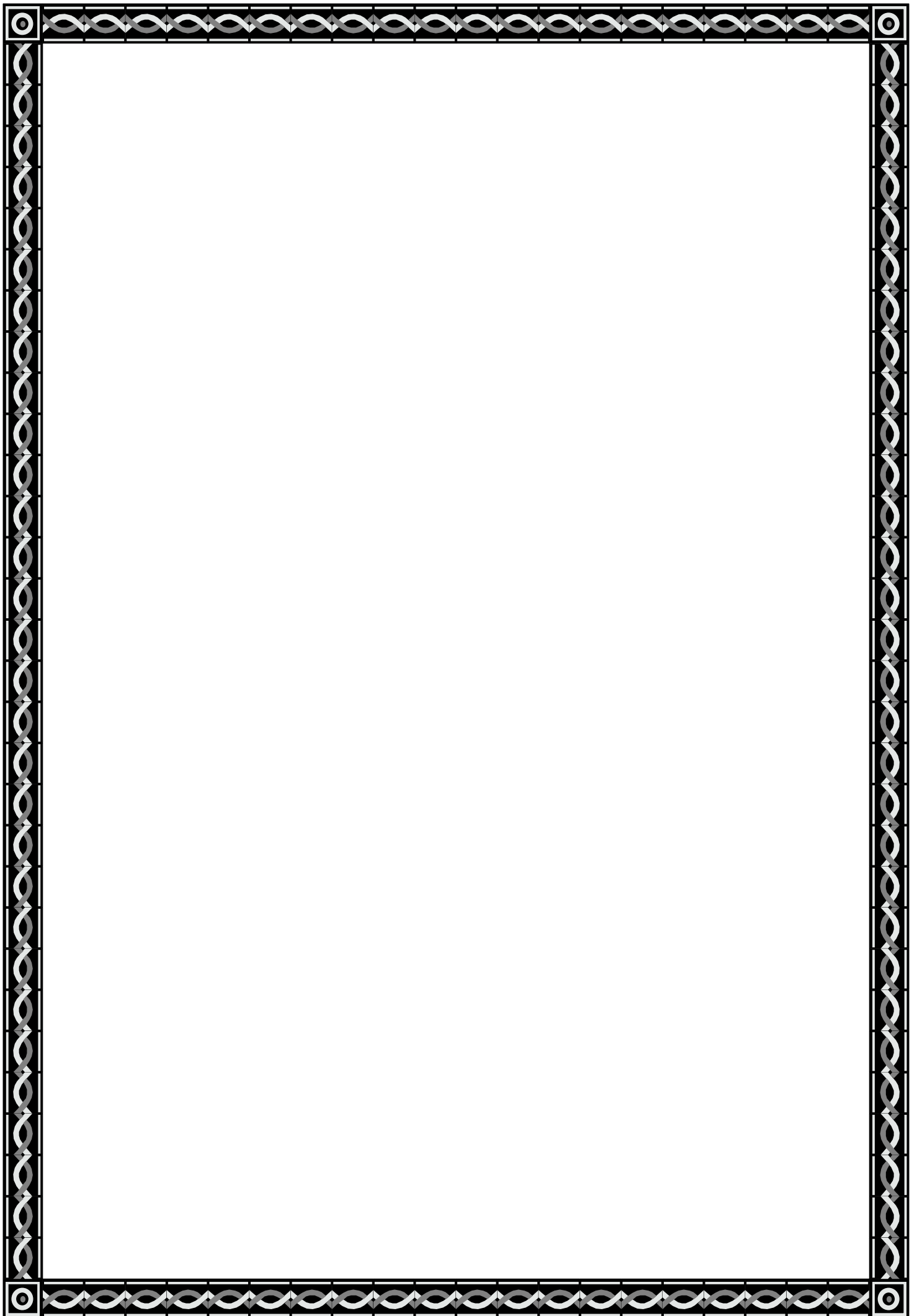
إعداد الطالب:

فرطاس عماد الدين .

لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا	د. تسعديت مسيح الدين
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا	د. جنوحات حسين
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا	أ. فراني حياة

السنة الدراسية: 2016 - 2017



## شكر واعتراف

يطيب لي وقد وفقني الله عزوجل إلى إتمام هذا البحث أن أتقدم بأسمى العرفان والشكر والتقدير إلى أستاذتي المحترمة /حياة فراي، لكل الرعاية العلمية الصادقة والتوجيه الراشد منذ بداية البحث إلى نهايته فألف تحية لك.

كما أتوجه بعميق الشكر والتقدير لأساتذتي في لجنة المناقشة، لتفضلهم بالموافقة على مناقشة مذكريتي.

وإلى كل الأساتذة الذين تشرفت بالدراسة عندهم وشجعوني طوال فترة الدراسة من بينهم الأستاذ "سليم

شيخاوي" والأستاذ "أحمد طالب أحمد".

كما لا أنسى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة في:

- مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه/ وزارة الدفاع الوطني.

- المديرية العامة للأمن الوطني/ المدرسة العليا للشرطة (الجزائر العاصمة).

ومسك الختام شكر موصول إلى العقيد المتقاعد (الخبير الأمني) الأستاذ "اعمر بن جانة" حفظه الله الذي وجهني

خلال فترة التحضير لهذه الدراسة التي اهتمت أكثر بالجانب الأمني.

ولكل من ساهم في انجاز هذه البحث من قريب أو بعيد....

## الإهداء:

أتوجه بإهداء هذا العمل، إلى أمي وأبي... حفظهما الله وأطال في عمرهما

وإلى إخوتي... وكل العائلة والأحباب.

وإلى كل زملاء بالمدرسة الذين درست معهم وتشاركت معهم مشاعر طيبة طيلة فترة الدراسة.

كما أحيي كل رجال الأمن عبر ربوع الوطن

كما أوجه تحية تقدير واحترام إلى الجنود البواسل، المرابطون في الحدود، المدافعون عن أمن واستقرار الجزائر.

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع العقيدة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، حيث اعتبرت هذه المنطقة كإمتحان لمدى ثبات الجزائر في مقاربتها الأمنية خاصة وأن الجزائر في موقع جغرافي ذو أهمية إستراتيجية فهي بوابة إفريقيا الشمالية التي تربط بحرا بالقارة الأوروبية، غير أن الوضع الإقليمي لدول الجوار التي عرفت تحولات سياسية وأمنية فيما يعرف بالحراك العربي في كل من تونس وليبيا إلى جانب أزمة شمال مالي، التي فرضت على الجزائر ضرورة التحرك لاحتواء هذه الأزمات عبر انتهاج الوساطة والمفاوضات لإيجاد تسوية لأزمة مالي في جانفي 2015.

كما تقوم اليوم بوساطة لحل الأزمة الليبية بهدف جمع شمل الأطراف المتنازعة، فنتيجة للتحديات والتهديدات الأمنية المحدقة بها (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) عمدت الجزائر إلى تأمين حدودها، بأحدث الأسلحة العصرية والمتطورة.

خلصت الدراسة إلى أن العقيدة الأمنية الجزائرية ذات الطبيعة الدفاعية الخالصة تتبنى الحل السلمي للنزاعات مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض إقحام الجيش الوطني الشعبي في أي نزاع خارج حدوده. هذه العقيدة بعد أن كانت محل جدال الكثيرين أصبحت الآن محل تثمين من أطراف عديدة.

**\*الكلمات المفتاحية:**

الأمن، العقيدة الأمنية، التهديدات الأمنية، تأمين الحدود...

**\*Abstract :**

This study addresses the subject of the Algerian security doctrine in the African Sahel from 2010 to 2016, considered as a test of the stability of the Algerian security approach, especially as it is located in significant geographical location which has a strategic importance, being the gate from North Africa to the sea European continent.

However, the regional situation of the neighboring countries, which have Known political transformations, The Arab-spring in 2011's in Tunisia and Libya, the Malian crisis in 2012, which situations Forced Algeria to move immediately by playing an intermediary role, that helped ending the war achieving peace in Mali in January 2015.

Now days Algeria is trying of solve the Libyan dilemma by different diplomatic channels, following its Foreign policy principals. As Result of new security challenges and threats, Algeria has secured its borders with New technological weapons.

The study concluded that the Algerian has security doctrine of purely defensive nature adopts the peaceful resolution of disputes, while not interfering in the internal affairs of states and refusing to involve the national popular army in any conflict outside its borders. This doctrine, which has been the subject of controversy has now become a place of appreciation from many parties.

**\*Key words:**

Security, Security doctrine, Security threats, Border security....

فهرس المحتويات:

09.....	مقدمة.....
<b>16.....</b>	<b><u>الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي</u></b>
17.....	المبحث 01: النظريات المفسرة للأمن.....
17.....	المطلب 01: تطور مفهوم الأمن.....
22.....	المطلب 02: النظريات والمقاربات المفسرة للأمن.....
34.....	المطلب 03: الفرق بين العقيدة والمذهب والمقاربة.....
35.....	المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية.....
35.....	المطلب 01: تعريف العقيدة الأمنية.....
40.....	المطلب 02: نشأة وتطور العقيدة الأمنية الجزائرية.....
42.....	المطلب 03: دعائم ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....
44.....	خلاصة الفصل.....
<b>46.....</b>	<b><u>الفصل الثاني: التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي</u></b>
47.....	المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للساحل الإفريقي.....
47.....	المطلب 01: الموقع الجيوسياسي للجزائر.....
49.....	المطلب 02: تعريف منطقة الساحل الإفريقي.....
53.....	المبحث الثاني: أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.....
53.....	المطلب 01: الإرهاب والجريمة المنظمة.....
58.....	المطلب 02: الهجرة غير الشرعية.....
60.....	المطلب 03: الأزمة الليبية.....
62.....	المبحث الثالث: التحديات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....

62.....	المطلب 01: النزاع الطوارقي.....
65.....	المطلب 02: تحدي هشاشة الأنظمة السياسية وغياب التنمية في منطقة الساحل الإفريقي.....
66.....	المطلب 03: تحدي التدخل الخارجي (الهجوم الإرهابي على تقنورين).....
69.....	خلاصة الفصل.....
71.....	<b>الفصل الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية والجهود الدبلوماسية لحل أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي).....</b>
72.....	المبحث الأول: تأمين الحدود الجزائرية.....
72.....	المطلب 01: الإجراءات الأمنية التي اعتمدها الجزائر.....
74.....	المطلب 02: زيادة القدرات التسليحية.....
78.....	المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات.....
78.....	المطلب 01: تطور وأهمية الدبلوماسية الجزائرية.....
79.....	المطلب 02: جهود الجزائر لأجل الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي.....
83.....	المطلب 03: الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية.....
86.....	المبحث الثالث: الجزائر ومكافحة التطرف العنيف.....
86.....	المطلب 01: التطرف الديني في الساحل الإفريقي.....
87.....	المطلب 02: تأسيس رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل.....
91.....	المبحث الرابع: تقييم للعقيدة الأمنية الجزائرية.....
91.....	المطلب 01: النتائج الإيجابية المحققة.....
96.....	المطلب 02: العراقيل التي تواجه الجزائر في تجسيد عقيدتها الأمنية.....
98.....	خلاصة الفصل.....
102.....	الخاتمة.....
.....	الملاحق.....

..... قائمة المراجع.

..... فهرس الخرائط.

48..... - الخريطة الجيوسياسية للجزائر

51..... - خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي

54..... - خريطة توضح انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

..... فهرس الجداول

77..... - جدول يبين تطور ميزانية الدفاع الوطني

97..... - جدول يبين الإحصائيات المسجلة من طرف الأجهزة الأمنية في مراقبة الحدود

# مقدمة

عاشت الجزائر فترة عصيبة في مواجهة ظاهرة الإرهاب -أو ما يعرف لدى الكثيرين بالعشرية السوداء- جعلها تحرص كل الحرص على الاهتمام باستقرارها الداخلي والخارجي، خاصة وأنها تعيش تهديدات أمنية أخرى يعود بعضها لجوارها الإفريقي المتأزم (تجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وغيرها) ويعود بعضها الآخر إلى التهديدات التي صاحبت الحراك العربي، ولعل من أهم هذه التهديدات تحالف التنظيمات الإرهابية مع عصابات الجريمة المنظمة -والتي باختيارها للصحراء الإفريقية كمسرح لممارسة أنشطتها الإجرامية المهددة للحدود الجزائرية الشاسعة وصعبة التضاريس- وجدت متسعا لمخططاتها الإجرامية المترامنة مع حالة الانهيار الأمني الذي تعيشه الجارة ليبيا إلى جانب تصاعد العمليات الإرهابية في تونس ومالي، مع سعي القوى العظمى للتمركز في المنطقة مهددة بشكل مباشر الأمن الوطني للجزائر.

من خلال هذه التحديات الأمنية التي تعيشها الجزائر، وجب النظر إلى مدى تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية معها أي بمعنى التكيف مع مختلف التهديدات الجديدة من أجل تأمين الحدود الجزائرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

وفي ظل كل هذه التهديدات الأمنية، تبنت الجزائر مقاربة تركز على التحرك الدبلوماسي الأمني تجاه هذا الفضاء الجيوسياسي الإفريقي الذي يتميز بالتعقيد، إضافة لما تتميز به الجزائر من ثقل في إفريقيا والمغرب العربي ودول الساحل فهي تُدير هذه العملية متمسكة بمبادئ سياستها الخارجية التي تركز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واعتماد الحلول السلمية في حل مختلف النزاعات بين الدول.

## أهمية الموضوع

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الهامة والجديرة بالدراسة والتحليل، فمن خلاله يمكن محاولة فهم المقاربات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي -خاصة مالي- في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالإضافة على الأزمة المالية وتغير أنظمة الحكم من خلال ما يعرف بالحراك العربي).

## مبررات اختيار الموضوع

## المبررات الذاتية:

1- الانتماء وحب الوطن دفعني للاهتمام بهذه الدراسة العلمية.

2- إلى جانب أن الموضوع امتداد لاهتمامي بالدراسات الأمنية والدولية -مجال تخصصي في الليسانس- والتركيز أكثر على ما يتعلق من تحديات تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي وإفريقيا عامة.

## المبررات الموضوعية:

منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل ويشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالاً لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقاً وغرباً وجنوباً وعليه جاءت هذه الدراسة للوقوف عند أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر تجاه هذه المنطقة.

## إشكالية الدراسة

فرضت التغيرات سالفة الذكر التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي على الجزائر إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي للمنطقة وهذا باتخاذ مقاربة أمنية، رفعت من خلالها الجزائر حالة التأهب على مستوى الشريط الحدودي، وزيادة الجاهزية القتالية لقواتها المسلحة.

وعليه هل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المنبثقة من عقيدتها الأمنية استطاعت صد التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي؟

ومنه يمكن طرح عدة تساؤلات منها:

➤ ما هي الأسس التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية؟ وماهي أهم المقاربات الأمنية التي

تمخضت عن هذه العقيدة؟

- ماهي طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في الساحل الإفريقي عامة وفي مالي خاصة؟
- كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات الأمنية في مالي، وما مدى نجاعة المقاربات التي اعتمدت عليها في صد هذه التهديدات؟

### حدود الاشكالية

**المجال الزمني:** حددت هذه الدراسة من الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2016، وهذا راجع لظهور بؤابر الحراك (أواخر سنة 2010) الذي تسببت نتائجه في تهديد مباشر لأمن واستقرار الجزائر، وصولاً إلى سنة 2016 التي كانت حاسمة في ترويج وتبني المقاربة الجزائرية.

**المجال المكاني:** تشمل هذه الدراسة القارة الإفريقية، وتحديدًا الجزائر والدول المجاورة لها (منطقة الساحل الإفريقي).

### فرضيات الدراسة

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ كلما اندلعت أزمات دول الساحل الإفريقي، لجأت الجزائر إلى المبادرة بحلول سلمية عبر انتهاج الوساطة لحل الأزمة الداخلية في مالي.
- ✓ كلما ازداد تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة، ضاعفت الجزائر الرقابة على الحدود.
- ✓ تزايد التهديدات الأمنية الجديدة بالساحل الإفريقي، يدفع بالجزائر للأخذ بإستراتيجية أمنية شاملة لأجل التصدي لها.
- ✓ كلما كان هناك توافق بين الأطراف المالية الداخلية، كلما سهل ذلك الوساطة الجزائرية لحل الأزمة.

✓ كلما تردت الأوضاع الاجتماعية بدول الساحل الإفريقي، بادرت الجزائر بإنعاشها تنمويا لدعم مقاربتها من خلال متلازمتي الأمن والتنمية.

## الدراسات السابقة

من الصعب التطرق إلى كل الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع خاصة عندما يتعلق الأمر بتناول الدراسات السابقة في أماكن وجامعات مختلفة وبلغات مختلفة. وما يمكن ذكره هنا هو تقديم لبعض الأبحاث التي تناولت الموضوع باعتبار أنه كان لها السبق في التطرق للموضوع ومن أبرزها:

01- ظريف شاكر، **البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، الرهانات والتحديات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2010، ركز فيها الباحث على دور الجزائر في أزمة الطوارق في مالي إلى جانب دراسة الإرهاب والجريمة المنظمة في فترة التسعينات، تمت معالجة دراستنا بالتركيز على مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية، التي اعتمدها في وساطتها للتسوية السلمية لأزمة الطوارق شمال مالي 2012 والتي حلت في 23 جانفي 2015 بنجاعة محققة.

02- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، تم فيها التركيز على الوضع الأمني للحدود الجزائرية الشاسعة، حيث تمت معالجة دراستنا بالإجراءات والإستراتيجيات التي إعتمدها الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العصرية.

03- بوسكين سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، تناول فيه الباحث بالتركيز إنعكاسات الحراك العربي لدول الجوار الجغرافي للجزائر، أو ما يعرف بالربيع العربي على الأمن الوطني الجزائري إضافة إلى تعقد التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وفي الجهود الجزائرية لمواجهتها ومنه جاءت دراستنا لمحاولة فهم كيفية

تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث تم تناول اهتمامها بدور الخطاب الديني في توعية الشباب المغرر به من خلال مبادراتها بتأسيس رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل.

## المناهج المستخدمة والمقاربات النظرية

### 01- نظريا:

لتحليل هذه الدراسة بمحتواها الوطني والدولي تم خلالها التركيز على المقاربات النظرية التالية:

-**المقاربة الواقعية:** تركز هذه المقاربة على دور الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، بالتالي فهي تعمل لاستخدام القوة بغرض تحقيق مصالحها القومية باعتبارها المحرك الأساسي لسلوكها الخارجي، بحيث تعتمد الجزائر على الطرح الواقعي القائم على مركزية الدولة في شؤونها السيادية سيما تأمين الحدود من مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بها.

-**مقاربة الأمن المتعدد:** شهد حقل الدراسات الأمنية تطورا جذريا كبيرا منذ بداية التسعينات، وهو ما أدى لتوسيع مفهوم الأمن نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى الاهتمام بتوسيعه نحو الجماعات والأفراد بعدما كان محصورا في الجانب العسكري فقط. اعتمدت بذلك الجزائر على هذه المقاربة لإيجاد حلول تعالج بها أزمات دول الساحل الإفريقي عبر الجمع بين متلازمتي الأمن والتنمية ما مكنها للعب دورها الريادي ضمن فضاءها الإفريقي-الساحلي لاستتباب الأمن.

### 02- منهجيا:

لتحليل الظاهرة السياسية بمحتواها الوطني والدولي، تم توظيف مختلف المناهج مع التركيز على:

-**المنهج التاريخي:** نظرا لأن الموضوع يتعامل مع كمية المعلومات المدونة في التاريخ حول خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب وفي الاحترافية التي اكتسبها الجيش الوطني الشعبي إلى جانب التهديدات الأمنية ذات الخطورة على الجزائر، وجب توظيف المنهج التاريخي للوقوف عند أهم الوقائع وسردها كما وقعت دون إنقاص أو إضافة.

- المنهج الوصفي:** يقصد به جمع الحقائق والمعلومات ومن ثم وصفها إذ يفضلها يمكن الوقوف على الظروف المحيطة بالموضوع أو الظاهرة المدروسة، بحيث تم الاعتماد عليه لمعالجة عدة نقاط من بينها: تقديم تعريف للأمن إلى جانب تعريف العقيدة الأمنية وكذا منطقة الساحل الإفريقي.
- منهج دراسة الحالة:** الذي تم الاعتماد عليه خلال الدراسة، نظرا لأهميته في الجانب التطبيقي للبحث، بحكم أنه الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.
- المنهج التحليلي:** قمنا باستخدامه في الدراسة لتحليل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لأنها تشكل أرضية لتفريخ التنظيمات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هي كلها تحديات أمنية أفرزت بظلالها تهديدا أمنيا على الجزائر ما استدعى محاولة دراسة وتفسير العلاقة بين العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

## صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعيق عمل الباحث وتجعل مهمته صعبة وشاقة منذ اختياره لموضوع البحث على غاية الانتهاء منه، وإن كان ذلك طبيعيا في كل عمل علمي أكاديمي يطمح على نتائج تكون في مستوى تطلعات الباحث.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني أثناء بحثي فيمكن التركيز على:

- 1- عدم توفر مراجع حول موضوع الدراسة في مكتبة المدرسة والمتعلقة بالعقيدة الأمنية الجزائرية.
- 2- صعوبة الحصول على معلومات من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية، التي كنت قد قمت بزيارتها خلال فترة التحضير للمذكرة والاكتفاء فقط بالسري جدا والسري للغاية.
- 3- مصادفة كتب تتعلق بالأمن في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مضمونها ومحتواها يُهمش فيها مؤلفوها الدور الكبير الذي تقوم به الجزائر لاحتواء أزمات دول الساحل الإفريقي خاصة الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي تبذلها في سبيل تحقيق الأمن بالمنطقة.

4-الموضوع يلزمه وقت كبير للوقوف على كافة جوانبه بالتفصيل، هذا ما لم يتوفر لنا بالنظر لضيق الوقت.

## تصميم البحث

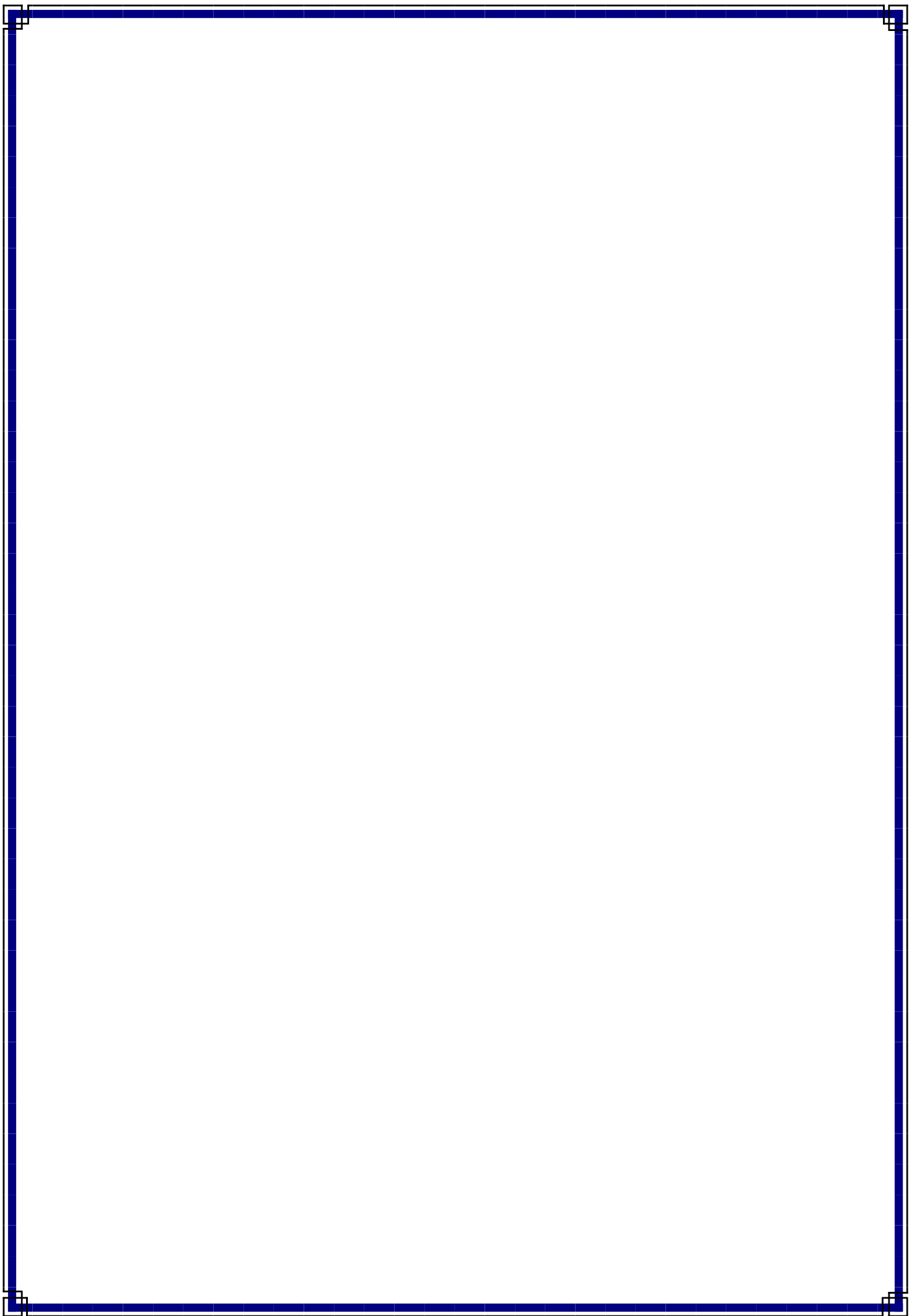
لقيام بهذا البحث وللإلمام بمختلف جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري والمفاهيمي، يتضمن ثلاث مباحث، وذلك عبر التطرق لمفهوم الأمن والأمن الوطني المتعددة التعاريف والاصطلاحية مع إبراز النظريات المفسرة للأمن إضافة إلى مفهوم العقيدة الأمنية.

**الفصل الثاني:** تضمن بدوره المقارنة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، وفيه إلى الأهمية الاستراتيجية للجزائر لمنطقة الساحل الإفريقي، ثم أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر في هذه المنطقة وأخيرا أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تصديها لمختلف التهديدات الأمنية.

**الفصل الثالث:** تضمن بدوره الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق الأمن فقد تم خلاله التطرق إلى: الاجراءات الأمنية التي اتخذتها الجزائر من أجل تأمين حدودها، ثم تطور الدبلوماسية الجزائرية وأخيرا الوسائل الدبلوماسية التي ساهمت من خلاله الجزائر في حل الأزمة المالية(الوساطة).

الفصل الأول  
الإطار النظري  
والمفاهيمي



يعد الأمن من المفاهيم التي تحتل مكانة أساسية في وقتنا الحالي وحتى في العلاقات الدولية بحكم ما توليه الدول له من اهتمام في أجندتها السياسية نظرا لأنه يتعلق بالاستقرار السياسي للدولة، غير أنه تم توسيع مفهومه ليشمل قطاعات أخرى دون حصره في الجانب العسكري، ليمتد نحو الأفراد والمجتمعات وهو ما اهتمت به الدراسات الأمنية النقدية التي وسعت مفهومه باتجاه القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تعتبر كذلك دراسة العقيدة الأمنية بمثابة محاولة لتسليط الضوء على الأسس التي تعمل بها الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار، لاسيما مع دول الجوار الجغرافي لها ومنه معرفة تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية كموجه لمقاربتها الأمنية الشاملة، حيث تدخل ضمنها عديد المصطلحات باعتبارها جزء منها ومنها السياسة الدفاعية والعقيدة العسكرية..، وهذا كله بغرض التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة التي ستدرس من خلال المباحث الآتية:

### المبحث الأول: مفهوم الأمن وأهم النظريات المفسرة له

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه بالسيادة الوطنية للدولة، التي تهتم بتحقيقه للأفراد في سبيل نشر الأمن والاستقرار داخل البلد، لذا تمت دراسته عبر المطالب التالية:

#### المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن

##### أ- مفهوم الأمن:

اختلفت الدراسات حول مفهوم الأمن الذي يعتبر من أكثر المصطلحات الأمنية والسياسية تعقيدا، نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريفه فيما بين الباحثين، خاصة وأنه ارتبط بالتهديدات العسكرية التقليدية المهددة لكيان الدولة والمجتمع، غير أنه عرف توسعا نحو القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة.

ويجمع الخبراء والباحثون على أن الأمن أساس الاستقرار والازدهار الذي تتحقق به التنمية الاقتصادية فهو من ضمن أولويات النظام السياسي للدولة لأجل تحقيق المصلحة الوطنية عبر تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي.

وهو أيضا غياب التهديد للقيم الرئيسية في حياة الفرد والمجتمع حيث يوجد خلاف أساسي فيما بين الخبراء حول ما إذا كان تركيز الدولة على أمن المجتمع أو أمن الدولة ذاتها من التحديات الأمنية أو في تحقيق أمن العالم أجمع.<sup>1</sup>

يعرف "باري بوزان-Barry Bozan" الأمن على أنه "التحرر من الخوف والتهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة المرتبطة بضمان وحماية وحدتها الوطنية ذات السيادة."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, 2<sup>ème</sup> édition ( paris : press de science po, 2006 pp 461- 462.

<sup>2</sup> -Parry Buzan, *People states and fear: an agenda for international security studies the post cold war era*, 2<sup>nd</sup> edition ( boulder lynne riener publishers, 1991 ), p116.

وهناك من يربط ظهور مصطلح "الأمن الوطني" بإصدار الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل (مجلس الأمن القومي). لذا يمكن القول أن الأمن الوطني هو المطلب الأول الذي تسعى إليه كل دولة والذي يعتبر العامل المحدد لأهدافها والمحرك لسياستها على المستوى الإقليمي والدولي بعيدا عن مصادر التهديد.

كما قدم الأستاذ الدكتور "علي الدين هلال" تعريفا بوصفه للأمن الوطني (القومي) من منظور واسع بأنه "مفهوم يتصف بالشمول فهو ليس مسألة حدود وحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب إنه يتطلب هذه الأمور وغيرها فهو قضية تشمل المجتمع بكل جوانبه.<sup>1</sup>

ووصولاً إلى القرن 20 تحديداً خلال "الحرب الباردة" ظهرت مدارس نظرية في العلاقات الدولية تعطي الاستراتيجيات لصالح الدول الكبرى التي تنتمي إليها، فهي عبارة عن مراكز الفكر التي تعطي الأفكار بمقابل مادي وذلك بغرض أن يحصل وسيطر الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) على القوة للسيطرة على العالم، على عكس الشرق (الإتحاد السوفيتي) الذي لم يعمل بنصائح الخبراء الجامعيين.

بالتالي فقد سادت خلال هذه الفترة مقاربة تقليدية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الأمن وهذا بحصره في المجال العسكري (القوة العسكرية)، ووصولاً إلى الألفية الثالثة اعتبر الأستاذ "عبد الله الحربي" مفهوم الأمن على أنه:

مفهوم نسبي متغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - علي الدين هلال ، الوحدة والأمن القومي العربي، دون طبعة، (بيروت: مجلة المفكر العربي، عدد 11 -12-1979)، ص 94.

<sup>2</sup> - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته " دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، (بيروت:المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد2008،19)، ص 09.

كما ويعتبر كتاب (الشعب والخوف والدولة) الذي ألفه "باري بوزان" عام 1991م، كأولى الدراسات التي اهتمت بتوسيع مفهوم الأمن ليتجاوز البعد العسكري نحو توسيعه إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، خاصة وأنه في هذه الفترة قد ظهرت فيها تهديدات أمنية جديدة، التي تزامنت خصوصا بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وفي نهاية الحرب الباردة خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي مهيم على العالم. بذلك فقد عرف "باري بوزان" الأمن على أنه يعني: "العمل على التحرر من التهديد، كما يعني قدرة الدول والأمم على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير".<sup>1</sup>

كما ويقدم الأستاذ (مولر) ثلاث مستويات لدراسة الأمن وهي:<sup>2</sup>

- المستوى الأول: الدولة والقيم المهددة متمثلة في القوة والسيادة.

- المستوى الثاني: المجتمع والقيم المهددة متمثلة في الهوية.

- المستوى الثالث: الفرد والقيم المهددة متمثلة في الرفاه والبقاء.

انقل تركيز الدراسات الأمنية في مجال التحليلات الأمنية على عدة مستويات ابتداء من مستوى الأمن الوطني والذي محوره "الدولة" ومنه إلى مستوى الأمن المجتمعي والذي محوره المجتمع والجماعات المكونة له وصولا إلى المستوى الفردي الذي يعرف بـ "الأمن الإنساني" مركزا محوره حول الإنسان كفرد.

### ب- مفهوم الأمن الوطني

يعبر مفهوم الأمن الوطني عن ظاهرة اجتماعية متكاملة الأبعاد خصوصا في بلدان العالم الثالث وإن لم يخلو منها العالم المتقدم، حيث يضاف إلى مصادر التهديد الخارجية التقليدية مصادر تهديد داخلية

<sup>1</sup>- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، طبعة أولى، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 14.

<sup>2</sup>- عادل زقاع، صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي، تاريخ الدخول 04 ديسمبر 2016، سا: 10:05، متحصل عليه من: [www.geocities.com](http://www.geocities.com)

تتمثل في ندرة الموارد، ما يؤدي لانعدام فرص التوزيع العادلة لها إلى جانب عدم الاستقرار السياسي.<sup>1</sup> صياغة هذا المصطلح لم يبدأ إلا في الأربعينات من القرن 20، عام 1943 عندما عرفه "ولتر ليبمان-walter lipman" بأن: (الأمة تكون آمنة إلى الدرجة التي تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية رغبة منها في تجنب الحرب وهي قادرة، على مواجهة هذا التحدي من خلال أنها تسعى للمحافظة على قوتها ومكانتها عبر الانتصار في هذه الحرب).<sup>2</sup>

لم يعد التهديد العسكري هو التهديد الوحيد للدول الكبرى وحتى للصغرى منها لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، بل ظهرت متغيرات جديدة مشكلة خطرا حقيقيا عليها وهي متمثلة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، في ظل عالم يعيش تغيرات يوم بعد يوم نتيجة إفرزات العولمة.

### ج - مفهوم الأمن المجتمعي:

يرى "باري بوزان" أن المأزق الأمني تدور مجاريه حول "الهوية"، أو ما يسميه بالمأزق الأمني المجتمعي، فحسبه عندما تحس مجموعة إنسانية باللامن تجاه السلطة الحاكمة وهي تشترك مع مجموعات أخرى في نفس الإقليم فإن ذلك يؤدي إلى المأزق المجتمعي، بالتالي فإن جوهر الأمن المجتمعي هو التركيز أساسا على الهوية، فالدولة التي تفقد سيادتها لا تبقى كدولة والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من عدم قدرته على البقاء.<sup>3</sup>

بمعنى أن حماية الأفراد من مختلف التهديدات مع غياب الخروقات للحقوق الأساسية للأفراد سيمكنهم من تحقيق أمن حياتهم، فإذا تصاعدت حدة المأزق الأمني فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس حول الموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية، نحو السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية وهذا يؤدي لاستعمال العنف من قبل الدول داخل المجتمع، والتي يتأثر بها المدنيون من

<sup>1</sup>-محمد الأمين البشير، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، " الندوة العلمية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية"، مركز الدراسات والبحوث 13-14 ماي 2009، بدون بلد، ص 04.

<sup>2</sup>- سيد أحمد فوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، طبعة أولى، (الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169، طبعة أولى، 2012)، ص 12.

<sup>3</sup> - bill sweenty « identity security : buzan and the copenhagen schol » inter national studies, creat britain, vol 22n° 1 jan 1996, p 83.

## الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الأطفال والنساء والشباب والشيوخ، بذلك يعتبر المجتمع أحد قطاعات أمن الدولة الحساسة وهي التي يوكل إليها الحفاظ عليه لمنع حدوث أي نوع من النزاعات المسلحة والانفصالية والتي من شأنها أن تؤدي إلى اللاأمن الإنساني.

فمفهوم الأمن الإنساني، يعتبر من المفاهيم التي اتخذت بعدا عالميا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات دفعت بالمفكرين لإيجاد حلول جديدة تساهم بدورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين خاصة مع معرفته بعض الدول من انتهاك لحقوق الإنسان، كالمجازر التي ارتكبت في حق الشعوب.

يشمل هذا المفهوم أمن الأفراد عبر ضمان الرفاهية والسلامة والحرية لهم، فقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي والذي حدد في الفصل 02 منه (الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني)، في أن: الأمن الإنساني شامل فهو للناس في كل مكان من العالم، فيجب تحقيق التنمية الإنسانية من (صحة، تعليم، عمل... وغيرها) لكل شعوب المعمورة، مع تطوير نوعية حياة الإنسان.<sup>1</sup>

### د- مفهوم الأمن الإقليمي:

هو عبارة عن إستراتيجية تبنيتها مجموعة من الدول جمعتها الجغرافيا في إقليم واحد، حيث تسعى هذه الدول للدخول في تنظيم وتعاون عسكري فيما بينها وهذا لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم.<sup>2</sup> ولدفع أي تهديد خارجي محتمل على هذا الإقليم الذي تشترك فيه، تدخل كلها في مركب الأمن بمعنى الحفاظ على أهداف ومصالح كل دولة من أي محاولة للمساس بسيادتها، حيث تنطلق هذه الدولة في سبيل تحقيق الأمن الإقليمي عبر تحصين دفاعها الوطني والتي تتعلق بحجم وقدرات القوات المسلحة لتحقيق الأمن الوطني/القومي.

<sup>1</sup> - " undp human development raport ",new york , united nation developement programme 1994, pp 22-23.

<sup>2</sup> - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، طبعة ثانية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 269.

يعرف الأستاذ (عامر مصباح) الأمن الإقليمي بأنه: أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة والإقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الأعضاء البشرية وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره".<sup>1</sup>

ونتيجة لطبيعة التغيرات التي يعرفها العالم اليوم، أصبح اهتمام الدولة ينصب حول كيفية تحقيق الأمن الذي تضمنه أولوياتها الإستراتيجية كونه يتعلق بالاستقرار السياسي للدولة وبالرفاه

الاجتماعي للمواطنين، كما يمس كذلك تنميتها الاقتصادية ومنه نجد بأن الدولة تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار لها وللمواطنين. نجد بذلك أن جوهر سياسة الأمن الوطني أنه يدخل ضمن سياسة الحكومة باعتبارها تسعى بدورها لخلق شروط سياسية محلية (إقليمية) ودولية ملائمة لحماية أهدافها وقيمتها الحيوية، كما ويمكن أن يكون الإقليم وأمنه مرتبط أيضا بأقاليم ومفاهيم أمنية أخرى مشتركة فيما بين الدول المتجاورة، بحيث تعكس هذه الحالة حجم الاهتمام المتعلق بالمصالح المترابطة وهذا للوقوف في وجه الأعداء المتربصين بها أو المحتملين.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأمن

اهتمت العديد من المدارس النظرية في العلاقات الدولية بموضوع الأمن لأهميته البالغة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار للشعوب ولسيادة الوحدة السياسية (الدولة)، ومن هذه المدارس النظرية (نظريات العلاقات الدولية) التي اهتمت بدراسة مفهوم الأمن نجد:

#### 1- المدرسة المثالية:

تعرف المثالية بأنها كل تفكير مبني على تصور رغوي تتغلب فيها النزعة الفلسفية والأخلاقية دون اهتمامها على الحقائق الواقعية.

نجد جذورها الأولى في كتابات الفيلسوف "توماس هوبز - T.hobbes" الذي دعا إلى تطبيق مفهوم العقد

<sup>1</sup>- عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 11.

الاجتماعي على العلاقات الدولية، بمعنى أن تتنازل الدول عن سيادتها لصالح سلطة دولية مركزية، من أجل إقامة حكومة عالمية تسند إليها وظيفة الأمن الجماعي. إلى جانب ذلك نجد طروحات الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط E.Kant" ومشروعه السلام الدائم (1724-1804م)، كما وتطرق الفيلسوف "جيرمي بينتام-J.bentham" (174-1832م)، في كتابه "حرروا مستعمراتكم" على أن السبب المباشر في جميع الحروب الدولية هو التنافس فيما بين الدول الكبرى للحصول على المستعمرات.<sup>1</sup>

ومن خلال ذلك فقد انطلق المثاليون من فكرة مفادها تخليص البشرية من مآسي الحروب وهي التي تبني تحليلها للعلاقات الدولية والأمن من خلال توجيهين هما:

**أ-التصور الأخلاقي:** والذي يعتقد بأن هناك أسس ومبادئ وقيم (مثل المصادر الدينية) يجب أن تطبق وتحترم من قبل الجميع، فهي التي تؤسس لعالم يسوده الخير والتعاون والأمن بين جميع الشعوب والأمم.

حدد بذلك المثاليون القواعد الأخلاقية التي يجب أن يسترشد بها السياسيون في معاملاتهم مع الأمم والدول الأخرى كالمحافظة على العهود والإيمان بالوعود واحترام القانون الدولي وحماية الأقليات ورفض الحرب كأداة للسياسة القومية" بهدف حماية الحياة الإنسانية، فالأخلاق حسبهم هي المعيار الذي يسمح لنا بالتمييز بين الأخيار (حسبهم الديمقراطيون) والأشرار هم (الديكتاتورين والمتمردين عن القانون والشرعية السياسية).<sup>2</sup>

ولمعالجة مثل هذه الأزمات يقترح المثاليون فكرة "الحكومة العالمية" نظرا لقدرتها على معالجة مسألة الأمن الجماعي، والذي يتمحور حول:<sup>3</sup>

- تمتع جميع الشعوب بحق تقرير مصيرها.

- تبني مبدأ المساواة في الحقوق والذي يعتبر إرساء لقيم الديمقراطية.

- تحالف جميع الدول في منظومة أمنية واحدة.

<sup>1</sup> - عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الجزائر: طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص ص167-169.

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان، نفس المرجع، ص168.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص ص173-174.

ورغبة من المثاليين في إقامة السلم والأمن العالمي أنشئت سنة 1919 م عصبة الأمم كهيئة دولية من شأنها تنظيم التعاون الدولي كونها أول منظمة ذات أبعاد عالمية، كمرحلة جديدة في تطور مؤسسات وآليات النظام الدولي.

ب-التصور القانوني: يرى بأن هناك أعراف واتفاقيات ومنظومة قانونية خاصة تجعل جميع شعوب العالم تعيش في أمن وسلام واطمئنان وهذا طبقا لما يمثله القانون من قوة إلزامية تفرض على الدول احترامها وتأدية الواجب، نحو عهودها ولأجل تحقيق هذه الوظيفة الأمنية من قبل القانون الدولي، يجب أن تكون هناك مؤسسات دولية فوق قومية لها سلطة تطبيق هذه القوانين على جميع الدول.<sup>1</sup>

### 2-المدرسة الواقعية:

تعود جذورها إلى الفلسفة القديمة المؤسسة على القوة، التي أسس لها "توسيديس" وهذا بعد تأريخه للحرب التي دارت بين أثينا وإسبرطا والتي عرفت بالحروب البيلوبونيسية.

برزت بذلك أفكار المدرسة الواقعية مع بداية الحرب العالمية الثانية غير أنها ازدادت أكثر خلال الحرب الباردة التي دارت بين الإتحاد السوفييتي في الشرق والولايات المتحدة الأمريكية في الغرب والتي احتوت على مجموعة من التصورات، حيث تختلف هذه التيارات فيما بينها لكنها تشترك حول مبدأ أساسي هو أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة وأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لذا فإن المصلحة هي القوة بحد ذاتها.<sup>2</sup> حيث تفسر الأمن على أنه يتمثل في أمن الدولة ضد الأخطار وكذا دفع التهديدات الخارجية عنها، التي لا يمكن مجابتهها إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة من خلال تدعيم الترسانة الحربية بالأسلحة بهدف التصدي للآخر في ظل الثنائية القطبية<sup>3</sup> أثناء فترة الحرب الباردة، عبر عصرنة وتحسين قدرات منظومتها الدفاعية وزيادة الإنفاق على التسلح.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 168.

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان، نفس المرجع، ص ص 180-189.

<sup>3</sup> - Charles Philippe David et Jean-jaque Roche, **Théories de la sécurité : Définition, Approches et concepts de la sécurité Internationale**, paris Edition Montchrestien, 2002, pp 90-91.

وفي ظل التهديدات العسكرية التي دارت بين المعسكرين الشرقي والغربي ترى المدرسة الواقعية أنه على الدولة أن تحافظ على جاهزية جيوشها الكبيرة وعليها أن تكون أكثر حذرا في جانبها الدفاعي لكي تحافظ الدولة على بقائها<sup>1</sup>، وهي تنقسم إلى ثلاث اتجاهات هي:

### أ- المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

من روادها الرئيسيين نجد الإستراتيجي "هانس مورجانتو-H.Mourguantu"، الذي يرى بأن الشؤون الدولية هي صراع من أجل القوة، حيث تسعى الدول لحماية مصالحها الفردية/الوطنية المتمثلة ولتحقيق الأمن القومي عبر السعي الحثيث لاكتساب القوة بعقلانية، فكلما زاد امتلاك الدولة للقوة العسكرية كلما أثر ذلك على سلوكياتها وأهداف سياستها الخارجية الخارجية فالقوة هي غاية كل دولة وتحولها إلى دولة كبرى، في إطار النظام الدولي الفوضوي.

يرتبط الأمن حسبها بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية ويمكن القول أنه ومنذ "معاهدة واستقاليا" 1648 وحتى وقتنا الراهن، فإن أفكار المدرسة الواقعية الكلاسيكية سيطرت بقوة كبيرة خلال فترة الحرب الباردة<sup>2</sup>، ومن خلال ذلك نجد بأن المدرسة الواقعية تقر بأن تحقيق القوة والتي من ضمنها تحقيق الأمن، الذي يعد أحد الأهداف السامية عندها وللسياسة الخارجية للدول، فكما يقال: "بأن الأمن هو ذراع السياسة الخارجية بصفة عامة".

### ب- المدرسة الواقعية الجديدة:

طورها كل من "كينيث وولتر k.waltz وكيوهن روبرت k.robert" فهم يعترفون بمبادئ الواقعية الكلاسيكية إلا أنهم يضيفون لها بنىوية النظام الدولي، فموقع الدولة داخل أي منظومة دولية هو من يحدد طبيعة النشاط الذي تقوم به، حيث يقول "ولتر": "بأن بنىوية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة. كما ويرى "الواقعيون الجدد" بأن ميزان القوة حتمية ملازمة للحياة في عالم تسوده الفوضى، يجعل الدول في نظام العون الذاتي ما لم تتمكن الدولة من ضمان أمنها باعتمادها على

<sup>1</sup> - مارتن غريفش وتيري أوكلاهين، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الإمارات: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 79.

<sup>2</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 237.

مقدراتها، أو تلجأ لالتحالف مع الدول الأخرى داخل حلف تجمعها فيه مصالحها الخاصة والمشاركة حسب "وولتز".<sup>1</sup>

يرى أيضا رواد المدرسة الواقعية الجديدة بأن تحقيق الأمن الوطني يرتبط بدرجة كبيرة ببنية النظام الدولي، كما يؤكد "كينث وولتز" في أن الأمن هو الهدف الأول للدول، فنتيجة لطبيعة النظام الدولي الذي يتميز بالفوضوية أضحت الدول تشكل لبعضها البعض خطرا وتهديدا محتملا، مما أدى بها للحفاظ على سيادتها عن طريق تعزيز قدرات القوة لديها.<sup>2</sup>

ج- المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة: والتي تنقسم إلى اتجاهين هما:

1- **الاتجاه الدفاعي:** من رواده كل من (روبرت جيرفس وجورج كويستر)، حيث يعتقد هذا الاتجاه بأن مسألة الأمن هو شعور مرتبط بصناع القرار لسلوكات الدول الأخرى، فتعمل الدول من خلاله لتوسيع مصالحها السياسية بسبب غياب الشعور بالأمن في ظل نظام فوضوي، الذي يتميز بالخوف المتبادل عكس الدول التي تنعم بالأمن، حيث يرى بأن الأمن سلعة متوفرة يمكن تحقيقها لدرء المخاطر المحتملة.

2- **الاتجاه الهجومي:** من رواده كل من (ستيفان فان-S.fane وجون مارشايمر-J.Mearsheimer)، فهو يعتقد بأن القوة مصلحة حيوية وأن مسألة الأمن في النظام الدولي معضلة لأنه كلما وفرت الدولة أمنها إلا ودخلت مراحل من اللإستقرار ومنه الأمن سلعة نادرة لا تعني الجميع ليبقى بذلك الصراع متواصل.<sup>3</sup>

نجد بذلك أن المدرسة الواقعية تفترض تحليلا صراعيا للعلاقات الدولية وليس تحليلا تعاونيا فيما بين الدول، دون إغفال مصالح الدول التي تختلف فيما بينها نتيجة بحث كل واحدة منها عن عوامل القوة باعتبارها تمثل الهدف الأساسي لأي دولة تنشدها، كما ترى في الأمن على أنه يتعلق بأمن الدولة التي تسهر على ضمانه للمواطنين داخلها، بذلك فالأمن هو من الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للدول وهذا لاكتساب المزيد من القوة لأجل الحفاظ على مصالحها وأمنها.

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة)، ص 126.

<sup>2</sup> - عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

<sup>3</sup> - ابراهيم بولمكاحل، اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، (دون سنة ، بلد)، ص 08.

3- المدرسة الليبرالية الجديدة: تستمد المدرسة الليبرالية فلسفتها من الفكر الليبرالي الذي يؤكد على مبادئ الحرية والديمقراطية والتجارة والتعاون الدولي، حيث يرون في هذه المبادئ على أنها مفتاح السلام العالمي وطريقاً لزيادة الثروة وتحقيق الرفاهة للشعوب والأمم. يرى أصحاب الفكر الليبرالي بأن الأمن لا يتعلق بالجانب العسكري فقط وإنما يتعداه نحو تنمية قدرات الدولة من أفراد ومؤسسات، حيث يدعو إلى نشر المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكل النظام العالمي.<sup>1</sup>

ففي إطار بناء مجتمع دولي آمن من الحروب، ركز الليبراليون على الدور الذي يمكن أن يقوم به العامل الاقتصادي في إنشاء علاقات دولية قائمة على نظريات تتمثل في:

### أ- مقارنة التجارة الدولية:

تعني تكثيف العلاقات التجارية فيما بين الدول ما من شأنه أن يساعد على إقامة شبكة من المصالح المترابطة عبر عملية التعاون والتكامل، الذي يساهم بدوره في تليين العلاقات بينهم وفي تسهيل احتواء المشكلات الأمنية على المدى البعيد، دون استعمال القوة أو الغزو المدمرة للاقتصاديات الوطنية والموترة للعلاقات الدولية.

كما أكدوا على مسألة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الداخلية وعلى أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وعلى تحرير التجارة العالمية من كل القيود وهو ما تبنته المؤسسات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بدعم من الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>2</sup>

### ب- مقارنة الاعتماد المتبادل:

تركز هذه النظرية على تغيير العلاقات الدولية من نهجها الفوضوي المؤسس على القوة العسكرية لتحقيق الأمن القومي إلى علاقات سلمية مؤسسة على التعاون لتحقيق الرفاه الاقتصادي والأمن الإنساني.

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص 368 - 371.

### ج - مقارنة السلام الديمقراطي:

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الدول الديمقراطية تجه لسبيل السلام في سياستها الخارجية، التي ما تحارب بعضها إلا نادرا نظرا لأنها تتميز بسلوكات سلمية، فحسب "فرنسيس فوكوياما - Francis Fukuyama" فالديمقراطية في رأيه سوف تمكن الدول التي انتهجتها من تطوير وتنمية أنظمتها ومؤسساتها السياسية، فيها تستطيع الدول أن تتصرف بعقلانية في أمورها بعيدا عن الصراع خاصة بعد الحرب الباردة.<sup>1</sup> فالديمقراطية حسبهم هي التي ترعى عمليات تحقيق مسار الأمن وهذا كله للقضاء على أي احتمال لنشوب الحروب بين الدول الديمقراطية إلى جانب معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية.

تعتبر نظرية السلام الديمقراطي عبارة عن طرح مبكر يساعد الدول الديمقراطية تجنب أوزار الحرب، بذلك فقد قدم "مايكل دويل-M.Dewil" تفسيراً لمقاربة "ايمانويل كانط-I.Kant" حول السلام الدائم والمتعلقة بأن الدول الديمقراطية تعتقد بمبادئ محددة وهي: (التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الأيديولوجي لحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود)، التي تجعل الدولة تميل إلى السلام<sup>2</sup> والتي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتقد نفس المبادئ.

تدعو المدرسة الليبرالية كذلك إلى إقامة الأمن الجماعي في شكل تحالف فيما بين الدول الليبرالية في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين من شأنها أن تمنع الحروب.

#### 4-الدراسات الأمنية النقدية:

تعتبر النظرية النقدية في مختلف العلوم بمثابة النقد الموجه لتلك النظرية التي طورت وابتكرت من قبل العلماء الباحثين ما يجعلها تدخل ضمن المقاربات المعرفية البناءة. بذلك فقد طور "ريتشارد واين-R.wain" نهاية الثمانينات لمقاربتة الأمنية في كتابه (الأمن، الإستراتيجية والنظرية النقدية) والتي يضاف لها الأعمال والأفكار التي قدمها كل من العالم الإيطالي "أنطونيو غرامشي-A.gramsci" والعالم

<sup>1</sup> - عمار بن سلطان، نفس المرجع، ص ص 375 - 376.

<sup>2</sup> - ستيفن والت، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زيان، تاريخ الدخول 04 ديسمبر 2016، سا 10:15، ص 08، متحصل عليه من : www.geocities.com

"روبرت كوكس R.Kokesh" وحديثهم عن فكرة الهيمنة والمجتمع المدني والأدوار المختلفة للمتقنين في السياسة.

ركز كذلك وإلى جانبه الفكر الماركسي الذي بنى أفكاره على الإيديولوجية والطبقية وبهذا أصبحت تركز النظرية النقدية في أبحاثها على الديمقراطية والقانون والجماعات، حيث تعتمد هذه النظرية على الديالكتيك أو "الجدلية" كمنهجية علمية لتحليل ودراسة ظواهر الواقع.

نتيجة ذلك يعتبر حقل الدراسات الأمنية كحقل معرفي داخل العلاقات الدولية والتي تعمل على ضبط ودراسة مستويات التحليل في الدراسات الأمنية، وذلك عبر حصر دراساتها حول: (قطاعات، عمليات، فواعل، عوامل) ذات العلاقة بالأبعاد الأمنية، خاصة مع التحولات التي عرفها العالم وهذا بعد نهاية الحرب الباردة، التي عرف فيها مفهوم الأمن تحولا وهذا من خلال:

تحوله الأول: المعروف بالمرحلة التقليدية والتي تميزت باختصاره في الدولة كموضوع مرجعي وعلى البعد العسكري كقطاع للتحليل.

أما التحول الثاني: والذي يعرف بالمرحلة التوسيعية المتميزة بتوسيع المفهوم عموديا نحو الأفراد والجماعات وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.<sup>1</sup>

أما عن توسيع مجال حقل الدراسات الأمنية، فقد ظلت حتى منتصف الثمانينيات الدراسات الإستراتيجية كعلم مميز للعلاقات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالشؤون العسكرية مرتكزة على الردع النووي إلا أن هناك أبحاث معمقة دارت حول ماهية طبيعة القضايا غير العسكرية، حيث اعتمد بخصوصها "جوزيف ناي" و"لين جونز" سمة دراسات الأمن الدولي بدلا من الدراسات الإستراتيجية التي تعتبر جزءا

منها وبمجيئ "باري بوزان" في كتابه (الشعب والدولة والخوف) سنة 1991\*<sup>2</sup>، بحيث اعتبر أن

الدراسات الأمنية هي حقل علمي مستقل بذاته وأن الدراسات الإستراتيجية يجب أن تبقى موضوع الخبراء نظرا لأنها تحتوي على السمات العسكرية فوجب توسيع هذا الحقل ليؤكد بأن الدولة هي الموضوع

<sup>1</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

\*- فقد صدر هذا الكتاب كأول نسخة له سنة 1983 بعنوان:

( People, states , and fear : the national security problem in international relations)

وفي سنة 1991 تم إعادة مراجعته وتنقيحه بعنوان:

( people, states, and fear:an agenda for international security studies in the post cold war era.

المرجعي للأمن وهذا نتيجة لما عرفته أوروبا الشرقية من نزاعات عرقية مع تواصل الإبادة الجماعية في إفريقيا الوسطى وفي تزايد الهجرة غير الشرعية والفقر وفي ارتفاع الجريمة، حيث أصبحت كلها تشكل تهديدات أمنية<sup>1</sup> إلى جانب ذلك المخاطر الأمنية ومنها الإرهاب الذي صار يشكل تهديدا على سيادة الدول.

جاءت بذلك دعوة "بوزان" في كتابه الدول لأجل أن تتخرط في تحالفات مع جيرانها، لأجل تصميم سياستها الأمنية عبر التنسيق المشترك لمجابهتها ميدانيا نظرا لما عرفته فترة الحرب الباردة من تبدلات في مفهوم الأمن.

نتيجة ذلك حاول عبه المنظرون النقاد تقديم مقاربة توسيعية لمفهوم الأمن بشكل أعمق نحو الأمن ذو المضامين الإنعتاقية بمعنى تحرير الإنسان من مختلف القيود التي تورقه بدلا من التركيز على القوة لنشره للإنسانية كلها وذلك من خلال الانتقال من الدولة نحو الفرد كمستوى للتحليل، لحمايته داخل الجماعة من شأنه أن يؤدي إلى التركيز على فكرة حقوق الإنسان وفي تكريس سيادة القانون الذي بدوره يحمي الأفراد من مختلف التهديدات المباشرة لهم ومن بينها: التعذيب، العنف، الفقر...ومنه فقد دار النقاش حول مبدأ التدخل الإنساني الذي شكل تحدي لإدعاء أن الدولة السيادية تمثل المصدر الوحيد للسلطة والأمن لمواطنيها.<sup>2</sup> ومنه الحديث عن أمن الأفراد.

إلا أن هذا التطور تم من خلال المدارس الفكرية للدراسات الأمنية الاجتماعية النقدية أو الدراسات الأمنية النقدية التي تناولت التحول في مفهوم الأمن وهي كالتالي:

### أ- مدرسة كوبن هاجن للدراسات الأمنية:

تطرق مفكرو هذه المدرسة إلى النقاط التالية:

\* **الأمن المجتمعي:** والذي ظهر تزامنا مع موجات العنف والإبادة الجماعية فيما بين الجماعات الإثنية في يوغسلافيا وإفريقيا الوسطى، مما أدى بعلماء المدرسة إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن

<sup>1</sup> - سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع، ص ص 18 - 24.

<sup>2</sup> - أمينة مصطفى دلة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 19.

المؤسس حول الهوية (الدين واللغة والتاريخ) تظهر بذلك المعضلة الأمنية المجتمعية عندما يدرك الأفراد أن حكوماتهم فاشلة في بسط قوتها لحمايتهم، ما يؤدي بهم لتشكيل مجموعة إثنية للدفاع عن أنفسهم في وجه التهديدات التي تستهدفهم.

\* نظرية الأمانة : والتي تطرق فيها "أولي وايفر" مؤسس النظرية إلى تأثير بنية الخطاب على الفعل الأمني، حيث يحدد التهديد الأمني من قبل صناع القرار بالدولة هو الخطوة الأساسية لحدوث الأمانة.<sup>1</sup>

### ب- مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية:

يعني فبالنسبة لهم الأمن "الإنعتاق"<sup>2</sup>، والذي يعني حسب "كين بوث-Ken Both" التحرر من القيود التي تعيق الأفراد والشعوب، أي حاجة الأفراد للحماية من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء، بمعنى تحويل الأمن لـ "منفعة" أولئك غير الأمنين<sup>3</sup>، الذين يعيشون حالة من الخوف والعبودية.

### ج- مدرسة باريس للدراسات الأمنية :

تقترح معالجة الأمن باعتباره تقنية الحكومة، فقد أدت طبيعة التهديدات لتتلاقى المهن الأمنية المتنوعة في الدولة مع بعضها للعب الدور الفعال والتي تشمل: الشرطة الحضرية والشرطة الجنائية وشرطة مكافحة المخدرات والاستخبارات والجمارك وتكنولوجيات المعلومات ونظم المراقبة البعيدة المدى ومهندسي البرمجيات وخبراء الإنترنت والمحليلين النفسانيين مع التأكيد على تبادل الخبرات فيما بين الوظائف المكلفة بالأمن.<sup>4</sup>

### د- النظرية النقدية الإجتماعية:

طورها "روبرت كوكس"، حيث تستلهم أفكارها الجدلية من الفلسفة الماركسية التي ترى بأن هناك علاقة جدلية صراعية على مستوى السياسة الدولية، من خلال هيمنة الطبقة الأرستقراطية على الطبقة

<sup>1</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص26-27.

\* - يعني الإنعتاق: التحرر من العبودية من خلال " الحرية من القيود المفروضة، السعي إلى حماية الناس، محاربة الإستغلال والهيمنة، والتعصب الديني، والأمية، والتفرقة ... وغيرها، وهذا يدخل في إطار المقاومة لأشكال الظلم بذلك فالإنعتاق حسب " كين بوث " هو علم أخلاقي عالمي مرتبط بالسياسة، واعتبار الفرد كموضوع مرجعي لإسهامات المدرسة في الدراسات الأمنية.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص31.

<sup>4</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص33-34.

الدنيا وبذلك فقد وسعت هذه النظرية في دراساتنا لتتجه نحو الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية من خلال هيمنة وسائل الإعلام الحكومية على حرية التعبير، بمعنى تهميش المجتمع في طرح انتقاداته والتي وصفها "روبرت كوكس-R.Kokesh" في مقولته بأن: (النظرية هي دوماً في خدمة شخص ما ولتحقيق هدف معين).<sup>1</sup>

بذلك نجد بأن النظرية النقدية الاجتماعية تسعى إلى تحرير البشرية من هيمنة القوى الكبرى على السياسة الدولية، بمعنى تحرير الإنسان من أي قيود. كما أن تصور النقاد لمفهوم الأمن يأتي ليتلاقى مع تصور المدرسة الواقعية في بعض الأفكار باعتبار أن الأمن يعتبر<sup>2</sup>:

- يعتبر البقاء أحد الأهداف البارزة عند لدولة.

- تستخدم الدولة القوة في حالة التهديد المحيط بها.

- بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول إما بالتعاون أو بالتنافس.

- تنظر للسياسة الدولية على أنها بناء اجتماعي وليس بناء ماديا.

- المعضلة الأمنية تنشأ لانعدام الثقة رغم اختلافهم في ذلك (فيما بين النقاد).

كما قدم "ألكسندر وندت-A.wandet" مفهوماً بديلاً للمعضلة الأمنية التي قدمها الواقعيون، فمفهوم النقدية الاجتماعية لها يعني شعور الدول بوجود التهديدات الأمنية، حتى وإن لم تكن موجودة فهي ناتجة عن سوء تقديرها لها المرتبط بتهديد البقاء كهدف أساسي للدولة وهنا يرى النقاد، بأن معضلة الأمن والحروب تنجم عن التنبؤات لدى الدولة من خلال المعرفة المحصلة عن معنى القوة التي تتصرف تبعاً لها في سياستها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، طبعة أولى، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص ص 314-315.

<sup>2</sup> - خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي 11 ديسمبر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص ص 105-106.

<sup>3</sup> - جون بيلس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، طبعة أولى، (الإمارات: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 434-435.

تميزت هذه الفترة بانتهاج الأسلوب الإرهابي فيما بين المجموعات والأطراف المتصارعة وذلك باستخدام الأسلحة الخفيفة وحروب العصابات التي تحترم فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب، بالتالي لم يعد الحديث عن المعضلة الأمنية بحسب المنظور الواقعي وهذا عندما انتهجت الدراسات الأمنية في فترة مابعد الحرب الباردة لمفهوم أوسع للأمن الوطني دون حصره في القطاع العسكري.

وبهدف ضمان صيانة الاستقرار المجتمعي من أي اضطهاد للمجموعات الإنسانية خاصة عندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء ما يحدث في الجوار الإقليمي لدولتهم والذي يسميه "باري بوزان" بالمعضلة الأمنية المجتمعية، التي قد تنعكس على مستوى التهديدات تجاه هذه المجموعة دون المساس بلغتهم وبتقافتهم وبعاداتهم وبيدنيهم وبهوياتهم بشكل عام.

غير أنه إذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد لتصل إلى التنافس حول استنزاف الموارد الطبيعية أو تخريب أملاك الدولة ومنه إلى السعي لإزالة الطرف الآخر عبر إزالته من الوجود عبر التصفية الإثنية للنساء والأطفال والشباب والمدنيين العزل، الذين يعتبرون الهدف المفضل التي تحتكر فيها الدول لكل وسائل استعمال العنف في وسط المجتمع.<sup>1</sup>

وما زاد في حدة ذلك هو ظهور مصطلح العولمة في العلاقات الدولية، التي زادت من عملية التحولات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد نظرا لأنها أزاحت الحدود بعدما تمت إزالة الحواجز

الجمركية لتسهيل عمليات التبادل التجاري، بمعنى أن كل الأنظمة الاقتصادية قد أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة بنمط موحد تديره مؤسسات وشركات عالمية تؤثر على كل الاقتصاديات المحلية، التي دخلت مجال الإنتاج ومنه نحو المنافسة العالمية فيما بين الشركات الصناعية أي أن الدولة لم تعد هي الفاعل الرئيسي للنشاط التجاري والاقتصادي.<sup>2</sup>

بالتالي أصبحت دول العالم الثالث لا سيما الفقيرة منها عرضة للاختراق الأجنبي في مختلف مجالاته (السياسية والاقتصادية والاجتماعية...) وبخاصة الأمنية منها، نظير ما عرفته من صراعات إثنية داخلية

1- عادل زقاق، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، (الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، العدد 01، سبتمبر 2011)، ص 55.

2- محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، (بغداد: مجلة الفكر السياسي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بدون (ع. س)، ص ص 114-115.

أين فتحت المجال للحديث عن حقوق الإنسان ما أدى بالدول الكبرى لاستعمال مصطلح "التدخل الإنساني" بدعوى الأمن الدولي بشكل خاص لتستغله بغية تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى في تلك الدولة المستهدفة. نمت بذلك في فترة ما بعد الحرب الباردة مختلف التهديدات الأمنية والتي صاحبها في نفس الوقت التطور التكنولوجي، خاصة في الميدان العسكري وهو ما اصطلح عليه بالثورة في الشؤون العسكرية المصاحب لإفرازات العولمة.

### المطلب الثالث: الفرق بين العقيدة والمذهب والمقاربة

تنتهج الدولة في معالجتها للأمن مصطلحات ترتكز عليها لأجل اللجوء إليها عندما يتطلب الأمر ذلك، سيما تلك التي ينص عليها دستور الدولة فمن ضمن هذه المصطلحات هي: العقيدة والمذهب والمقاربة.

أ- **العقيدة لغة:** العقيدة هي مجموعة من المفاهيم التي تدعم الإستراتيجية الأمنية ويمكن أن تتنوع تعريفات العقيدة ولكنها ترتد كلها إلى هذه الفكرة المركزية والتي مفادها أن "العقيدة تقدم خيارا من بين مختلف الحلول المعروضة بموجب النظرية تبعا للظروف وللاحتياجات الآنية".<sup>1</sup>

وتعرف كذلك على أنها مجموعة الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع والتي ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مختلف مجالات الحياة (العلم والسياسة والدين... وغيرها).

ب- **العقيدة إصطلاحا:** يشير مفهوم العقيدة الأمنية في جوهرها إلى أنها تمثل مبادئ وأطر دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية.

تعني كذلك جملة الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية، المتبناة من قبل الأفراد والتي تهدف إلى مساعدة وتوجيه صنّاع القرار على تحليل مختلف الظواهر والوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والفلسفية والدينية والعلمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - تيري دي مونبريال وآخرون، موسوعة الإستراتيجية، طبعة أولى، (لبنان: ترجمة: علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011)، ص 829.

<sup>2</sup> - Alain Rey, (Sous la direction de), « Définition de doctrine », Le Grand Robert de la langue Française (version électronique), 2010.

ب- المذهب: هو مجموعة الأفكار التي تتكون لدى صاحبها في مختلف المجالات الدينية والعلمية، فالمذهب تقابله الطريقة التي ينتهجها الإنسان لسلوك سبيل معين.<sup>1</sup>

يهدف المذهب أيضا إلى رسم وتكوين مجتمع فكري بهدف القيام بفعل ما، فهو يرتبط بالعلوم العسكرية التي تعرفه بأنه يمد طريقة للتعامل مع نوعية الأسلحة في الجيش، كما يقوم بضبط خيار محسوب مسبقا للقيام بتطبيقه عمليا.<sup>2</sup> ومنه فالعقيدة الثابتة لا تقبل الإملاء من المذهب العسكري الذي يطبق قرارات السياسي.

ج- المقاربة: لغة مشتقة من مقارب وهو الوسط بين الجيد والرديء<sup>3</sup>، فمفهوم المقاربة تعني تلك الطريقة لدراسة مشكل معين بهدف الوصول إلى معالجته أو تحقيق غاية معينة عبر رسم مجموعة من المبادئ والإستراتيجيات.

<sup>1</sup> - بدون كاتب، مصطلحات في دراسة الأديان (تعريف المذهب)، ملتقى العقيدة والمذاهب المعاصرة، تاريخ الدخول 17-04-2017، سا 20:21 متحصل عليه من: [www.alagidah.com](http://www.alagidah.com)

<sup>2</sup> - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دون (س.ب)، ص ص66-67.

<sup>3</sup> - محمود المسعدي، المرجع السابق، ص 1118.

### المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية

تعتبر العقيدة الأمنية بمثابة دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي ومنه فجوهر العقيدة الأمنية هي أنها عبارة عن مبادئ وأطر دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية<sup>1</sup>، ومنه سوف نقوم بدراسة العقيدة الأمنية الجزائرية عبر المطالب التالية:

#### المطلب الأول: تعريف العقيدة الأمنية

تختلف التعاريف باختلاف حسب الزمن الذي تعيش فيه الدول، والتي من بينها مايلي:

##### أ- العقيدة الأمنية في الإسلام:

تعتبر العقيدة الأمنية ركنا من أركان الأمن الوطني، بل وأحد الأسس الهامة التي تحدد المبادئ الرئيسية لبناء الإستراتيجيات العسكرية للدولة كما تؤثر في قواعد الإعداد الحربي وعملية تطوير القوات المسلحة، يقول الله عزوجل: { قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيهِمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ }، (الآية 13- 14 من سورة التوبة).

ومع أن دين الإسلام هو قائم على العدل وزهق الباطل، فهو ينص على استعمال القوة ردا على كيد الأعداء دفاعا عن كيان الأمة الإسلامية وحمائتها من أي تهديد، حيث يقول الله عزوجل: { وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } (الآية 60- 61 من سورة الأنفال).

جاء كذلك في السنة النبوية ما ينص على محاربة الأعداء في أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ" (متفق عليه). بذلك فالمؤمن الحق يقظ أشد اليقظة، حذر أعظم ما يكون الحذر يتأهب لعدوه ويعد للقاءه ولا يستهين به في السلم والحرب ويجاهد بأمواله وروحه في سبيل الله وهي كلها مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، فهذه العقيدة هي راسخة في عقول المسلمين وقلوبهم بكل ما تحويه من أسس وتفاصيل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - علي جهاد بورعة، مرجع سبق ذكره، ص 02.

<sup>2</sup> - محمود شيت خطاب، العسكرية العربية الإسلامية، طبعة أولى، طبعة أولى، (قطر، سلسلة كتاب الأمة، 1403هـ - 1982 م)، ص 59.

ومنه فقد كان المسلمون يندفعون نحو القتال ويحركهم في ذلك أقوى دافع وهو الإيمان والعقيدة وذلك من خلال إيمانهم الجازم بمبدأ الجهاد في سبيل الله وهو ما ترسخ في قلوب أتباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث يتبين لنا حرصه على توفير الأمن للمواطن من خلال اهتمامه به، فنجد السباق في فرض الأمن واستتبابه في المدينة وذلك عندما انطلق في حادثة مسرعا ليستطلع صوتا غريبا في المدينة، فيلحق به مباشرة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ ليستطلعوا الأمر فيقابلهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليطمئنهم ويأمرهم بالعودة لطمأنة الناس الهلوعين، كما جاء كذلك في حديث آخر عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ:

"كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ وَلَقَدْ فَزَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيْلَةَ فَخَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ اسْتَبْرَأَ الْخَيْرَ وَهُوَ عَلَى فَرْسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عَزِيٍّ\* وَفِي عَتَقِهِ السَّيْفِ وَهُوَ يَقُولُ لَمْ تُرَاعُوا\*\* لَمْ تُرَاعُوا ثُمَّ قَالَ وَجَدْنَاهُ بَحْرًا أَوْ قَالَ إِنَّهُ لَبَحْرٌ " (أخرجه مسلم).

نسجل من الحادثة درجة الاستعداد العالية لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشجاعته وتقدمه للحرب إلى جانب ذلك هرع الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ لمعرفة مصدر الصوت وهذا كله في سبيل تحقيق الأمن للمسلمين لحمايتهم من أي خطر محقق بهم.

### ب- المفهوم العلمي للعقيدة الأمنية:

تعتبر على أنها تم الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني.<sup>1</sup>

وفي ذات المجال أكد المختصون في ميدان "بناء الدولة" على إلزامية التفكير في مجموعة من القيم والتي تم تسميتها "بالعقائد" لا سيما تلك التي تمس مجالات حيوية بالأخص منها الأمنية، حيث يتبين في

\* عري: أي لا سراج عليه ولا غير.

\*\* لم ترعوا: أي لا فزع ولا خوف.

<sup>1</sup> - عادل بورعة، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ الدخول 12 ديسمبر 2016، سا 11:52، متحصل عليه من: [www.maspolitiques.com/mas/index-php?option=com](http://www.maspolitiques.com/mas/index-php?option=com)، ص01.

قرارات السياسة الخارجية للدولة وفي عقيدتها الأمنية اللتان تتصدران بشكل دوري للتأكيد على القيم المتبناة من قبلها والمتمثلة أساسا في<sup>1</sup>:

- طبيعة النظام السياسي.

- رسالة الدولة للمجتمعات على المستويات الإقليمية والعالمية.

- الأهداف الإستراتيجية التي تتبناها الدولة خارجيا وأمنيا عبر جملة من القيم هي: محاربة الإرهاب، التسوية السلمية للنزاعات، بناء مناطق آمنة محليا وإقليميا.

- حماية القيم الثابتة للدولة.

بالتالي فإن التركيز على هذه النقاط من شأنه أن يبين بأن العقيدة الأمنية لأية دولة، على أنها هي الحاملة لجملة الخيوط الحمراء الأولية التي لا يمكن للنظام أن يوجد بدونها والتي تركز على الدفاع عن النظام نفسه وخصوصا وجوده، ومنه فإن العقيدة الأمنية غالبا ما تكون هي المتصدرة لتصدير صورة الدولة ولتعبئة مصادر القوة فيها باعتبارها مشروعا يحمله النظام جيلا عن جيل ضمانا لتلك الصورة عن القيم العليا للدولة.<sup>2</sup>

يدخل ضمن مفهوم العقيدة الأمنية باعتبارها مفهوم أشمل بعض المفاهيم ذات الصلة بها وهي:

أن كل سياسة أو عقيدة دفاع تقوم على مبادئ واختيارات خاصة بكل بلد ، بالتالي فإن سياسة الدفاع تتمثل في تحضير القوات المسلحة بالتدريب والعتاد لمجابهة التهديدات والمخاطر والأزمات، خاصة عند الضرورة التي تلزمها بالدخول في الحرب من أجل حماية القيم الأساسية للدولة.

<sup>1</sup> - محمد سي بشير، قضايا داخلية للأمن: بين قيم الأمن وقيم المجتمع، في فهم الأمن القومي الجزائري بين مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد)، ص 476-477.

<sup>2</sup> - محمد سي بشير، قضايا داخلية للأمن: بين قيم الأمن وقيم المجتمع، في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، مجموعة من الأساتذة، (الأردن: دار الحامد، طبعة أولى، 2015)، ص 476-477.

فحسب دراسة مختصة حول الدراسات الأمنية والدفاعية وجدت بأن: كل نموذج دفاع يتم إعداده وفقا لتقييم سياسة الأمن الوطني والأوضاع الأمنية المحيطة بها ليتم رسم سياسة دفاع وطني ومنه إعداد القوات المسلحة للتصدي لها، وهو ما يقوم على مقدراتها.<sup>1</sup>

بذلك فإن السياسة الدفاعية تهدف لتحقيق جملة من الأهداف والتي تدخل ضمن الأهداف التي سطرتها العقيدة الأمنية للدولة منها<sup>2</sup>:

- تعبئة الروح والحممة الوطنيتين للدفاع عن الوطن وتحقيق أمنه.

- تأهيل الفرد المقاتل الواثق من نفسه والمحب لوطنه.

- إعداد الفرد داخل الوطن في مختلف القطاعات، لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء والاستقرار السياسي وهذا كله لمجابهة الأعداء الخارجيين والمحتملين ضدها.

أما عن الجهة المخولة بتحديد معايير السياسة الدفاعية، فهي التي ترسمها أعلى هيئة في الدولة والمكلفة بالتخطيط للأمن الوطني والتي تختلف تسميتها من بلد لآخر وتسمى عادة ب: مجلس الأمن القومي، أو لجنة الدفاع العليا، أو المجلس الأعلى للأمن، أو مجلس الدفاع الأعلى، إلا أن لكل دولة إستراتيجيتها لرسم السياسة الدفاعية.<sup>3</sup>

كما ويدخل ضمن العقيدة الأمنية الشاملة مصطلح العقيدة العسكرية والتي تعد جزء منها باعتبارها مصطلح عسكري بحت وعام لوصف أداء الوحدات والقطاعات العسكرية، خلال المعارك وتقديم مقترحات عملية لتخرج بإطار عملي قياسي موحد داخل المؤسسة العسكرية يساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر

---

2- العميد محند الصالح إسريق (وزارة الدفاع الوطني الجزائري)، مداخلة بحثية بعنوان "مفهوم الدفاع الوطني في القانون الجزائري"، ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح بورقلة 12 - 13 نوفمبر 2014، بعنوان "سياسات الدفاع الجزائري، بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ص 04.

2- نصر الدين الأخضر، مداخلة بحثية بعنوان "الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود، والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية" ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح بورقلة 12 - 13 نوفمبر 2014، بعنوان "سياسات الدفاع الجزائري، بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ص ص 08-11.

3- محمد خليفة صديق، "التخطيط الإستراتيجي الدفاعي.. مقاربة عسكرية"، ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح بورقلة 12 - 13 نوفمبر 2014 بعنوان "سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ص ص 03-07.

من كونها قوانين ونظريات جامدة والتي تعمل على الربط بين النظريات والتاريخ والتجارب العملية، فمن أهدافها مايلي<sup>1</sup>:

- أنها تتضمن كثيرا من المعارف والتجارب والتطبيق الواقعي.
- تعمل على توفير فهم مشترك ولغة مشتركة وأرضية واحدة للتعبير عما يجب على القوات المسلحة إنجازه.

بالتالي فإن بلورة السياسات الدفاعية والأمنية لا ينفصل بتاتا، عن البيئة الأمنية والجيواستراتيجية الداخلية والخارجية للدولة وهي التي تتمثل أساسا في التكنولوجيا العسكرية وفي طبيعة التهديدات ومصالح الدولة وهذا لكي تتكيف العقيدة الأمنية للدولة مع هته المخاطر التي تحيط بها. خاصة إذا تعلق الأمر بالمساس بسيادتها الوطنية ما يفرض عليها إعادة صياغة الخطط الأمنية والإستراتيجية. إزاء التطورات التي تمس جوانب الأمن والدفاع بل وحتى الاجتماعية والاقتصادية منها، بحيث تتولى مؤسسة الجيش باعتباره الدرع الحصين للدفاع عن الدولة.<sup>2</sup> يتبين لنا مما سبق دور الجيش الاحترافي لتولي تنفيذ مهامه التي سطرته العقيدة الأمنية للدولة بشكل عقلاي ومحكم التطبيق.

### المطلب الثاني: تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية

نجد بأن العقيدة الأمنية الجزائرية قد تبلورت نتيجة لعوامل إيديولوجية: متمثلة في الاشتراكية التي دامت لقراءة 30 سنة وعوامل تاريخية: حيث تعد ثورة التحرير الوطني أحد أهم الروافد التي ساهمت في تشكلها، أما العوامل الجغرافية: فالجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذا توسطها ما بين قارتين ضخمتين الأولى في الشمال يمثلها الإتحاد الأوروبي والثانية في الجنوب والتي تتمثل في العمق القاري الإفريقي، فأراضيها الشاسعة ذات إنكشافات كبيرة على حدودها ما جعل العقيدة الأمنية الجزائرية تضع في حساباتها جيدا هذا الانكشاف الأمني.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - علي محمد الشلال، العقيدة العسكرية.. الأهمية والأسباب، جريدة الحقيقة، دون (ع.ب)، يوم: 19-10-2014.

<sup>2</sup> - بدون كاتب، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، تاريخ الدخول: 14-04-2017، سا 12:16، متحصل عليه من: [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)

<sup>3</sup> - صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، (الجزائر: مجلة المفكر، العدد 05، بدون سنة)، ص05.

اصطدمت الجزائر بعد استقلالها مباشرة على وقع لم تضعه في أجندة سياساتها وهي مطالبة المغرب بأجزاء ترابية من الصحراء الجزائرية خصوصا ولاية "تندوف"، بحيث تسببت هذه المطالب الترابية المغربية بالدخول في حرب سميت "بحرب الرمال" شهر أكتوبر 1963 والتي سارعت أثنائها منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة من أجل تسوية النزاع، بالإضافة إلى اعتبارها محدد أساسي في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تم فيها إعطاء الأولوية لتطوير وتحديث القوات المسلحة الجزائرية<sup>1</sup> وما زاد الطين بلة هو اقتحام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا بعد انسحاب إسبانيا منها باتفاق بينهما، شهر نوفمبر 1975 الأمر الذي اعتبره الرئيس الراحل "هوارى بومدين" بمثابة هزة قوية دون أي مشورة للجزائر حولها، فشرعت الجزائر منذ ذلك الحين وإلى حد اليوم في دعم "جبهة البوليساريو" المناهضة للمستعمر المغربي<sup>2</sup>، فمنذ الاستقلال وحتى اليوم مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم وفي الحفاظ على مكانة الجزائر كقوة إقليمية هو أحد أهم عناصر هذه العقيدة.

فاليوم هي تركز على قضايا جديدة تماشيا مع إفرازات العولمة والتي تتعلق بمكافحة الإرهاب، وعصابات الإجرام وتجار المخدرات وفي تحقيق أمنها الإقليمي، ما يعني الانتقال من الاهتمام الخارجي نحو الانشغال بالقضايا الداخلية<sup>3</sup> والحدودية في ظل التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي والتي انتعشت مع فوضى السلاح نتيجة الأزمة الليبية 2011، التي عرفت انتشاراً مرهباً للأسلحة الخفيفة والثقيلة المهربة من مخازن الأسلحة الليبية، مباشرة بعد مقتل الرئيس الراحل "معمر القذافي".

تستمد بذلك العقيدة الأمنية الجزائرية مبادئها من دساتير الدولة، حيث لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أننا نجد أن دستور 1976 وفي الفصل 07 منه والمتعلق بمبادئ السياسة الخارجية لاسيما المادتين 90 و93 اللتان تتصان على مبدأ عدم التدخل، فقد نصت المادة 90 على أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، في حين نصت المادة 93 من الدستور على أن دعم

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 05.

<sup>3</sup> - عيد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-43.

<sup>3</sup> - صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 05.

التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكلان مبدئين أساسيين للسياسة الوطنية.<sup>1</sup>

أكدت بذلك المواثيق الوطنية لسنوات (1964-1976-1986) على البعد الإيديولوجي الاشتراكي بأنها مراجع أساسية حرصت فيها الجزائر، على أن الاشتراكية كنظام هي المنهج الوحيد والكفيل للقضاء على الاستعمار والاستغلال.<sup>2</sup>

أما في دستور 23 فيفري 1989، فقد نصت المادة 27 من الفصل 03 والمعنون بالدولة جاء فيها: "أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية علاقات ودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتبني مبادئ الأمم المتحدة وأهدافه".<sup>3</sup> حيث جاء هذا نتيجة لما عرفته الجزائر من تحولات داخلية ومنها إقرار التعددية الحزبية، خاصة وأن هذه الفترة عرفت عالم ما بعد الحرب الباردة ما أدى إلى صياغة بعض المبادئ لتواكب الترتيبات الدولية الجديدة. غير أنه قد تكرر مضمون هذه المادة 27 من الفصل الثالث في نص المادة 28 من الفصل الثالث من دستور 1996<sup>4</sup> والذي تزامن مع ظاهرة العنف التي عاشتها البلاد نتيجة توقف المسار الانتخابي بعد فوز الجماعة الإسلامية للإنقاذ سنة 1990 الوضع الذي تحول إلى نشاط مسلح دموي. فأمam هذا الوضع المعقد حاليا خاصة مع إفرارات الحراك العربي تشابكت التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي الأمر الذي فرض على الدبلوماسية الجزائرية التحرك في فضائها الجيوسياسي لاسيما منطقة الجوار.

<sup>1</sup> - قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، طبعة أولى، (الأردن، دار الحامد، 2017)، ص 202.

<sup>2</sup> - صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>3</sup> - قوي بوحنية، نفس المرجع، ص 203.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص ص 203-204.

### المطلب الثالث: دعائم ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

تعتبر العقيدة الأمنية شاملة لأنها بدون عقيدة عسكرية تبقى بدون فائدة خاصة وأنها تعد جزءا منها، فوجب بذلك الحديث عن المؤسسة العسكرية الجزائرية في ممارسة مهامها الدستورية الموكلة لها.

وفي ذات الشأن اعتبر اللواء "علي سيدان": بأن ثورة التحرير المجيدة وكل القرارات التاريخية والحاسمة الصادرة عن قيادة الثورة (جيش التحرير الوطني)، تعد بمثابة المنبع الذي نهلت واستمدت منه العقيدة العسكرية الجزائرية فلسفتها ومبادئها من خبر الفن العسكري الجزائري المطبق من طرف السلف والأجداد خلال الحروب والثورات التي خاضوها ضد الغزاة خاصة المستعمر الفرنسي كما استلهمت هذه العقيدة من طبيعة نفسية الفرد الجزائري التي تميل إلى التحدي والمبادرة وقوة التحمل والتضحية.<sup>1</sup>

ومنه نجد بأن الجيش الوطني الشعبي يعتبر بمثابة الجهة التي تتولى قضايا الدفاع الوطني، بذلك فهو يصنف ضمن الجيوش الدفاعية، بتبنيه لعقيدة قوامها عدم التدخل في شؤون الآخرين وكذا المحافظة على استقلال الوطن وسيادته وفي الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، بالتالي فالعقيدة العسكرية الجزائرية تعنى بتقديم توضيح للباحثين والمواطنين وكيفية عمل القوات المسلحة ودورها الدفاعي لحماية الوطن من الأعداء.

غير أن التدخل العسكري المباشر خارج حدوده يعد حلا مستبعدا في الإستراتيجية الدفاعية الجزائرية<sup>2</sup> وكذا في السياسة الخارجية للجزائر التي تفضل انتهاج وتبني الحل السياسي الذي يقوم على الجهود الدبلوماسية وهو ما يتبين في الرفض الجزائري للانخراط في مساعي عسكرية أجنبية مثل الضربات العسكرية الفرنسية على الإرهابيين في شمال مالي شهر جانفي 2013.

وبما أن المؤسسة العسكرية الجزائرية هي ذات طابع دفاعي خالص بحكم الواقع الجيوسياسي الذي تعيش فيه الجزائر، ما فرض عليها بشكل بديهي نوعين من مقتضيات الاستعداد العسكري الدفاعي،

<sup>1</sup> - اللواء علي سيدان، العقيدة العسكرية الجزائرية " ملقى بالأكاديمية العسكرية لشرشال"، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015، ص 66.

<sup>2</sup> - باسما عيل عبد الكريم، مداخلة بحثية بعنوان "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"، ملقى دولي بجامعة قاصدي مرياح بورقلة، 12-13 نوفمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية بعنوان "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ص ص 06-11.

أولهما يتمثل في الإبقاء على مستوى معتبر من مقدرات الجاهزية القتالية، أما الثاني فيتمثل في الحفاظ على المستوى الرفيع للقوات المسلحة بحكم ما فرضه الواقع نتيجة تفريخ المنظمات الإرهابية وهذا تحت مسميات وعناوين عديدة "كالموقعون بالدم وعناصر القاعدة وجند الخلافة، إلى جانب حلفاء ما يعرف بداعش" والتي اتخذت من الحدود الجنوبية للجزائر مكانا لها نظرا للانتشار الرهيب للسلاح المهرب من ليبيا.<sup>1</sup>

كما وأن الجيش الوطني الشعبي وإلى جانب مهامه الأساسية يضطلع بمهام المشاركة في شأن التنمية للبلاد، كمثال على ذلك:

حيث يسجل له المساهمة في تشجير السد الأخضر وبناء طريق الوحدة الإفريقية، وبخاصة تدخله في الكوارث الطبيعية كالفيضانات والثلوج والزلازل التي تمس البلاد، بالتالي فالعقيدة الأمنية الجزائرية الشاملة هي ذات طابع دفاعي في مواجهة التنظيمات الإجرامية، كما تهتم كذلك بالقضايا التنموية للجزائر.

---

<sup>1</sup> - نصر الدين الأخضر، مداخلة بحثية بعنوان "الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والإلتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية"، ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرياح بورقلة، 12-13 نوفمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية بعنوان "سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ص 15.

### خلاصة الفصل:

بعد عرضنا لعدد التعاريف اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الأمن يمكننا القول بعدها، بأن تعدد المفاهيم وعدم الإجماع حولها راجع بالأساس إلى اختلاف وجهات النظر لكل باحث، حيث يعني الأمن "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر"، بالتالي هذا ما يبين تعدد التعاريف نتيجة تطوره عبر التاريخ خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي وجدت فيها الدول نفسها أمام مشكلات جديدة، لعل أخطرها اختراق سيادة الدول وجدار أمنها في ظل عالم معولم أصبحت فيه مصادر التهديدات تأتي من الجماعات الصغيرة والأفراد كالإرهاب والجريمة المنظمة.

تعد بذلك العقيدة الأمنية للدولة ذات مفهوم أشمل كما تعتبر بمثابة الإطار النظري الذي يحتوي على مجموعة من الأفكار، التي تستعمل وتعطى للأجهزة الأمنية بغرض مجابهة مختلف التهديدات الأمنية، وهي محكمة بدستور الدولة سواء كانت تنتهج منهاجاً هجومياً أو دفاعياً وهو الوضع الدفاعي، الذي تتميز به العقيدة الأمنية الجزائرية للتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة.

بالتالي هذا ما يبرز توخي الحيطة والحذر في طريقة تحليل ووزن المعطيات في حالات تهدد مصير البلاد والعباد، من قبل صنّاع القرار في الدولة إلى جانب الإستراتيجيين العسكريين مع مراعاة عواقب كل قرار يتخذ على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

# الفصل الثاني

التهديدات الأمنية التي تواجهه

الجزائر من منطقة الساحل

الإفريقي

تعرف المناطق الجنوبية الجزائرية تحديات وتهديدات عديدة مرتبطة بالوضع الجيوسياسي الراهن، وتزداد خطورة بفعل شساعة المنطقة وطبيعتها الصحراوية القاسية والتي يضاف لها الاضطرابات الحاصلة في دول الجوار كالأزمة الليبية، مما أدى إلى حركة كبيرة للأسلحة والمتاجرة بها من طرف عصابات منظمة تعمل على تأجيج الصراعات من خلال توفير الأسلحة والذخيرة للجماعات الإرهابية والإجرامية وشبكات التهريب، إضافة إلى أزمة الطوارق في مالي التي حلت بوساطة جزائرية إلى جانب "جماعة بوكو حرام" النيجيرية، وفي تحالف التنظيمات الإرهابية مع عناصر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، ما نتج عنه تدفق عدد كبير من اللاجئين على البلاد هروبا من جحيم الحرب والنزاعات، والذين تم التكفل بهم من قبل السلطات الجزائرية عملا بتقاليد حسن الضيافة.

فنظرا لأن العقيدة الأمنية الجزائرية والدستور الجزائري ينصان على حماية السيادة الوطنية والتراب الوطني، فإن أفراد الجيش الوطني الشعبي المرابطين بالحدود الجنوبية الشاسعة هم مستمرون في بذل مزيد من الجهد حفاظا على الأمن والاستقرار من خلال مجابهة التحديات الأمنية.

## المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للجزائر وللساحل الإفريقي

في هذا المبحث سيتم دراسة موقع الجزائر في شمال إفريقيا والمغرب العربي وكذا العمق الإفريقي، الذي تم التطرق له من خلال تعريف منطقة الساحل الإفريقي مع تبيان خصائصها ذات الطبيعة الصحراوية التي تعقدت بها التهديدات الأمنية الجديدة، الوضع الذي سنتطرق له عبر المطالب التالية:

## المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للجزائر

تبلغ مساحة الجزائر بـ 2.381.741 كم<sup>2</sup>، التي يقابلها طول الحدود يجعل صعب تأمين الحدود حيث تقدر المسافة ما بين أقصى نقطة شمالا نحو أقصى نقطة جنوبا بـ 1955 كم، في حين تقدر أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كم، تمتلك واجهة بحرية تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كم، كما ويحدها من جهة الشرق كل من تونس بشريط حدودي يمتد على مسافة 960 كم وليبيا على امتداد طوله 982 كم، أما من جهة الجنوب الغربي نجد موريتانيا على امتداد 463 كم ومن جهة الغرب كل من الجمهورية الصحراوية بـ 42 كم والمغرب بـ 1559 كم ومن الجهة الجنوبية نجد مالي بشريط حدودي طوله 1376 كم، والنيجر بشريط حدودي طوله 956 كم.<sup>1</sup>

ويضاف لها الانتماء إلى الوطن العربي والإسلامي والمغاربي والمتوسطي ما يجعل خريطة الجزائر ذات مكانة هامة باعتبارها بوابة إفريقيا الشمالية.

<sup>1</sup> - منصور لخضاري، الامتدادات الجوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، خريف 2012)، ص167.

- الموقع الجغرافي للجزائر:



- خريطة رقم (01)، المصدر: متحصل عليه من الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=t7E8XbqLiiI>، تاريخ الدخول 24 مارس 2017، سا 18:38.

أما عن حجم السكان، فقد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2016 نسبة 40.8 مليون نسمة، مسجلا ارتفاعا محسوسا بحيث عرفت سنة 2014 نسبة سكانية قدرت بـ 38.7، مع متوسط الحياة 74 سنة، حيث تشير التقديرات إلى أن ناتج الدخل الفردي (pib) هو متوسط الهبوط بنسبة 2.9 بالمئة، أي حوالي 178.4 مليار دولار في السنة (تقديرات لعام 2017)<sup>1</sup> ويرجع ذلك لانهايار أسعار النفط باعتباره المورد الحيوي للاقتصاد الجزائري بنحو 95 % المرتكز أساسا على موارد الطاقة.

ويتكلم الشعب الجزائري اللغة العربية بنسبة كبيرة، مع وجود تنوع في اللهجات لاسيما اللغة الأمازيغية وهذا نتيجة لتعدد مقومات الهوية الوطنية الجزائرية التي تأسست بفعل رواسب التاريخ وتأثير الجغرافيا.

<sup>1</sup> - Ali Ben makhlouf , **Algérie De LA RIGUEUR à l'austérité** , revue jeune Afrique : L'afrique en 2017, série n° 45 , 57° Année , p118 .

تتلاقى بذلك الجغرافيا بالأمن معا من خلال أن الجغرافيا هي ذلك الفضاء الإقليمي للدولة الواحدة والذي يقاس به سلوكها الخارجي، أما الأمن فهو الذي يعتبر أولى احتياجات الإنسان الباحث عن السلام والأمان وضرورة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها بعيدا كل البعد عن مصادر الخطر والتحديات المحتملة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي

بداية تعرف منطقة الساحل الإفريقي على أنها تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، أي من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن مجموع دول الساحل نجد: الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد والسنغال وبوركينا فاسو والسودان وهي كلها بلدان تتميز بشساعة المساحة الجغرافية ذات البعد الصحراوي والتي تتشكل جلها من الأراضي القاحلة إلى جانب محدودية السكان.<sup>2</sup>

### خريطة تبين دول الساحل الإفريقي:



-خريطة رقم (02)، المصدر: قوي بوحنية : الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 08 أبريل 2017، سا 18:25، متحصل عليه من : [studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)

<sup>1</sup> - علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، طبعة أولى، (الجزائر - بيروت: دار ابن النديم ودار الروافد الثقافية، 2017)، ص57.

<sup>2</sup> - السيد ولد أباه، المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي، تاريخ الدخول 04 مارس 2017، سا 18:08، متحصل عليه من: [www.aawsat.com/leader.asp?section=3 article = 45863 issueno](http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3 article = 45863 issueno).

تحتوي منطقة الساحل الإفريقي على ثروات ومواد أولية جد هائلة يأتي في أولها النفط والغاز في الصحراء الجزائرية إلى جانب اليورانيوم في الهقار، كما تحتوي النيجر على ثروة هامة من اليورانيوم التي تتبين في الاستثمار الفرنسي لها إضافة إلى ثروة الفوسفات في موريتانيا. وتعد بذلك منطقة الساحل الإفريقي مدخلا إلى غرب إفريقيا الغنية بالثروات مثل النفط في خليج غينيا ومنه نحو المحيط الأطلسي، كما تربط كذلك بالبحر الأحمر إلى جانب ربطها العمق الإفريقي بالقارة الأوروبية وهو ما يبين شساعة مساحتها التي تفرض ضرورة تأمينها.<sup>1</sup>

خاصة مع ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من تهديدات أمنية جديدة ومعقدة على المنطقة، التي تماشيت مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم في تلك الفترة. والتي تبدأ من مستوى الفرد نحو الجماعة صعودا نحو الدولة كأداة وهو ما يبين أن محصلة تلك التهديدات الأمنية تعد تهديدا أمنيا متعدد المستويات (الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية).<sup>2</sup>

كما نجد أن فضاء الساحل الإفريقي يحوي مجموعة من القبائل المتعددة الإثنيات والتي تعيش في هذه المنطقة بشكل عابر للحدود الوطنية كقبائل الطوارق المتواجدة بالجزائر وبمالي وبالنيجر.

الشيء الذي رفع من أهميته إلى درجة وصفه بالمنطقة الجيوسياسية ذات الأهمية الإستراتيجية خاصة وأنه أصبح يمثل مصدرا للتحديات الأمنية.<sup>3</sup> وبذلك فمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر بمثابة العمق الإستراتيجي للجزائر باعتباره الفضاء الأمني الذي يعرف الاهتزازات نظرا لارتباط مختلف الأزمات التي تحدث بدول الجوار مباشرة بالأمن الوطني الجزائري وتأثيراتها عليه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - رايح لونيبي، فضاء الساحل والصحراء، استراتيجيات وسيناريوهات، (الجزائر: ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية/المعهد العسكري

للوثائق والتعويض والإستقبلية/وزارة الدفاع الوطني، العدد02، السادسي الثاني، 2014)، ص ص93-94.

<sup>2</sup> - Mehdi lahlou, **les migration irrédulières entre le Maghreb et L'union Eurpéenne :évolution récentes**, rapport de recherche 2005/3, institut universitaire européen, www.carin.org, p26, 12 avril 2017, h/21 : 11.

<sup>3</sup> - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، طبعة أولى، 2015)، ص 47.

<sup>4</sup> - حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، طبعة أولى، 2016)، ص 49.

بالتالي تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة جد هامة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها، أو بالنسبة للدول الصناعية الكبرى في العالم بحكم أنها تحتوي على ثروات باطنية هائلة، وعلى رأسها النفط والغاز إلى جانب اليورانيوم في النيجر والفسفات في موريتانيا.<sup>1</sup>

حيث تعمل الجزائر على استقرار المنطقة أمنيا نتيجة وعي صناع القرار فيها على أنها تعيش بجوار "ساحل الأزمات" الذي يتجاوز طوله الـ 6343 كم ..، ومنه فقد ساهمت العوامل المناخية في زيادة الأخطار الأمنية الناتجة عن التهديدات الأمنية\_المجتمعية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.. بعد أن لاقت بهما الجغرافيا بفعل القرب الإقليمي لدول الساحل الإفريقي. وما زاد في حدة ذلك هو شساعة المساحة ما يصعب عملية الرقابة عليها من قبل الوحدات الأمنية لدول الجوار الصحراوي<sup>2</sup>، بخاصة الجزائر التي تجاور هذه الدول التي تتميز بالفقر مع هشاشة بناء الدولة الوطنية، إلى جانب ذلك نجد بأن عوامل المناخ والجغرافيا تسهم في تعميق المشكلات الأمنية التي تأخذ الطابع السياسي في المنطقة.

ومنه فقد أصبح الحديث عن الجغرافيا الإقليمية، التي تدرس الإقليم الجغرافي من كل جوانبه الطبيعية والبشرية، حيث تقوم الجغرافيا السياسية بإعطائها أهم المعلومات التي تحتاجها حول وضعية

حدودها السياسية أي دراستها للخصائص السياسية للبيئة الإقليمية المتواجدة فيها.<sup>3</sup>

ومنه فقد ارتبطت الممارسة السياسية لبلد ما بسماته الجغرافية وموارده البشرية، إلى جانب العلم الذي يدرس أثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية السكانية على سيادة الدولة فهو الذي يعني دراسة قوة الدولة وعلاقتها المكانية.<sup>4</sup>

تتميز كذلك منطقة الساحل الإفريقي بطابعها الاقتصادي الاجتماعي حيث يعتمد سكانها على وسائل تقليدية خاصة الجانب الرعوي الصحراوي، إضافة إلى أنها تتميز بعدم الانسجام في توزيع السكان حسب

<sup>1</sup> - مصطفى صايح، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات، أشغال الملتقى الوطني حول " منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، بالمعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبالية (وزارة الدفاع الوطني الجزائري)، الإثنين 15 أكتوبر 2012، ص33.

<sup>2</sup> - عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، تاريخ الدخول 19 أبريل 2017، سا 21:45، متحصل عليه من: <http://democratic.de>

<sup>3</sup> - علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص43.

<sup>4</sup> - بيير سلبرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، طبعة أولى، (دمشق: ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار الأهالي، 1988)، ص10.

المناطق إذ يتمركزون بأكثرية في المدن الصحراوية الكبرى كولاية تمنراست بالجنوب الجزائري، ومناطق كيدال وغاو في مالي وأكاديز في النيجر.. وهذا يعود إلى صعوبة الحياة نتيجة لطبيعة المناخ الصحراوي الصعب إلى جانب الجفاف الذي عرفته المنطقة سنوات الستينات والسبعينات وصولاً حتى سنة 1985، مما أدى إلى موجات من الهجرة الجماعية في اتجاه الضفة الشمالية، أو نحو الواحات والأعشاب التي يوفرها المجال الرطب النسبي في الضفة الجنوبية للساحل للإفريقي.<sup>1</sup>

أما عن طبيعة الأنظمة السياسية لدول المنطقة فتعرف -باستثناء الجزائر- بتريدي الأوضاع الداخلية لها سياسياً إذ أنها دول هشّة بسبب ضعف أنظمة الحكم فيها لبسط سيطرتها على حدودها، أما اقتصادياً فتتمثل في ضعف البنية الصناعية والإنتاجية مما يؤدي إلى الفقر وانخفاض الخدمات الصحية والتعليمية.. ما يجعل ممارسة مختلف الأنشطة الإجرامية من قبل التنظيمات الإرهابية جد سهل في تجنيد الشباب لتنفيذ مخططاتها الإرهابية، إلى جانب وجود أشكال للعنف المرتبط بالهوية التي عادة ما تكون متمركزة في محيط جغرافي واحد تقسمه الحدود بحكم أن هذه المجموعة الإثنية تشترك فيما بين دول الساحل الإفريقي<sup>2</sup>، ما قد يؤدي إلى الانفصال عن الدولة التي تنتمي إليها مثلما هو الحال مع جماعة الطوارق، الأمر الذي قد يتحول إلى حالة من الانفلات الأمني والتي بدورها قد توجه الدول إلى وضع الانهيار وفي انتقال هذه التحديات الأمنية لدول الجوار.

<sup>1</sup> - كريم مصلوح، الأمن في الساحل والصحراء في إفريقيا، طبعة أولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 34-35.

<sup>2</sup> - عميور بشير، الساحل.. دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011)، ص ص 22-23.

## المبحث الثاني: أهم التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي

أدت الأزمات التي عرفتها دول الجوار الشرقي للجزائر-فيما يعرف بالحراك العربي- إلى تعقيد الجوار الإقليمي للجزائر لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي إلى تهديد أمن واستقرار المنطقة التي تنعكس بدورها على الجزائر، حيث يعرف التهديد بالمعنى الاستراتيجي على أنه بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، فمصادر التهديد أدت إلى بروز إشكالية عدم اليقين في التحديد الدقيق لها وتحليلها سواء كان فرديا أو جماعيا<sup>1</sup>. وهو ما سنتعرض له في المطالب التالية:

## المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة

## أ- الإرهاب:

عرفت دول منطقة الساحل الإفريقي بعض الأزمات الأمنية التي تزامنت مع ما يعرف بالحراك العربي 2011 أو ما يسمى بالربيع العربي، ما أدى إلى ظهور حالة من الانفلات الأمني والذي يقصد به مجمل أعمال الفوضى والعنف التي تحدث داخل الوحدة السياسية (الدولة) والتي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى الدولة ذاتها في شكل تنظيمات مسلحة مما يلحق أضرارا بالمواطنين وبأمن وممتلكات الدولة، إضافة لغياب سيادة القانون.<sup>2</sup>

ومن بين التحديات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي والمهددة للجزائر، نجد الإرهاب الذي يتميز باستخدام جماعات معينة لمختلف أساليب العنف لتحقيق أهداف ومبادئ خاصة بهم ويتجسد من خلال القيام بهجمات مسلحة ضد جهات معينة قد تكون أناس عاديين أو من الحكومة أو من المؤسسة العسكرية أو اختطاف مجموعة من السياح وغيرها.

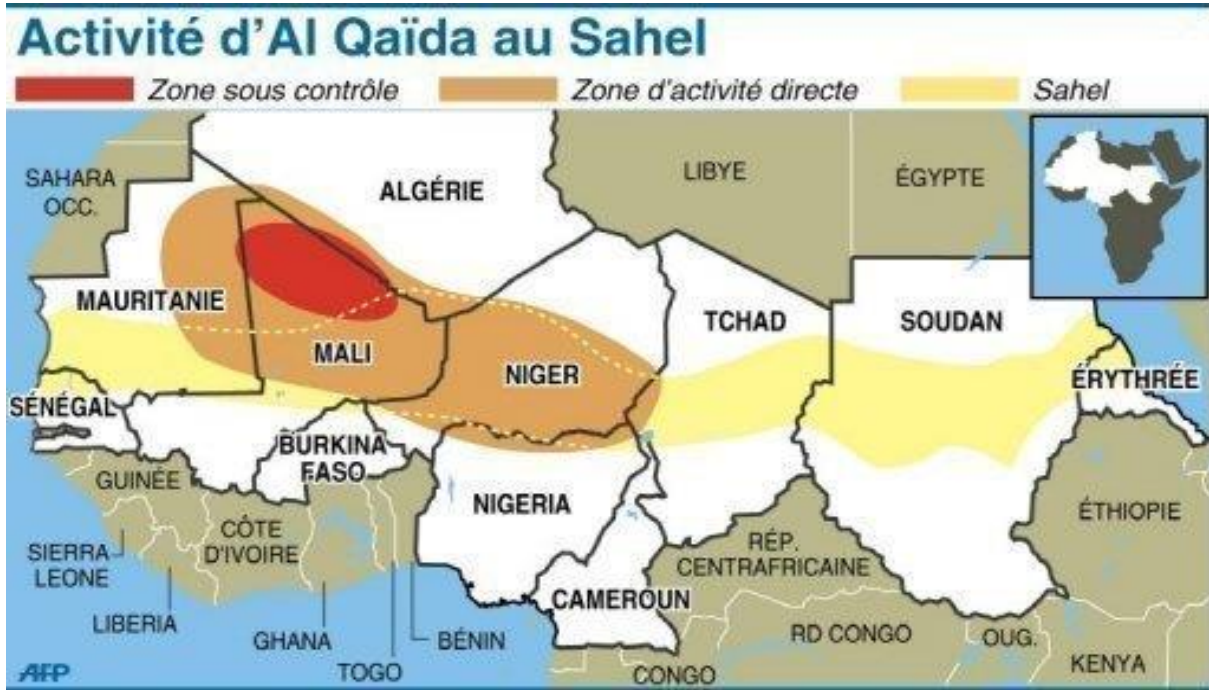
إذن الإطار الجغرافي الطبيعي لمنطقة الساحل الإفريقي يسهم بشكل كبير في تقريب الاتصال

<sup>1</sup> - أحمد فريجة، وولد مية فريجة، الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر: جامعة بسكرة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016)، ص ص166-167.

<sup>2</sup> - مراد فول، الانفلات الأمني في دول الساحل..المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016)، ص92.

الاجتماعي ما بين القبائل المتواجدة على الحدود وما بين الجماعات الإسلامية المسلحة التي تستغل غياب أغلب أسس الحياة بهذه المناطق لتجنيد الشباب الكاره لدولته الفاشلة مع هذه الجماعات الإرهابية، التي وجدت في البيئة الأمنية المتدهورة لمنطقة الساحل الإفريقي ملاذاً آمناً لكي تزيد من نشاطاتها الإرهابية ومنه نحو تفريخ تنظيمات أخرى مثل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" المعروفة بـ (ألجيا) التي عرفت الجزائر والتي أعلنت سنة 2006 عن تحول اسمها إلى (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)<sup>1</sup> وهذا بعد ما تلقته من ضربات موجعة داخل المدن والجبال ما أدى بها للفرار نحو الصحراء وبخاصة منطقة الساحل الإفريقي أين وجدت متنفساً لها في ظل شساعة المساحة مما يسهل لها تحركاتها للقيام بعدة أعمال إجرامية منها: الهجوم الإرهابي على ثكنة عسكرية بموريتانيا في جوان 2007.

- خريطة توضح انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:



- خريطة رقم (03)، المصدر: وكالة صحراء ميديا، تاريخ الدخول: 17 أفريل 2017، سا: 18:12، متحصل عليه من: <http://www.saharamedias.net>

إلى جانب ذلك توجد جماعات إرهابية أخرى في دول الجوار للجزائر مثل "حركة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا والتي قامت باختطاف 07 دبلوماسيين جزائريين من مبنى القنصلية الجزائرية في "غاو"

<sup>1</sup> - محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد، النشأة وأسرار التوسع، طبعة أولى، (قطر-بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 25.

بمالي شهر أبريل 2012 ومجموعة من الكتائب المسلحة ومنها: "حركة أنصار الدين في مالي وكتيبة الملمثين، حركة أنصار الشريعة بليبيا.. وغيرها"، المناهضة لشرعية الدولة من خلال الترويج لأفكارها دعما من دول أجنبية زخمة لمصالحها، إضافة لجرائم اختطاف السياح مع استعمالها للوسائل العسكرية بل وحتى الحربية منها<sup>1</sup>.

كما لجأت التنظيمات الإرهابية إلى تنويع تكتيكاتها من خلال نسج قادة التنظيم لعلاقات المصاهرة عبر زواجهم بفتيات القبائل المتواجدة في الساحل الإفريقي، حيث تزوج زعيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "مختار بلمختار" -قبل مقتله- بإحدى البنات من قبيلة تسمى "البرابشة" شمال مالي والمعروفة بسيطرتها على أغلب طرق التجارة غير الشرعية<sup>2</sup> وهذا بهدف تعزيز أواصر الصداقة عن طريق إقامة علاقة المصاهرة ونفس الشيء مع باقي قادة التنظيم.

غير أن الوضع الإقليمي أدى لتخوف أممي كبير لدى دول الساحل الإفريقي خاصة الجزائر، بعد أن دخل ما يسمى بـ "داعش" إلى ليبيا إلى جانب قيام الجماعات الإرهابية في كل من ليبيا كتنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام"، الذي قام بالسيطرة على مدينة درنة قرب الحدود المصرية وإعلانها ولاية تابعة لما يسمى بـ "داعش" بقيادة الإرهابي أبو بكر البغدادي<sup>3</sup>.

أعلنت أيضا كل من الجماعات الإرهابية وهي: بوكو حرام في النيجر والشباب المجاهدين في الصومال وأنصار بيت المقدس في مصر وجند الخلافة بالجزائر، ولأنها لما يعرف بـ "داعش" ما يشكل بدوره أكبر تهديد على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، لذلك وحسب الأستاذ "عبد الرحمان حمدي" وهو خبير في الشؤون الإفريقية يرى:

بأنه إذا كانت جبهات أوروبا وبلاد الأندلس صعبة على الغزو حاليا، فإن الجبهة الإفريقية تبدو الجبهة الأسهل للدخول إليها بسبب ضعف الدولة الوطنية وهشاشة الأجهزة الأمنية على مستوى الحدود الإقليمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الأول، طبعة أولى، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2003)، ص 21.

<sup>2</sup> - قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره، ص 209.

<sup>3</sup> - عيد الرحمان حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص 03.

حيث تشير التقارير الأوروبية الأخيرة عن معهد (ISIS)، بأن ما يسمى "داعش" قد أنشأ شبكة من الخلايا الإرهابية التي هي أوسع وأعمق بكثير مما كانت تعتقده السلطات الإفريقية، فقد تضاعف عدد الضحايا الناجم عن العنف الجهادي ثلاث مرات تقريبا في الفترة ما بين 2013-2015 بسبب هجمات "حركة الشباب" بالصومال وعمليات الخطف لفتيات نيجيريات من طرف جماعة "بوكو حرام" إلى جانب عمليات القتل التي يقوم بها ما يعرف بـ "داعش" بليبيا<sup>1</sup>.

وبإعلان قائد التنظيم "أبو بكر البغدادي" بضم "جبهة النصرة" وإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام في 09 أبريل 2013، كرس بذلك فرع القاعدة في العراق كقاعدة للجهاد في العالم<sup>2</sup>.

معلنا بذلك مخططه للوصول إلى شمال إفريقيا خاصة وأن المجموعة الإرهابية "المرابطون" التابعة لـ "مختار بلمختار" (المقضى عليه) في الساحل الإفريقي، بعد أن شكلت هاجسا أمنيا لدى صناع القرار في الجزائر نظرا لهشاشة النظم الأمنية لدول الجوار كحالة ليبيا ومالي والنيجر، خاصة بعد إعدام الرعية الفرنسي متسلق الجبال "هيرفي غوردال" ذبحا في شريط بث عبر اليوتيوب يوم 21 سبتمبر 2014 قبل 10 أيام من عيد الأضحى المبارك حمل توقيع "الموقعون بالدم" لجماعة "جند الخلافة" التي بايعت آنذاك هذا التنظيم الإرهابي الجديد.

توجد بذلك مؤشرات حقيقية عن استحالة انتقال نشاط تهديد ما يسمى بـ "داعش" نحو الساحل الإفريقي، لأن تهديداته لدول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي تبقى مجرد آلية يستعملها في البروز الإعلامي خاصة وأنه متجه نحو الاضمحلال، بعد المطاردة الناجعة للقوات المسلحة السورية بدعم من روسيا وكذا محاربتة من قبل الجيش العراقي بعد معارك طاحنة.

فالجزائر تقوم بجهود كثيفة بعد انتهائها وتعزيزها للدبلوماسية الأمنية الإقليمية بهدف التنسيق مع دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب والتي يقابلها التحصين والاستعداد العسكري لوحدة الجيش الوطني الشعبي وقوات حرس الحدود وكل الأجهزة الأمنية المتواجدة على مستوى الحدود الجزائرية، نظرا للطابع الدفاعي الذي تتميز به العقيدة الأمنية الجزائرية.

<sup>1</sup> - بدون كاتب، افريقيا والتهديد الجهادي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، تاريخ الدخول 20 ديسمبر 2016، سا 19:19، متحصل عليه من: [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)

<sup>2</sup> - حمزة المصطفى، وعبد العزيز الحيص، سيكولوجيا داعش، منتدى العلاقات العربية والدولية، يوم 28-04-2014، تاريخ الدخول 11-20-2016، سا 10:05، متحصل عليه من: [www.FairForum.org](http://www.FairForum.org)

## ب- الجريمة المنظمة

تعرف "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" على أنه:

يقصد بجماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى<sup>1</sup>. وقد تنوعت النشاطات الإجرامية من الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والاختطاف.. ناهيك عن ما تشكله من تهديد على أمن الدول وعلى اقتصادها الوطني<sup>2</sup>.

اتخذت بذلك هذه العصابات من إقليم الساحل الإفريقي، مخابئ لتخزين المخدرات والسلاح بل وحتى صارت صحراؤه مطارات لهبوط الطائرات المحملة بالأطنان من الكوكايين بصحراء أزواد في مالي القادمة من أمريكا اللاتينية الجنوبية وغينيا بيساو والسنغال. حيث تقوم هذه العصابات بنقل المخدرات بواسطة السيارات رباعية الدفع العابرة للصحراء بتسهيل من وسطاء محليين<sup>3</sup>. حيث تحصي تقارير الأمم المتحدة ما نسبته 30 % إلى 40 %، من المخدرات الصلبة التي تمر عبر هذه المنطقة والموجهة كذلك إلى أوروبا بنسبة 27 %، النسبة الكبيرة منها مصدرها المنطقة المغاربية، خاصة المغرب الأقصى بقيمة إجمالية قدرها 1.8 مليار دولار<sup>4</sup>.

إلى جانب ذلك فقد نوعت منظمات الاتجار بالمخدرات من أنشطتها عبر استغلالها للحدود المفتوحة (المكشوفة)، خاصة مع انتشار التكنولوجيا فصارت تتاجر في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بل وحتى

بالبشر، كما ويضاف إلى ذلك تحالفها السري مع القاعدة وهذا لتأمين الطريق لانتقال هذه السموم مستغلة في ذلك حالة الفقر والحاجة إلى التنمية التي يعاني منها السكان المحليون لدول الجوار الجزائري لإشراكهم في مثل هذه الأعمال، فهذا ما يبين لجوء التنظيمات الإرهابية نحو تنوع تمويلها المالي خارج الفدية المحصلة من اختطاف السياح الأجانب في منطقة الساحل الإفريقي في سبيل مد يد العون لعصابات الجريمة المنظمة.

<sup>1</sup> - دون اسم الكاتب، الجريمة المنظمة، تاريخ الدخول 13 مارس 2017، سا 17:25، متحصل عليه من: <http://www.homat-alwatan.gov.kw>

<sup>2</sup> - محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (القاهرة: دار الشروق، طبعة أولى، 2004)، ص ص 17-18.

<sup>3</sup> - محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

<sup>4</sup> - اسماعيل دبش، الوضع في الساحل، مجلة استراتيجية، العدد 01، سداسي 01، دون سنة، ص 69.

غير أن هذه المخدرات تشكل تهديدا مباشرا لدول الساحل الإفريقي ولأمنها الوطني بسبب توسعها وسط الشباب ما يجعلها عابرة للحدود، إلى جانب انتشار الأمراض من خلال التداول على استعمال الحقنة الواحدة ما يؤدي لانتشار فيروس فقدان المناعة (الإيدز) خارج الحدود ليشكل بدوره تهديدا أمنيا عليها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

تعرف على أنها "الهجرة السرية أو المتخفية" فهي مخالفة لمتطلبات الهجرة القانونية والتي يمكن أن تقع عندما يقوم شخص بخرق لوائح الدخول إلى البلد المجاور بطريقة غير شرعية مخترقا بفعله الحدود الدولية ليصبح مقيما فيها، بدون أن تتوفر لديه أي وثائق تثبت دخوله وإقامته في البلد المضيف وهذا بعد أن حدثت حالات تهريب للمهاجرين وكذا الاتجار بالأشخاص.<sup>2</sup>

غير أن الشيء الذي يسهل عملية التنقل غير المشروعة هو وجود حدود صحراوية طويلة وشاسعة، الأمر الذي يساعد على هجرة من يرغبون في الإقامة أو في دخول إقليم معين من خلال اختراقهم للحدود دون مراعاة حدودهم السياسية بسبب ضعف حراسة الحدود عندهم.<sup>3</sup>

حيث أصبحت تشكل دول المغرب العربي بمثابة المعابر الرئيسية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فنتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الأفارقة كحالة الفقر والبطالة التي دفعتهم لاجتياز الحدود أملا في دخول أوروبا وبخاصة الجهة الغربية منها وذلك بعد أن مكنتهم عصابات المهربين بتوليها ضمان عبورهم الحدود التي أصبحت تشكل شبكات إجرامية لاستغلال الأشخاص الراغبين في الهجرة غير الشرعية.<sup>4</sup>

نجد بذلك أن منطقة الساحل الإفريقي قد تحولت إلى مكان (بؤرة) تنتشر فيها مختلف أشكال

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل، (عمان: دار الخليج، طبعة أولى، 2016)، ص35.

<sup>2</sup> - ريتشارد بيروتنورد، معجم الهجرة (القانون الدولي للهجرة)، دون طبعة، (سويسرا: ترجمة: المنظمة الدولية للهجرة، 2004)، ص 12.

<sup>3</sup> - علي السيد ابراهيم عبد الرسول وآخرون، مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي (التهريب، مشكلة اللاجئين)، طبعة أولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، (1999)، ص96.

<sup>4</sup> - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، طبعة أولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص42-43.

الإرهاب والإجرام، إضافة لما يعيشه المواطنون في ظل البيئة الطبيعية القاسية والتي زادت في حداثها تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي ترجمت وتحولت إلى عنف واقتتال ناتج عن صراعات وأزمات داخلية مؤثرة بدورها على الاستقرار السياسي، مما أدى إلى موجات ضخمة من النزوح للمهاجرين نحو دول الجوار الإقليمي خاصة من مالي والنيجر باتجاه الجزائر وليبيا ومن ثم التخطيط لعبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا عبر قوارب الموت، ما فرض تهديدا أمنيا إقليميا حقيقيا.

إلا أن هؤلاء المهاجرين يقعون ضحية شبكات التهريب التي تقوم بنقلهم عبر تسهيل الطريق عليهم بطريقة غير شرعية من الحدود جنوبا باتجاه الشمال، حيث يتعرض هؤلاء المهاجرين لأخطار عديدة والتي تؤدي إلى موتهم عادة عند دخولهم الحدود بسبب الإنهاك أو حتى بداخل مقصورات الشاحنات التي تقلهم.. ونحوها.<sup>1</sup>

الوضع الذي تشهده الجزائر نتيجة قديم العشرات من المهاجرين الأفارقة ليتوزعوا من تلقاء أنفسهم عبر مختلف ولايات الوطن نظرا لما تمثله لهم الجزائر كموطن أكثر أمنا ورخاء، غير أن هذا الأمر أثقل كاهل رجال الأمن في متابعة الهجرة السرية، غير أنهم ينتهي بهم المطاف في غالبية الأمر إلى استغلالهم في أعمال غير أخلاقية مثل: الدعارة العابرة للحدود من خلال الاتجار بالأطفال والنساء والفتيات وكذا التجنيد للقيام بأعمال إرهابية وإجرامية في منطقة الساحل الإفريقي والترويج للمخدرات.<sup>2</sup> ناهيك عن انتشار مختلف الأمراض المعدية والخبيثة إضافة لانتشار الجرائم وسط المدن الجزائرية، فكثير ما نسمع عن نشوب الاشتباكات بين سكان حي ما بالجزائر مع شباب أفارقة مهاجرين غير شرعيين وهذا نتيجة لما يقومون به من أعمال كالسرقة ونحوها. و لذلك نجد أن الهجرة غير الشرعية تعد من أكبر التحديات الأمنية، التي حتمت وفرضت نفسها على الجزائر ممثلة خطورتها على الأمن الوطني الجزائري. بالتالي فهذه التحديات الأمنية تفرض مواجهتها الاستناد إلى جهد ورؤية وطنية شاملة للتصدي لمخاطرها وكذا في مجابقتها نظرا لأنها تمتد بشكل متسارع دون معرفة أوقات قدومها.

<sup>1</sup> - سعد الدين العثماني، منطقة الساحل والصحراء.. التحديات والآفاق، تاريخ الدخول 12 مارس 2017، سا 18:25، متحصل عليه من: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion/2014/1/31>.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

## المطلب الثالث: الأزمة الليبية

شهدت الساحة الإقليمية والعربية ما يعرف بالحراك العربي الذي تمثل بداية في الأزمة التونسية والمصرية، ثم بعد ذلك ليبيا واليمن وسوريا. بدأ ثوران الشعب الليبي في 17 فيفري 2011 والحالة الليبية تختلف عن نظيراتها التونسية والمصرية، من حيث أن النظام السياسي الليبي يتميز بطابعه القبلي\* إلى جانب ضعف تيار المعارضة في الداخل والخارج، حيث أن هذه الانتفاضة بدأت بتظاهرات سلمية سرعان ما تحولت إلى لصدام مسلح بين المعارضة ومؤيدي النظام (كتائب القذافي والمرترقة التابعين له)<sup>1</sup>، فمعروف أن الجيش الليبي مكون من جنود وضباط جلهم أفارقة يعملون لصالح الرئيس الراحل "معمر القذافي" والتي تعد أكبر غلطة ارتكبها ما أدى إلى تفكك وانهيار المؤسسة العسكرية ما شكل بدوره تحدياً أمنياً للجزائر.

إلى جانب ذلك فقد صدر عن مجلس الأمن قرار رقم 1973 في 17 مارس 2011 يقضي بإعطاء الضوء الأخضر لحلف الشمال الأطلسي NATO، في شكل تحالف لقوى غربية وعربية وهي: فرنسا، إيطاليا وقطر والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بحجة التدخل الإنساني غير أن هذا التدخل هو كان لخدمة مصالحهم لا غير نتيجة التغلغل الصيني في القارة الإفريقية للاستثمار في مصادر الطاقة، فهذا التدخل ساعد بدوره المعارضة الليبية للإطاحة بنظام الرئيس الراحل "معمر القذافي" في 20 أكتوبر 2012.<sup>2</sup>

نتج عن هذه الوضعية حالة من عدم الاستقرار نتيجة فوضى السلاح والقتال، فحسب بعض التقارير توجد هناك نحو 25 ميليشيا مسلحة تستحوذ على كميات كبيرة من الأسلحة المهربة من المخازن ولعل أغلب المجموعات السياسية اليوم في ليبيا 2016 هي متسترة تحت غطاء الدين فهي تتكون من عديد المجموعات الإرهابية متمثلة في: الجماعة المقاتلة وتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم الإخوان المسلمين، التي تسيطر على مدن هامة هي: مصراتة، درنة، تاجوراء، بنغازي، سوق الجمعة، الزاوية، صبراتة

\* تعرف القبيلة بالرابطة العصبية التي تحدد بدورها ولاء الفرد لجماعته القروية، وما جعل أفراد القبيلة الواحدة أكثر قوة وتماسكا هو عاملي الإقليم والقروية، التي تنكس من خلال عمليات المصاهرة بين أفراد هذه القبيلة، فالرئيس الراحل "معمر القذافي" يعترف بالقبيلة كواقع وفي أنه يعتبرها أنموذجاً مصغراً للأمم، فقد جاء في " الكتاب الأخضر " : " القبيلة رابطة اجتماعية حافظوا عليها لكن إذا أدخلتموها في السياسة فستخرب ".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - زياد عقل، عسكرة الإنتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد رقم 46، العدد 184، أبريل 2011)، ص 71.

<sup>2</sup> - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

وسرت،<sup>1</sup> والتي كونت ما يعرف بالدرع وهي قوة شبه عسكرية ينتمي إليها أشخاص متطرفون غير أنها تمكنت من السيطرة الكاملة على أغلب الأجهزة الأمنية ومنها (جهاز المخابرات العامة وأجهزة وزارة الداخلية.. وغيرها)، إلى جانب سيطرتها على الموارد المالية والنفطية الضخمة لليبيا، ناهيك عن عمليات القتل للمواطنين الليبيين مما أدى إلى بؤرة تهديد حقيقية للأمن الإقليمي لدول الجوار.<sup>2</sup>

ونتيجة ذلك فقد انقسمت السلطة الوهمية في ليبيا إلى "سلطة المؤتمر الوطني" والذي يحكمه الإسلاميون المتطرفون و"سلطة الوفاق الوطني" التي يحكمها "فايز السراج" وهو الذي تعترف به الجزائر، إلى جانب "حكومة عمر الحاسي" و "حكومة عبد الله الثني" التي يقودها اللواء "خليفة حفتر" وهو الذي تقر به أيضا الجزائر والتي تخوض ضدها "جماعة أنصار الشريعة" حربا علنية حول السيطرة على شرق ليبيا، بالتالي هذا ما أدى إلى فوضى ومزيد من انتشار للسلاح.<sup>3</sup>

غير أن التطور اللافت للانتباه هو قيام "مجلس شورى شباب الإسلام" بالسيطرة على مدينة درنة قرب الحدود المصرية وإعلانها الولاء لتنظيم ما يسمى بـ"داعش" ومنه اعتبارها ولاية تابعة له بقيادة الإرهابي "أبو بكر البغدادي".<sup>4</sup>

شكل بذلك انكشاف وانعدام رقابة الحدود الليبية من قبل الأجهزة الأمنية الليبية بسبب غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي تحديا أمنيا كبيرا على الجزائر، باعتبارها مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري نظرا لتنامي وتفرخ الخلايا والتنظيمات الإرهابية على حدودنا، والتي يضاف لها ما عرفته تونس من نشاط إرهابي مهددة هي الأخرى بدورها على أمن الجزائر.

<sup>1</sup> - بدون كاتب، الميليشيات المسلحة في ليبيا، تاريخ الدخول: 24-03-2017، سا 19:23، متحصل عليه من:

<http://www.sasapost.com/libyan-militias/>

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، (بدون بلد: مجلة العرب، العدد 9735، يوم 12-01-2015)، ص4.

<sup>4</sup> - عيد الرحمان حمدي، داعش وأخواتها في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: 18-12-2016، سا 22:14، متحصل عليه

من: <http://studies.eljazeera.net>

## المبحث الثالث: التحديات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تعني التحديات تلك الصعوبات والمخاطر التي تواجه استقرار الدولة وفي إعاقة تحقيق أمنها ومصالحها<sup>1</sup> خاصة في ظل عالم معولم وهو ما سوف نعالجه من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: تحدي الطوارق

بداية تتميز الأوضاع الاجتماعية للشعب المالي بحالة من الفقر والحاجة والفساد الذي يقيد القدرات الفردية والجماعية نتيجة هشاشة النظام السياسي، بذلك فهذه المشاكل المختلفة تحدث فوق رقعة جغرافية تتميز بشمال صحراوي قاحل تقطن به أقلية من الرعاة، غير أن منطقة الساحل الإفريقي عرفت حالة من الجفاف ما بين الفترتين 1975 - 1983 حيث قضى خلالها على الكثير من المناطق الرعوية في شمال البلاد ما أدى لهروب الآلاف من جماعة الطوارق نحو الجزائر.<sup>2</sup>

أما عن غالبية السكان فهي موجودة في الجنوب الذي يتميز بمناخ مداري يتلقى أمطارا تكفي للنشاط الزراعي، كما تتميز دولة مالي بأنها شديدة الإثنيات مثل: "الماندينغ" والتي تقدر نسبتها بـ 50 % من السكان والتي تضم كذلك قبائل وإثنيات فرعية منهم 36 % من "الباميرا" والمتمركزة جغرافيا في الجنوب بباماكو، حيث يوجد فارق كبير ما بين الإثنيات والجماعات الثقافية أو الدينية من حيث الموقع الجغرافي الشيء الذي يؤثر على التوازن الإقليمي الداخلي بحيث يوظف ذلك في الصراع ما بين الجماعات<sup>3</sup> وبعدها تأتي جماعات "البول" بنسبة 17% بشمال مالي و"المينيوناكا" و"الفوتياك" بنسبة 12% و"السونغاي" بنحو 6%، حيث يتواجدون في سيكاس بالجنوب، في حين جماعة "الطوارق" و"المور" فهم بنسبة 10 % ومناطقهم هي:

تومبوكتو وكيدال وغار، أما المجموعات الأخرى فهي بنحو 5%، إلى جانب ذلك تحتوي مالي على التعددية الإثنية والتي تتميز بتعدد الأديان والمعتقدات بالإضافة للدين الإسلامي الذي تعتنقه غالبية السكان مع وجود للديانة المسيحية.

<sup>1</sup> - أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2012)، ص16.

<sup>2</sup> - حسين بوقارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص08.

<sup>3</sup> - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص252-253.

حيث تتوزع جماعة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي ما بين دولة النيجر التي يتركز بها غالبية الطوارق بما يقارب النصف من إجمالي عددهم، والآخرين يتوزعون بين مالي بنحو 400000 نسمة ونحو 500000 نسمة في ليبيا، أما بوركينا فاسو فهي تحتوي على نحو 3500 نسمة، كما وتحتوي الجزائر منهم بنحو 2500 نسمة، غير أن حكومة مالي تتميز بتعمد الرؤساء المتعاقبين على تهيمش قبائل الطوارق وإبعادهم عن المشاركة السياسية أي عدم دمجهم في العملية السياسية وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، وهو ما عبر عنه "روبرت غار" بنظرية العنف السياسي في ظل غياب جل الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد.<sup>1</sup>

شهدت بداية الحراك العربي سنة 2011 عودة الآلاف من الطوارق الماليين الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش الرئيس الراحل "معمر القذافي" كمرتزقة، عادوا إلى شمال مالي مرورا بالنيجر برا حاملين للسلح الثقيل والخفيف\*، فبدأ بذلك التحضير لتمرّد جديد حيث بدأت أعمال العنف بشكل مفاجئ على شكل هجمات مسلحة شنتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يوم 17 جانفي 2012 على كل من المدن "أغليهو وميناك وقاعدة تيساليت" الجوية على الحدود مع الجزائر ما شكل تهديدا أمنيا على الأمن الوطني الجزائري.<sup>2</sup>

لذا فقد تطورت الأحداث وتحولت إلى انقلاب عسكري ضد الحكومة بقيادة العقيد "أما دو سانوغو" برفقة مجموعة من الضباط الصغار يوم 22 مارس 2012 للإطاحة بالرئيس "أما دو توماني توري" قبيل أيام معدودة من إقامة الانتخابات الرئاسية الرسمية والتي كان مقررا موعدها في أفريل 2012<sup>3</sup>، غير أن مالي قد عرفت سابقا تحديدا سنة 2006 انقلابا مماثلا. بالتالي ومما لاشك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي قد أصبحت محل أطماع قوى كبرى، فهذا الدور بادرت به فرنسا باعتبارها المستعمر التاريخي لدول هذه المنطقة، فقد عملت على ربط هذه الدول المستقلة بـ "منظمة الفرانكوفونية" خاصة بعد التقسيم

<sup>1</sup> - عيبر شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016)، ص ص393-396.

\* فهؤلاء المتمردين مسلحون بأسلحة متطورة، قد تفوق أسلحة الجيش النظامي وهذا بشهادة الخبراء وهي أسلحة استولوا عليها من مخازن السلاح بليبيا، والتي كانوا يقاتلون بها في جيش الرئيس الراحل "معمر القذافي"، بحكم أنهم كانوا يمثلون نواة الجيش الليبي مقابل أجور مغرية، إلى جانب الخبرة التي تفوق 20 سنة لبعض منهم في إطار الخدمة داخل المؤسسة العسكرية الليبية، والذي يعد أكبر خطئ ارتكبه القذافي في جعل الجيش الليبي مكون من مرتزقة أفارقة.

<sup>2</sup> - مصطفى صايح، الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل، تاريخ الدخول 12 مارس 2017، سا 18:40، متحصل عليه من: <http://www.facebook.com/notes/27/03/2012>.

<sup>3</sup> - نفس المرجع.

العشوائي للحدود التي لم تراعي فيها توزيع الجماعات الإثنية والعرقية لاسيما جماعة الطوارق الذين يتوزعون ما بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو والجزائر.

يتبين لنا من هنا اهتمام فرنسا بالمنطقة ذات المكانة الجيوسياسية بالنسبة لها، غير أنها قامت بتدعيم ذلك وفق منهجية إدارية- عسكرية للتحكم في مجالات تتقاسم فيها الحدود مع عدد متنوع من الأطراف وهو الحدث الثاني من نوعه الذي لم يرح فرنسا بعد الذي وقع سنة 2006 الأمر الذي أدى بها إلى تقوية سياستها من خلال إعادة التعريف بالصحراء، خاصة وأنه يلاحظ بأن الكتاب الأبيض للدفاع والأمن للجمهورية الفرنسية لعام 2008 قد أشار إلى القوس الممتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكستان، فهذا القوس يشمل منطقة الساحل الإفريقي، ما فرض على فرنسا لكي تلعب الدور الأساسي في المنطقة الأكثر صعوبة واضطرابا<sup>1</sup> بحكم أنها المستعمر التقليدي لدول المنطقة.

نظرا لما حدث في شمال مالي من تمرد سنة 2012، اتخذت فرنسا قرارا يفضي بالتدخل العسكري يوم 23 جانفي 2013، حيث قامت بإنزال لجنود فرنسيين نقلوا عبر الطائرات جوا في عملية سميت بـ "سورفال" على إثر سقوط النظام المالي ببامكو تحت شعار "حماية المستعمرات التاريخية الفرنسية"، إلى جانب ذلك فقد استغلت فرنسا الهجوم الإرهابي على الشركة البترولية "سونا طراك" بتغنورين يوم 16 جانفي 2013.<sup>2</sup>

بعد أن سمحت لها الجزائر وبطلب فرنسي وأمريكي بالسماح لفتح المجال الجوي للجزائر وذلك للقيام بمهمة الحماية الجوية لشمال مالي، بعد أن رخصت للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق إقليمها من أجل القيام باستكشاف المنطقة الحدودية مع مالي وموريتانيا، مع العلم أن الجزائر رفضت المشاركة في أي تدخل عسكري في شمال مالي بحكم العقيدة الأمنية الجزائرية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون

الداخلية لأي دولة لاسيما دول الجوار الإقليمي رغم أن الوضع مهدد للأمن الوطني الجزائري والاكتفاء فقط بالحل السلمي للأزمة، كما لا يمكن إهمال عقبات حالة ما إذا تدخلت الجزائر في أزمة شمال مالي على استقرار الجزائر بل وحتى خطر مطالبة الطوارق الجزائريين بإقامة حكم ذاتي خاصة وأنهم تربطهم علاقات نسب ومصاهرة مع الإخوة الماليين.

<sup>1</sup> - Agmeric chauprale , *Les intérêts géopolitiques des acteurs de la crise du mali , actes du colloque tenu maison de la recherche ( Menaces en Afrique du nord et au sahel et sécurité globale de l'europe* , université paris Sorbonne, le 23 février 2013, éditions ellipses, paris, pp 70-80.

<sup>2</sup> - IPID ,p 90 .

### المطلب الثاني: تحدي هشاشة الأنظمة السياسية وغياب التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

تتميز الأوضاع المعيشية لدول الساحل الإفريقي خاصة بدولة النيجر ومالي، اللتان تتميزان بطبيعة مناخية جد صعبة وقاسية ما يجعلها من بين أهم الأسباب المسببة للنزاع الداخلي. ما يؤدي إلى عدم الاستقرار داخلها نظرا وفي انتشار تهديداتها لدول الجوار، بعد أن سئمت الطبقة الاجتماعية من غياب تام للتنمية وللعدالة الاجتماعية التي يقابلها هشاشة رقابة الأجهزة الأمنية عليها بسبب الفساد الإداري في ظل غياب دولة القانون<sup>1</sup> الوضع الذي يقابله بطبيعة الحال حدودها الرخوة التي فسحت الباب لنشاط الإرهاب والجريمة المنظمة.

بالتالي فإن أزمة بناء الدولة الوطنية تعتبر إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة على أمن واستقرار دول منطقة الساحل الإفريقي، نظرا لطابع الأنظمة السياسية المغلقة بسبب عدم فتح قنوات حرية التعبير والإعلام التي تعرف بانعدامها إلى جانب ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات، ما يبين احتكار المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية التي يقابلها ضعف تفاعلاتها الاقتصادية الدولية.<sup>2</sup>

حيث يرجع المختصون الانفلات الأمني في منطقة الساحل الإفريقي إلى عوامل منها:

- ضعف البناء الاجتماعي: ممثلا في المشكلات الاجتماعية كتهميش الأقليات العرقية مثل "جماعة الطوارق" في شمال مالي.
- الدولة الفاشلة: والتي تعرف بضعفها في سبيل تحقيق الأمن لمواطنيها، من خلال أنها عجزت عن خلق مجتمعات متناسقة ومتجانسة تنجم عنها عدة كالمصراعات المسلحة العنيفة التي تؤدي بالدولة لفقدان شرعيتها ما يجعلها عرضة للانهايار السياسي<sup>3</sup>، في ظل الفقر الذي يعيشه شعبها مع غياب أسس التنمية والجهل الذي يعم الأوساط المجتمعية.

ما يبين بأن الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة تصنف على أنها من الدول الفاشلة العاجزة عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعلها مرشحة للانهايار إن لم يتم تدارك هذه الأوضاع وهو ما يشكل تحديا أمنيا للجزائر باعتباره مهددا لها بحكم انتشار تداعياتها سلبا عليها.

<sup>1</sup> - جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، ديسمبر 2014، جامعة فرحات عباس "سطيف"، ص 04.

<sup>2</sup> - محند برفوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، جامعة الجزائر 03، قسم العلوم السياسية، دون سنة، ص ص 05-06.

<sup>3</sup> - الحافظ النونيني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة "تموج مالي"، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 69، 2012)، ص ص 63-64.

## المطلب الثالث: تحدي التدخل الخارجي (الهجوم الإرهابي على تقنطورين)

تعتبر فرنسا إحدى الدول الاستعمارية الرئيسية أثناء حقبة التكالب على المستعمرات وبخاصة قارة إفريقيا، حيث تمركزت المستعمرات الفرنسية (ممثلة بجيوشها) في غرب ووسط وشمال وشرق إفريقيا واعتبرتها كمجال حيوي خاص وبعد أن استقلت هذه الدول ومنها الجزائر فترة الستينات ربطتها بمنظمة فرانكوفونية، حيث تعتبر فرنسا منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية.

تعيش بذلك الجزائر في بيئة إقليمية مليئة بالتهديدات الأمنية نظرا لما عرفته "منشأة النفط الجزائرية بتقنطورين يوم 16 جانفي 2013" في حادثة الهجوم الإرهابي والتي كانت قد خططت لهذه العملية شهرين للدخول عبر طول الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجيرية، قبل التسلل إلى التراب الوطني عبر ليبيا على متن عدة سيارات رباعية الدفع مكونة من 32 إرهابيا من بينهم 03 جزائريين أما باقي المجرمين فيحملون جنسيات مختلفة،<sup>1</sup> فهذا الوضع أداره الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الدرك الوطني والقوات الخاصة باحترافية عظيمة تبين الجاهزية القتالية والاستعداد العالين المستوى لمواجهة أي ظروف محتملة،

ما يثبت الكفاءة العالية في إدارة عمليات تدخل مليئة بالمخاطر تتطلب التضحية والاحترافية في سبيل

إنقاذ الأرواح وكل الرهائن وحماية المنشآت الإستراتيجية، فهذه العملية تعد كمكسب حقيقي للجزائر دون منح أي فرصة للتفاوض مع الإرهابيين أو في أن ترسخ لمساومتهم.<sup>2</sup>

ونتيجة لما حدث قررت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الدفاع الوطني رفع عدد القوات المخصصة لحماية أكثر من 400 حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وذلك برفع العدد من 08 آلاف إلى 10 آلاف عسكري مع تخصيص طائرات مراقبة تحسبا لأي عمل إرهابي محتمل، حيث وضعت القيادة العليا لأركان الجيش الوطني الشعبي مخططا لتدخل وحدات القوات المسلحة عند الطوارئ، كما تقوم الشركات

البتروولية الأجنبية بالتعاقد مع شركات أمن خاصة محلية لأجل الحراسة داخليا ونظرا لكبر حجم الحقول

<sup>1</sup> - علي بوشري، تقنطورين بعد سنة من الإعتداء "الجيش الوطني الشعبي.. احترافية وإنسانية"، مجلة الجيش، العدد 607، فيفري 2014 (2014)، ص14.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص15.

والمنشآت النفطية قررت السلطات الجزائرية الاستعانة بالجيش<sup>1</sup>، باعتبار أن العقيدة الأمنية الجزائرية تستمد عقيدة قوامها المساهمة في صناعة الاستقرار وهو ما ينص عليه الدستور الجزائري، الذي يضع مؤسسة الجيش ضمن الجيوش الدفاعية مشاركا بدوره في تنمية البلاد وحماية شريان الاقتصاد الوطني من خلال الدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني.

خاصة مع ما أفرزته الأوضاع الأمنية من تمرد على النظام المالي من قبل جماعة الطوارق، الذي أدى إلى مواجهة مسلحة تمثلت في الإطاحة بالرئيس "أماو توماتي توري" سنة 2012 فتح المجال للتدخل العسكري الفرنسي في 23 جانفي 2013.<sup>2</sup> تبني في إطار ذلك الإتحاد الأوروبي مقاربة إستراتيجية يحكمها مبدأ "المزيد من أجل المزيد" والتي يحتضنها مشروع "إستراتيجية من أجل الساحل"، الذي يركز على معادلة الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك من أجل القيام بإصلاحات تمس الجانب الأمني (استتباب الأمن والسلم).<sup>3</sup> إضافة لذلك تمثل منطقة الساحل الإفريقي منطقة خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية حسبها، خاصة بعد أن رفعت شعار الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما يتبين في إرسال الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" يوم 22 فيفري 2013 بإرسال مئة عسكري أمريكي لإنشاء قاعدة عسكرية للتجسس من خلال استخدام الطائرات بدون طيار، حيث يبقى الهدف من هذه النشاطات الأمريكية هو استهداف النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا.<sup>4</sup>

الأمر الذي فرض على الدول الإفريقية إعادة توجيه سياستها الخارجية ومنها الجزائر في ظل ما تعيشه من إنهيار لأسعار النفط 2014-2017، بعدما كانت تعيش بحبوحة مالية نتيجة ارتكاز الاقتصاد الوطني عليه. فإدراكا من الجزائر بحجم الخطر المحدق بها خاصة وأن الوضع وصل إلى حد المساس بمورد حيوي هام في الاقتصاد الوطني نتيجة الهجوم الإرهابي على تغنورين، نجدها قد أولت اهتماما بالغا لعمليات التنسيق العسكري والإستخباراتي مع دول الساحل في سبيل مواصلة جهودها الحثيثة للتصدي للتنظيمات الإرهابية وكذا عصابات الإجرام المهددة لأمن واستقرار الوطن.

<sup>1</sup> - بدون كاتب، وزارة الدفاع الجزائرية تعزز أمن 400 حقل وموقع نفطي، قناة العربية، تاريخ الدخول 22 ديسمبر 2016، سا 17:15،

متحصل عليه من: [www.alarabia.net](http://www.alarabia.net)

<sup>2</sup> - عبد الحق بورطلي، الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مجموعة من الأساتذة، في منطقة الساحل والصحراء، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016)، ص 506.

<sup>3</sup> - جميلة علاق، نفس المرجع، ص 04.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان حمدي، الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، تاريخ الدخول 25-03-2017، سا 17:50، متحصل عليه من: <http://aljazeera.net/knowledgegate/opinion/>

## خلاصة الفصل:

مما سبق يمكننا القول بأن الجوار الإقليمي للجزائر-خاصة منطقة الساحل الإفريقي - يتميز بعدم الاستقرار الذي ولد لدى الجزائر هاجسا أمنيا حيث أن استقرارها من استقراره وتوتره يؤثر فيها بشكل مباشر وهذا بسبب تنامي التهديدات الأمنية والتي يمكن إحصاء أبرزها والمتمثلة في: الإرهاب والجريمة المنظمة بأنواعها والهجرة غير الشرعية التي انتعشت وتفاقت لتصل إلى دول الجوار تحديدا الجزائر، ما أدى إلى صعوبة الرقابة الحدودية عليها من قبل الأجهزة الأمنية خاصة مع تداعيات الأزمة الليبية 2011 إلى اليوم وفوضى انتشار السلاح بعد مقتل الرئيس الراحل "معمر القذافي" إضافة للأزمة في مالي 2012، التي تطلها التدخل الفرنسي سنة 2013 بحيث عرفت هذه السنة أيضا الهجوم الإرهابي على منشأة الغاز بتغننورين جانفي 2013.

وعليه كيف يمكن أن تتصدى الجزائر لمثل هذه التهديدات خاصة وأنها واجهتها العديد من التحديات والتي تمثلت في الانتشار الكبير للطواق في المنطقة، هشاشة الأنظمة السياسية فيها وأخيرا تحدي التدخل الأجنبي؟

## الفصل الثالث

### العقيدة الأمنية الجزائرية

والجهود الدبلوماسية لحل أزمة

الساحل الإفريقي (دراسة حالة

مالي)

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

يتمثل الأمن الوطني في قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة مع الحرية في اتخاذ القرار السياسي، لذا فإن عدم الاستقرار - من إثارة للفوضى والدمار وإحداث الفرقة والانقسام وزرع الفتن والحروب الأهلية - هو أحد أهم وسائل تهديد الأمن الوطني للدولة والذي يشكل اضطرابا حقيقيا يستحيل معه التخطيط للتنمية كما ويتعارض مع المصالح العليا للدولة.<sup>1</sup>

وفي ذات الخصوص طرح "باري بوزان" أمرا مهما وهو أن الدولة هي الوحدة السياسية الرئيسية في المنظومة العالمية ومع ما فرضته العولمة من تطور لأنظمة الاتصالات والنقل وبروز اقتصاد عالمي جديد أصبحت فيه الدول منفتحة على بعضها وذات اعتمادية متبادلة فيما بينها، وبالتالي فإنها ملزمة بأن تتشارك النقاش والحلول.<sup>2</sup>

من جانب آخر، أفرز الوضع الأمني المعقد على مستوى الحدود الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي (ما يحدث في ليبيا من فوضى وفي مالي من تمرد، وكذلك النيجر التي تعرف نشاطا إرهابيا إضافة لعصابات الجريمة المنظمة) تحديا أمنيا كبيرا يواجه العقيدة الأمنية الجزائرية التي تزوج في مقاربتها الأمنية بين متلازمتي الأمن والتنمية، إلى جانب تبني الحلول الدبلوماسية وهو ما دأبت عليه الجزائر من خلال الجهود الحثيثة التي تبذلها في سبيل إعادة الاستقرار السياسي والأمن لجيرانها دون أن تكون لها أي مصالح داخل هذه الدول.

لذلك سوف يتم معالجة سعي وحرص الجزائر على تحقيق الأمن في المنطقة من خلال ثلاث مباحث، حيث يعالج الأول الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي، أما الثاني فيقف عند جهود ودور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية (دراسة الحالة) وأخيرا وفي المبحث الثالث فقد تم تقييم للعقيدة الأمنية الجزائرية.

<sup>1</sup> - أحمد جلال عز الدين وآخرون، التخطيط الأمني، طبعة أولى، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993)، ص42.

<sup>2</sup> - تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، طبعة أولى، (قطر: ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص661.

## المبحث الأول: تأمين الحدود الجزائرية

تقوم العديد من الدول في العالم بدعم وتطوير منظومتها الدفاعية من خلال تجديد وعصرنة ترسانتها من مختلف الأسلحة بهدف مواجهة أي عدوان محتمل مع تأمين الحماية المستمرة للأراضي ذات السيادة للدولة وكذا حماية المواطنين والثروات المادية التي تزخر بها الدولة والتي تعد من حقوق الدولة الحديثة بما يحميه القانون الدولي.<sup>1</sup> وهو ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: الإجراءات الأمنية التي اعتمدها الجزائر لتأمين حدودها

نتيجة تحول منطقة الساحل الإفريقي لمقر تلاقي واجتماع عديد النشاطات الإجرامية ومن ثم التحالف فيما بينها ونظرا لأن الجزائر تتقاسم حدودا مع دول المنطقة فهي تقع بذلك في تحدي أمني لتأمين حدودها التي تعرف بأنها كبيرة وذات طبيعة صحراوية.

نجد بأن الجزائر قامت بانتهاج إستراتيجية الموقعة الحدودية الجزائرية والتي تعني جملة الأعمال الاستطلاعية والعمليات التي تقوم بها الوحدات الأمنية المرابطة على مستوى الحدود السيادية والتي تملك أهدافا إستراتيجية محددة تبعا للخطط العملية الموضوعة في أوقات السلم تحسبا لأي طارئ<sup>2</sup>.

يركز جوهر الموقعة الحدودية الجزائرية على جهة الجنوب الشرقي للجزائر تحديدا مع ليبيا وتونس في ظل الانتشار الرهيب للسلاح ومع تنامي الجماعات الإرهابية إضافة لذلك فقد أعطت الجزائر أهمية كبرى للفضاء الجغرافي مع مالي الذي يعرف بعدم استقراره أمنيا.

تتميز الموقعات الحدودية الجزائرية باستخدام الطيران الشامل بغية الإخلال بأعمال النقل العملياتي والانتشار الحركي للجماعات الإرهابية وذلك لأجل دعم القوات المسلحة في ساحة المعركة القتالية بعد أن عاشت الجزائر فترة حرب أحادية على الإرهاب داخل الوطن وذلك في عزلة إستراتيجية<sup>3</sup> بعد الحصار

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، طبعة أولى، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص728.

<sup>2</sup> - قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره، ص ص29.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص31.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

الذي فرضته عليها الدول الغربية خصوصا بسبب أزمة شرعية النظام السياسي في الجزائر والتي رفضت بيع السلاح لها من أجل محاربة الإرهاب، بعكس روسيا والصين اللتان دعمتا الجزائر في الثورة وأثناء أزمتها مع الإرهاب إبان العشرية السوداء بتزويدها بما تحتاجه من أسلحة.

تقوم الجزائر اليوم بلعب الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي من خلال قطع وضرب الإمدادات الرئيسية للجماعات الإرهابية والإجرامية التي تتلقى دعما غير مباشر من مراكز الاستخبارات لدول تدعم فوضى السلاح والإرهاب العابر للحدود. يضاف لها التموقع الدفاعي لوحدات الجيش الوطني الشعبي الذي يشكل درعا متينا قوامه انتشار آلاف الجنود على مستوى الحدود مع الجزائر من أجل رفع درجة الجاهزية العملية وفي إحكام السيطرة على المنافذ الحدودية وهذا من خلال الإجراءات التالية:

- تعزيز القواعد الحدودية الليبية بـ 05 آلاف جندي ودركي تزامنا مع خطر ما يعرف بـ "داعش" والتي أدت إلى إنشاء قطاع عملياتي في المنطقة الحدودية بولاية إليزي (ناحية عسكرية سابعة جديدة) ولكي تتلائم هذه التعزيزات الأمنية مع طبيعة المنطقة الصحراوية ومن أجل تأمين المنطقة، تم اقتناء سيارات رباعية الدفع إلى جانب تلك المصنعة في الجزائر علامة (مرسيدس) مع وسائل للمراقبة الجوية الإلكترونية مع طائرات استطلاع متطورة يمكنها البقاء أكثر من 10 ساعات في الجو.<sup>1</sup>

- كما يعرف الشريط الحدودي من الجهة الغربية للجزائر تزايد لنشاطات التهريب للمخدرات والبنزين رغم الحدود المغلقة مع المغرب والذي يعتبر تهديدا أمنيا بامتياز للسلطات الأمنية الجزائرية في مراقبة الحدود الجزائرية من النشاطات الإجرامية بالتالي فالمؤسسة الدفاعية في الجزائر -وفي إطار مواجهتها للتهديدات المحتملة على حدودها حاليا ومستقبلا- مطالبة بما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ تعزيز التعاون الأمني من خلال التنسيق مع دول الجوار الإقليمي.
- ✓ الاستعانة بالإتحاد الإفريقي لعقد القمم حول الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

<sup>1</sup> - بدون مؤلف، الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية، تاريخ الدخول 23-12-2016، سا 17:45، متحصل عليه من: [www.aljazeera.net/news](http://www.aljazeera.net/news)

<sup>2</sup> - زكرياء وهبي، مداخلة بحثية بعنوان " رهان الأمن الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري "، ملتقى دولي حول: " سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية " بجامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، ص ص 08-09.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

✓ ترقية أسس التنمية بالمناطق الحدودية.

✓ تعزيز الوعي وكذا التحسيس بالأجندات والإستراتيجيات الخارجية في المنطقة.

فكل هذه المطالب تعمل عليها الجزائر في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وكذا مقاربتها لاستعادة الأمن في المنطقة، بذلك فهي تزوج مابين تحقيق الأمن والتنمية لدول الساحل الإفريقي التي تعرف بأنها دول ذات حدود رخوة وذات هشاشة في أنظمتها السياسية.

نتيجة لذلك قامت الجزائر باتخاذ احتياطا احترازيا لأي تهديد محتمل والذي يدخل في إطار مكافحتها للجريمة المنظمة وذلك عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني وضبط الحدود التونسية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها مع تونس، كما تم نشر أزيد من 60000 جندي في الحدود مع دول الساحل الإفريقي ماي 2013.<sup>1</sup>

عمدت الجزائر إلى جانب ذلك إلى نقل الآلاف من المنتمين إلى الأسلاك الأمنية (وحدات الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والشرطة والجمارك) بهدف نشرهم وتوزيعهم على النقاط الحساسة التي تعتبر مسلكا استراتيجيا للجماعات الإرهابية وللمهريين.<sup>2</sup> ويضاف إلى هذه التعزيزات تكثيف النشاطات الاستخباراتية الجزائرية بالمنطقة من خلال التنسيق مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل وكذا سكان المناطق الجنوبية المحلية العارفة بمسالك الصحراء، من أجل التبليغ عن أي أطراف مشتبه بها وهذا كله يعد تحوفا من استغلال الإرهابيين للبدو والرحل والطوارق كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين لأي شك.<sup>3</sup>

المطلب الثاني: زيادة القدرات التسليحية

يعتبر جوهر الموقعة الحدودية الجزائرية الأساسي لإدارة التهديدات الأمنية والتي تعتبر ذات أهمية في التوجيه العسكري الجزائري، حيث نجدها تأخذ طابع الإستراتيجية الدفاعية.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد، الحدود البرية للجزائر تتحول إلى مناطق عسكرية، تاريخ الدخول 19-03-2017، سا 18:10، متحصل عليه من: [www.alkhabar.com](http://www.alkhabar.com)

<sup>2</sup> - فول مراد، الإنفلات الأمني في دول الساحل..المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن:دار الحامد، 2016)، ص105.

<sup>3</sup> - نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإرادة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد14، جانفي2016، ص06.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

فمن ضمن الوسائل التي اعتمدها الجزائر لتدعيم هذه الإستراتيجية الدفاعية على سبيل المثال:

**زيادة الإنفاق التسليحي:** يعتبر الدفاع الوطني قضية سيادية لكل دولة تتمتع بسيادتها الكاملة على أراضيها ومن أجل حمايتها من أي تدخل أجنبي أو تهديد محتمل، تقوم الدولة برسم سياسات للدفاع تبعاً للظروف البيئية الإقليمية المحيطة بحدودها الأمر الذي يتطلب تبني منظومة دفاعية من خلال تحديث وتطوير الترسانة الحربية<sup>1</sup> وهو ما يتطلب من الدول وضع إستراتيجية تسليح وذلك باقتناء أفضل الأسلحة المتطورة التي تمكنها من مراقبة وحماية الحدود الوطنية من التهديدات الأمنية الجديدة وبخاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي لم تعد مستقرة أمنياً بعد أحداث ما عرف بالحراك العربي.

وقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال (05 جويلية 1962) إلى بناء جيش نظامي قوي والذي كانت لبنته الأولى جبهة التحرير الوطني التي خاضت حرباً ضد المستعمر الفرنسي، تحول فيما بعد إلى الجيش الوطني الشعبي، حيث عرف العديد من الصعوبات خاصة وأن أفرادها كانوا متعودين على حرب العصابات. إلى جانب ذلك وجود صعوبة في استخدامهم لبعض الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بمعنى أنه كان في طور إعادة البناء وهو ما عولت عليه الحكومة الجزائرية وقيادة الأركان العسكرية لإعادة ترتيب أوضاع الجيش الوطني الشعبي ليصبح أكثر احترافية.<sup>2</sup>

وبذلك اكتسبت الجزائر خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أنه ومع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية نحو منطقة الساحل الإفريقي تطلب ذلك منها مزيداً من الإنفاق على التسليح وذلك لأجل استعادة الأمن من جديد<sup>3</sup>، ما أدى بها لعقد صفقات شراء السلاح بعقود تضمن نقلها من الدولة المصنعة إلى الدولة المستوردة (المستقبلية) مثلاً: الصفقات التي عقدها الجزائر مع روسيا باعتبارها المصدر الأول لها في مجال تجارة السلاح وكذا الخبرات العسكرية منذ ثورة التحرير، بالتالي فقد احتلت الجزائر المرتبة 06 عالمياً في شراء العتاد العسكري والذي يرجعه البعض لتزايد حجم المخاطر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 728.

<sup>2</sup> - ب. بوعلام، الجيش الوطني الشعبي: مسيرة وفاء لعهد الشهداء، مجلة الجيش، العدد 636، جويلية 2016، ص 11.

<sup>3</sup> - مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مقال منشور في الأنترنت، ص 13.

<sup>4</sup> - مبروك كاهي، مداخلة بحثية بعنوان " الإنفاق على التسليح كألية للدفاع الوطني "، ملتقى دولي حول (سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، ص ص 15-16.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

ونتيجة لما تشهده منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي من تنامي للإرهاب والجريمة المنظمة تبنت الجزائر إستراتيجية أمنية فعالة لمراقبة الحدود وحمايتها وجعلها كسد منيع ضد أي عمل إجرامي يهدد أمن واستقرار البلاد، فإلى جانب استثمارها في الجانب البشري (تكوينه وتدريبه) عززت من القدرات القتالية بعتاد متطور وفعال مع تحضير قتالي جيد وعالي المستوى وهذا على أساس أن مكافحة الإرهاب والعصابات الإجرامية تتطلب التأقلم مع أساليبهم، إلى جانب التزود بالعتاد والأسلحة الحديثة.<sup>1</sup> فبقدر ما تحاول الجزائر أن تدعم الشرعية والاستقرار السياسي في ليبيا ومالي وفق أسس العقيدة الأمنية الجزائرية فهي تقضي بعدم التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية. وعلى هذا الأساس عرفت ميزانية الدفاع الوطني زيادة في المخصصات المالية في السنوات الأخيرة، وهي كالتالي:

- ففي سنة 2010، خصص مبلغ: 421.726.569.000 د.ج.<sup>2</sup>
- وفي سنة 2011، خصص مبلغ: 631.076.546.000 د.ج.<sup>3</sup>
- وفي سنة 2012، خصص مبلغ: 723.123.173.000 د.ج.<sup>4</sup>
- وفي سنة 2013، خصص مبلغ: 825.860.800.000 د.ج.<sup>5</sup>
- وفي سنة 2014، خصص مبلغ: 955.926.000.000 د.ج.<sup>6</sup>
- وفي سنة 2015، خصص مبلغ: 1.047.926.000.000 د.ج.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - إلهام غازي ، الجيش الوطني الشعبي في المواعيد الهامة (حصيلة 2016)، مجلة الجيش، العدد641، ديسمبر2016، ص30.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - قانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 يتضمن قانون المالية لسنة 2010، العدد 78، متحصل عليه من: 13-03-2017، سا 10:35، متحصل عليه من: <http://www.andi.dz>.

<sup>3</sup> - بدون كاتب، الجزائر توزيع ميزانية التسيير لسنة 2011، حسب القطاعات، تاريخ الدخول: 13-03-2017، سا 10:50، <http://www.ennaharonline.com>

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - قانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2011 م، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، العدد 72، ص 32، متحصل عليه من (13-03-2017، سا 17:30)

<sup>5</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - قانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر 1434 هـ الموافق لـ: 31 ديسمبر 2012 م، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، العدد 72، ص 26، متحصل عليه من <http://www.andi.dz> (13-03-2017، سا 17:40)

<sup>6</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1438 هـ الموافق لـ: 30 ديسمبر 2013 م، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، العدد 68، ص 46، متحصل عليه من <http://www.andi.dz> (ت.ز. 14-03-2017، سا 18:30)

<sup>7</sup> - République Algérienne Démocratique et Populaire – journal officiel – loi n° 14-10 du 08 Rabie el Aoul 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finance pour 2015 , novembre (N°78) , P 47 , <http://www.joradp.dz>, 15-03-2017, h /10 :15.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

• وفي سنة 2016، خصص مبلغ: 1.118.297.000.000 د.ج.<sup>1</sup>  
 أما بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني فقد عرفت هي الأخرى زيادة في حجم الإنفاق وذلك في ظل الظروف  
 الأمنية المتدهورة المحيطة بها والتي أدت بالجزائر إلى زيادة المخصصات المالية الموجهة للتسلح من  
 سنة 2010-2016، حسب الجدول التالي:

السنة	2010	2011	2012	2013
الميزانية بالدولار	5.6	6.8	9.6	11

-جدول رقم (01)، المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات:  
 تاريخ الدخول 2017-03-19، سا 18:25، متحصل عليه من : <http://studies.eljazeera.net>

غير أن ميزانية التسلح لسنة 2014 عرفت نفس الرقم لسنة 2013 بنحو **11 مليار دولار**، أما بالنسبة  
 لسنة 2015، فقد وصل مستوى الميزانية نحو **11.5 مليار دولار**، غير أن سنة 2016 عرفت انتقال  
 إلى **12 مليار دولار\*** وذلك في ظل التحديث والتطور الذي تعرفه القوات المسلحة الجزائرية في مختلف  
 الميادين.

<sup>1</sup> - République Algérienne Démocratique et Populaire – journal officiel – loi n° 15-18 du 18 Rabie el Aoul 1437  
 correspondant au 30 décembre 2015 portant loi de finance pour 2016, novembre (N°72), P 38,  
<http://www.joradp.dz>, 15-03-2017, h /10 :45.

\* أرقام من قبل الطالب بالتقريب، بعد تحويل أرقام ميزانية الدفاع بالدينار إلى عملة الدولار، باعتماد: 1 دولار = 109.1973 دينار جزائري.

## المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات

اتجهت الجزائر منذ الاستقلال إلى تفعيل دبلوماسيتها على المستوى الإقليمي والدولي وهو ما يتبين من خلال انتهاجها الحل السلمي عبر المفاوضات بهدف حل النزاعات الداخلية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين دولتين متجاورتين. وهو ما سنتطرق له من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: تطور وأهمية الدبلوماسية الجزائرية

تستمد الدبلوماسية الجزائرية مبادئها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إلى جانب جولات المفاوضات التي كانت تقوم بها الهيئة السياسية لجيش التحرير الوطني طيلة فترة الثورة وصولاً إلى اتفاقيات إيفيان الأولى 1961 والثانية عام 1962، التي انتهت بدخول الاتفاق مع المستعمر الفرنسي بوقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962. حيث وصفت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال بالقلب النابض نظراً لمشاركة الجيش الوطني الشعبي عسكرياً خارج حدوده في الحروب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1967 والثانية عام 1973، خلال فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" خاصة وأن الجزائر قد دخلت في حرب مع المغرب تعرف بـ"حرب الرمال" سنة 1963، بسبب مطالبها المزيفة المتمثلة في مطالبتها بأجزاء ترابية من الأراضي الجزائرية وهو ما زاد من قوة ووزن الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، فهي تسعى منذ ذلك الحين إلى خلق مجتمع إقليمي ودولي أكثر أمناً واستقراراً<sup>1</sup>.

وقد كان للدبلوماسية الجزائرية -منذ الاستقلال إلى اليوم- دور كبير في حل الكثير من النزاعات (التي كادت أن تتحول إلى حروب مهلكة) وذلك عن طريق الوساطة، ومنها التوسط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 حول الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران، إضافة إلى التوسط في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا ذو الجذور القديمة الذي استطاعت فيه الجزائر جمع الدولتين ليتفقا على وقف إطلاق النار سنة 2000 وهو ما يبين سعي الجزائر لتسوية النزاعات الإفريقية.

وعليه تقوم السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها على مجموعة من المبادئ والأسس كانت محصلة لتاريخ طويل يمكن أن نلخصه في ثلاث مراحل:

<sup>1</sup> - محند بروق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، جامعة الجزائر 03، قسم العلوم السياسية، دون سنة، ص ص 05-06.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

أولاً: اهتمام جبهة التحرير الوطني-الممثل الرئيسي للجزائر في فترة الاحتلال- بالشأن الداخلي والتركيز على طرد المستعمر ونيل الاستقلال.

ثانياً: فترة ما بعد الاستقلال أين كان للجيش الوطني الجزائري محطات كثيرة ألزمتها التدخل خارج حدوده لعدة أسباب. من بين هذه المحطات، حرب الرمال 1963 مع المغرب (تهديد للأمن الوطني من الخارج) والحروب العربية الإسرائيلية 1967 و1973.

ثالثاً: فترة العشرية السوداء التي ركزت فيه القيادة الجزائرية على الشأن الداخلي ما أدخلها في عزلة دولية جعلت الجيش الوطني يرفض التدخل خارج حدوده وينتهج سياسة دفاعية من جهة ومن جهة أخرى تبنت الجزائر مبادئ وأسس في سياستها الخارجية والمتمثلة فيما يلي:<sup>1</sup>

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
  - تبني الحوار السياسي عبر المفاوضات.
  - رفض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية.
  - الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس.
  - تحقيق السلام العالمي بانتهاج سياسة العدل بين الشعوب.
  - حق تقرير مصير الشعوب مع دعم حركات التحرر في العالم.
  - تبني سياسة حسن الجوار الموروثة عن المستعمر.
- وتعطي الجزائر بذلك أهمية كبيرة لدول الجوار الجغرافي، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تنتهج معها مبدأ حسن الجوار وكذا تبني الحل السلمي لحل الأزمات التي تعرفها إلى جانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية بها، نظراً لأنها مبادئ ثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: جهود الجزائر لأجل الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

اهتمت الجزائر بالجانب التنموي في علاقاتها بدول المنطقة نظراً لأهميته في استتباب الأمن فيها، فقامت بجهود معتبرة -منها ما يحسب لها ومنها ما يحسب عليها- يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

<sup>1</sup>-بدون كاتب، الجزائر والتسوية السلمية للنزاعات، جهود حثيثة، مجلة الجيش، العدد 621، أبريل 2015، ص25.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

- مراكز العبور بداخل الوطن لتمييز اللاجئين عن المهاجرين غير الشرعيين بهدف التكفل بإنشاء الطريق العابر للصحراء بطول 4300 كلم وبتكلفة 64 مليار دولار، إلى جانب ذلك فقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن إنشاء مشروع ميناء بحري جديد بمدينة شرشال يربط مباشرة بطريق الوحدة الإفريقية، الذي طرح وصودق عليه في نوفمبر 2016 وهذا لتسهيل عمليات التنقل التجاري فيما بين دول الساحل الإفريقي<sup>1</sup>.
- إنشاء خط من الألياف البصرية يبدأ من مرسيليا (فرنسا) إلى الجزائر ومن ثم عبر النيجر وصولا إلى نيجيريا، حسب ما صرحت به وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجزائرية السيدة "إيمان هدى فرعون" شهر نوفمبر 2016.<sup>2</sup>
- ونتيجة للتهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ونظرا للأولوية التي تتميز بها الجزائر على المستوى الدولي في مجال الخبرة الأمنية دعت إلى عقد اجتماع أمني طارئ لقيادة أركان دول الساحل في سبتمبر 2010، بحيث تمخض عنه إنشاء قيادة عملياتية مشتركة عسكرية لدول الساحل مقرها تمرست (أسست في 21 أبريل 2010)<sup>3</sup>، فحسب - المادة 51 - من ميثاق الأمم المتحدة (فإنه يجوز الدفاع المشروع جماعيا فقط عندما تكون مصالح الدولة المعتدى عليها مرتبطة جوهريا بالاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لدولة أخرى بحيث يكون دفاع الثانية دفاعا عن النفس) وفي هذا السياق، يرى الأستاذ "بويت": أن التقارب الجغرافي للدول يجعل أحلافها تقع ضمن تصور ترتيبات الدفاع الجماعي عن النفس.<sup>4</sup>
- يبقى بذلك الأمن في منطقة الساحل الإفريقي قضية تهم الجميع من خلال تعزيز روابط التنسيق الاستخباراتي والعسكري في ظل انتشار الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والجريمة العابرة للحدود وكذا التنظيم الإرهابي. الواقع الذي استطاعت الجزائر من خلاله أن ترعى ندوة دولية "للشراكة والأمن والتنمية" خلال أيام 07-08 سبتمبر 2011، كتجسيد للاجتماع الوزاري لدول الميدان في 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو" والتي استطاعت فيها الجزائر أن توحد

<sup>1</sup>- وكالة الأنباء الجزائرية، نشرة أخبار الثامنة.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - عمار بوزيد وآخرون، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، مجلة الجيش، العدد 651، أبريل 2010، ص 26.

<sup>4</sup> - محمد عزيز شكري ومصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت): المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب) العدد 07، جانفي 1978، ص 129.

الرؤى فأننتجت (مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب لدول الميدان والشركاء من خارج الإقليم الجغرافي للساحل)<sup>1</sup>.

- كما انطلقت في سبتمبر 2015 أشغال الاجتماع العادي لمجلس أركان البلدان الأعضاء في "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، بحيث يؤكد خبراء المجال الأمني بأن مشكل التهديدات الأمنية الجديدة لا يمكن معالجتها بشكل منفرد، إلا أن ذلك لا يعني التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولعل التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف لخير دليل على ذلك، بالتالي فإن مجابهة التحديات الأمنية المعقدة "يكون من خلال تبني العمل التنموي" في كافة المجالات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية) سواء في الحاضر أو في المستقبل.
- قامت الجزائر بسلك نهج جديد في دبلوماسيتها في السنوات الأخيرة وهي القيام بإلغاء ديون 16 دولة إفريقية والتي قدر مبلغها إجمالاً بـ 1402 مليون دولار، ابتداءً من سنة 2010<sup>2</sup>

ويرى الباحث "روبرت ماكنمار" في كتابه "جوهر الأمن" بأن: الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة وهو ما تدعو إليه الجزائر باعتبارها دولة مؤسسة وفاعلة في مبادراتها التي تدعو إلى تنمية إفريقيا وهو ما يتبين في عديد المبادرات التي تطرحها، فهي بذلك تؤدي دوراً كبيراً في الدفاع عن الوحدة الإفريقية والتنمية بالقارة.<sup>3</sup>

تعرف دول منطقة الساحل الإفريقي بأنها تتكون من العديد من القبائل والمجموعات الإثنية، الأمر الذي جعل هذه الجماعات الإثنية تشعر بحالة من التهديد خاصة في ظل أن دولهم المستقلة حديثاً ينعلم فيها أي دور للمؤسسات المدنية وحتى للدساتير التي تحميهم، يضاف لها شعورهم بالتهميش ما يؤدي بهم نحو التصعيد المسلح تحت ذريعة الدفاع عن الانتماء للمجموعة بمعنى أن الكل يصبح يعيش مشكلة أمنية (معضلة أمنية حقيقية).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق تسلح، طبعة أولى، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 12.

<sup>2</sup> - سميرة بلعمري، الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية، تاريخ الدخول 14-03-2017، ص 15:19، متحصل عليه من: <http://www.echrokonline.com/era/>

<sup>3</sup> - ميمونة باحث، إستراتيجية الدفاع والتهديدات الأمنية الجديدة: التعاون الأمني والمقاربات التنموية، مجلة الجيش، العدد 626، سبتمبر 2015، ص ص 47-48.

<sup>4</sup> - Barry R. posan, **The security Dilemma an Ethnic conflict**, The Carnegie corporation of New York, 1999, pp 27-29.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

إضافة لما تتميز به الأنظمة السياسية في هذه المنطقة من انتشار للفساد الاقتصادي في الأجهزة البيروقراطية وفي غياب التركيز على تحسين أجندة الخدمات العامة وبناء أدوات الاتصال وفي نشر التعليم الذي من خلاله تنقل مفاهيم الوطن والانتماء بل وحتى توسيع الثقافة السياسية، إلى جانب ذلك فإن من أكبر العوامل تأثيراً على إضعاف الدولة في إفريقيا هو العدد الكبير من حركات التمرد التي أثقلت الاقتصاد الوطني بسبب سخطها عن الأوضاع التي يعيشها شعبها، إلى جانب الهيمنة العسكرية على الحكم ما يؤدي إلى تغذية فتيل النزاعات الداخلية ومنه الانتقال إلى حالة من اللاأمن تتميز بالصراعات الإثنية والتطرف الديني وفي تدفق اللاجئين.<sup>1</sup>

وبالتالي تعتبر معضلة الأمن الداخلي أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الفوضى ما يؤدي إلى معضلة أمنية نتيجة دخول الأطراف المتصارعة في صراع مسلح، خاصة إذا ما كانت هناك حالة من التفكك بداخل المؤسسة العسكرية من تسريح للجنود وفي انتشار السلاح بشكل همجي لتتحول بعدها إلى مختلف أعمال الإجرام والفساد وفي انعدام الشرعية، الأمر الذي ينبئ ببروز مخاوف أمنية لدول الجوار الجغرافي، ما يؤدي بها إلى القيام بجهود حثيثة لإعادة الاندماج بين الأطراف المتصارعة على أن تجمعها في نظام واحد.<sup>2</sup>

باعتبار أن الجزائر دولة ذات مكانة وقوة إقليمية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، فهي تواجه تحديات أمنية صعبة فرضت على المنظومة الدفاعية الجزائرية، كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بمبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية التي تفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولذلك اتجهت الجزائر إلى اعتماد السبل الدبلوماسية لأجل تسوية الأزمات التي تقوم على أساس تبني الحوار كسبيل سلمي للتقريب بين الأطراف المتنازعة داخل دولتهم حرصاً منها على عودة الأمن والاستقرار السياسي لدول الجوار في كل من مالي وليبيا.

<sup>1</sup> - عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، ص ص 217-218.  
<sup>2</sup> - بيتر لنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، طبعة أولى، (الأردن: ترجمة: محمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص ص 204-205.

## المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية

قبل الحديث عن دور الوساطة الجزائرية، لابد من التطرق إلى الدبلوماسية الوقائية كمفهوم فهي تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حل أو احتواء النزاعات والصراعات وذلك بالطرق السلمية ومنها حسب ما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة مايلي: التفاوض والوساطة والتحكيم والحلول القانونية وفي اللجوء إلى المنظمات الإقليمية المعنية، الالتزام بالترتيبات المسبقة بين الدول، أو تكون عن طريق وسائل أخرى سلمية تتفق عليها الأطراف.<sup>1</sup>

توجهت الدبلوماسية الجزائرية تاريخيا إلى عقد قمم حول الوضع في مالي ابتداء من سنة 1990، غير أن الجزائر وصلت في لقاء نوفمبر 1993 إلى إقناع دول الساحل الإفريقي بضرورة التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي عبر 03 مراحل:

المرحلة الأولى من 28-30 أكتوبر 1997، أما المرحلة الثانية والثالثة فعقدت على التوالي ما بين 19-21 وما بين 25-28 من شهر نوفمبر، حيث توجت باتفاق وقف إطلاق النار إلا أنه مع تجدد تمرد الطوارق من خلال قيام مجموعة منشقة عنهم وتابعة للزعيم "ابراهيم باهانغا" المسلحة، ما فرض حالة طوارئ على مستوى الدبلوماسية الجزائرية للتدخل وذلك للوساطة نتيجة التصعيد الأمني والتي أشرف عليها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا التي وصفت بالوساطة الناجعة.<sup>2</sup>

شكل بذلك التمرد الذي قام به الطوارق أكبر تهديد على الأمن الوطني الجزائري، فأدى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، خاصة وأن الجنوب الجزائري تحديدا "ولاية تمنراست" تحتوي على هذه القبائل الطوارقية، ما أدى إلى بداية بروز حالة التوتر الأمر الذي أعقبه في 22 مارس 2012 (حدث انهيار

النظام المالي) بسرعة فائقة مباشرة بعد شهرين من اندلاع الأزمة في 17 جانفي 2012 والتي أدت إلى انهزام الجيش المالي بشكل مفاجئ، كما عرفت أواخر شهر أبريل 2012 نزوح عشرات المجموعات

<sup>1</sup> - أحمد فخر، بناء السلام وإنهاء النزاعات، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 01، السنة الأولى، جانفي 2005)، ص 08.

<sup>2</sup> - شاكر ظريف، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الحقوق، شعبة العلوم السياسية، 2008-2010، ص64.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

الصغيرة من ليبيا دخولا عبر النيجر فوق السيارات رباعية الدفع 4\*4 المخصصة للبيئة الصحراوية الرملية وذلك بقيادة "أغ نجيم".<sup>1</sup>

نتج عنها الإطاحة بالرئيس المالي "أما دو توماري توري"، مباشرة بعد عودة الطوارق العسكريين، الذين كانوا في خدمة الجيش الليبي قبل سقوط الرئيس الراحل "معمر القذافي" مدججين بالسلاح الخفيف والثقيل المهرب من مخازن السلاح الليبية، الوقع الذي أدى بالجزائر إلى تنظيم لقاءات ومفاوضات تمثلت بلعبها الدور المحوري لتسوية النزاع في مالي وذلك بعد أن صارت عرضة لتصدير اللأمن للأراضي الجزائرية ذات السيادة الوطنية خاصة مع تزايد الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة إلى جانب انتشار فوضى السلاح الليبي.<sup>2</sup>

قامت على إثرها الجزائر بغلق حدودها مع مالي، لكن هذا لايعني تراجعها عن مواقفها الداعمة لحكومة مالي ولسكان الشمال فيها بالتزامها بتقديم المساعدة لهم مع توفير مختلف أسس العيش الكريم (تنمية اقتصادية واجتماعية وفي ازدهار المناطق الحدودية)، من خلال منحها مبلغ مالي قدر بـ 02 مليون دولار لإعادة إنعاش الاتفاق حيث يشكل محور التنمية المستدامة أهم إطار للتعاون في المجال الأمني والإستراتيجي، من أجل القضاء على أسباب الجريمة المنظمة وفي الوقوف أمام استغلال الجماعات الإرهابية للشباب على مستوى الحدود البرية المالية الجزائرية.<sup>3</sup>

غير أن هذه الجهود التي بذلتها الجزائر تعرض خلالها دبلوماسيون جزائريون للخطف في مدينة "كيدال" المالية من قبل جماعة "أنصار الدين" عبر تحالفهم مع القاعدة، إلى جانب "مقاتلوا حركة الجهاد والتوحيد" في غرب إفريقيا، إلا أن الوضع تخللته الوساطة الأزوادية بقيادة الشيخ "أغ أوسا" والتي اعتبرت مرفوضة من قبل الإرهابيين وتم قتلهم باعتبار أنفسهم مجاهدين حسبهم.<sup>4</sup>

يعد بذلك التحرك الدبلوماسي الجزائري محكوما بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، فقد حرصت الجزائر على أن تكون وساطتها تقوم على احترام سيادة الدولة ووحدتها الترابية، فلهذا السبب عرفت

<sup>1</sup> - François soudan , SOS MALI , *journal* ( jeune Afrique ) , N° 52 , 2012 , p 12 .

<sup>2</sup> - صليحة كباي، تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016)، ص ص492-493.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص495.

<sup>4</sup> - محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص127.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

الجزائر في وقت مضى خلافات مع الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" عندما دعا الطوارق إلى إقامة حكم ذاتي بمالي (بالساحل الإفريقي)<sup>1</sup>، بذلك فالجزائر تنتهج أسلوب التهذئة وضبط النفس في إدارتها للأزمات الإقليمية إضافة إلى تبني الحوار كأساس للعملية التفاعلية التي تعتبر من أهم مقومات العقيدة الأمنية الجزائرية وهذا ما ترجم بالمصالحة الوطنية بين الأطراف المالية والطوارقية عبر استئصال الانتقام ونبذ الأحقاد للتوجه نحو التسامح والصفح وفي التنازل عن بعض القضايا، حيث وجدت الدولة الجزائرية في إدارتها للأزمة المالية كعمق استراتيجي جديد في منطقة الساحل الإفريقي وهذا بعد طلب مقدم من السلطات المالية إلى الحكومة الجزائرية لكي تجد حولا لعملية السلم نتيجة التمرد الذي تحول من أزمة داخلية مالية ومنه إلى أزمة إقليمية.<sup>2</sup>

حيث تم التوصل إلى إبرام اتفاق السلم والمصالحة بين الفرقاء الماليين يوم 15 ماي 2015 وهو ما يبين بأن الجزائر تقوم بجهود حثيثة لإيجاد أفضل الحلول في تسوية النزاعات الإقليمية بشكل سلمي، التي تزامنت مع ما يعرف بالحراك العربي وذلك عبر تأكيدها على دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية الأقوال بهدف مواجهة مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة سيما بين الفترة 2012-2016.<sup>3</sup>

## المبحث الثالث: الجزائر ومكافحة التطرف العنيف

<sup>1</sup> - قوي بوحنية، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول: 14-12-2016، سا 10:55، متحصل عليه من: <http://studies.aljazeera.net>

<sup>2</sup> - Smail Rouha, *l'efficacité de la diplomatie algérienne*, journal (el djazair), N°101, octobre 2016, p 17-18.

<sup>3</sup> - فريدة روطان، الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الدخول 19 أبريل 2017، سا 21:50، متحصل عليه من: <http://democratic.de>

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

اتجهت الجزائر -نتيجة الوضع الإقليمي المتدهور في دول الجوار الجغرافي للجزائر، التي تعرف أوضاعا غير مستقرة أمنيا وسياسيا نتيجة الأزمات الداخلية بها- إلى التركيز على أهمية ودور مكافحة التطرف الديني العنيف في مكافحة ظاهرة الإرهاب، وكذا دور الهيئات الدينية في مكافحة التطرف بدول الساحل الإفريقي الذي سوف نتطرق له من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: التطرف الديني في الساحل الإفريقي

عرفت فترة التسعينات من القرن الماضي بواحد الصحو الإسلامية امتدادا موسعا في الدول العربية والإسلامية والتي وصفت بعدة ألقاب كالتعصب الديني والإرهاب والراديكالية..، ما اعتبرته مختلف الدوائر الغربية تهديدا حضاريا وسياسيا عليها فقد أطلق عليه وصف "الزحف الإسلامي" وأكثر من ذلك الكتاب الذي ألفه "صامويل هنتغتون" المعنون بـ "صدام الحضارات" سنة 1993 والذي اعتبر فيه الإسلام بمثابة "القنبلة الإسلامية" للغرب.<sup>1</sup>

عرفت الجزائر في هذه الفترة إرهابا عنيفا واجهته بقدراتها الفردية في عزلة دولية عليها، غير أنه وبعد أن عرفت الولايات المتحدة الأمريكية هجوما إرهابيا على برج التجارة في 11 سبتمبر 2001، حتى صوبت اهتمام العالم حول خطر الإرهاب الذي اعتبرته في منظورها على أنه يشكل تهديدا على أمنها القومي، فتم بذلك تسليط الضوء المقصود على الحركات المتطرفة من خلال أنها تمثل أنموذجا للإسلام، بمعنى تلطيخ الدين الإسلامي بأعمال الإرهاب.

تبين العديد من الدراسات الجامعية الأمريكية المتخصصة حول الإرهاب والتي اعتبرت "التعصب الديني" على قمة قائمة الدوافع الإرهابية، حيث جاء نص التقرير عن أحد الدراسات الخاصة بخدمة الاستخبارات الأمنية الكندية لسنة 2000 على أن أحد الدوافع الأساسية للإرهاب المعاصر هو "التطرف الديني المعاصر" ومن هنا اعتبر "التطرف الديني"، بمثابة مصدر قلق الذي أعطت له الدول الغربية

<sup>1</sup> - عماد الدين شاهين، التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب والدوافع والانعكاسات، مجموعة من الأساتذة، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، طبعة أولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص91.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

الأولوية القصوى، خاصة مع انتقال نشاط الإرهاب من اهتماماته ذات الطابع السياسي نحو الانتقال إلى الإرهاب الذي تحركه الدوافع الدينية.<sup>1</sup>

بالتالي، نجد أن الدوافع الدينية تعد أحد أهم الأسباب التي تدفع مجموعة اجتماعية معينة داخل المجتمع نحو ممارسة العنف نظرا لاختلاف المصالح والتصورات فيما بين المسلمين في مجالات السياسة والمجتمع، ما يجعل جماعة منهم تتعصب لتشكّل ما يعرف بتنظيم القاعدة الإرهابي لتدافع عن أرائها بالسلاح..، غير أن ديننا الإسلامي لا يقر بالعنف ولا بالتطرف ولا بالتعصب ولا بالإرهاب أو القتل وفي سفك الدماء بدون سبب، باستثناء الحرب المشروعة التي شرعها الله عزوجل.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: تأسيس رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل

نتيجة لما تعرفه منطقة الساحل الإفريقي من تزايد للنشاطات الإرهابية والإجرامية، صار لزاما على دول المنطقة مواجهة مثل هذه التهديدات التي اقترنت بالتطرف الديني العنيف الممارس من قبل التنظيمات الإرهابية، فمن ضمن ما انتهجته الجزائر هو المبادرة بإنشاء رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل، فباعتبارها هيئة إقليمية تأسست في 15 نوفمبر 2013 فهي تحتوي في عضويتها كل من (الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا)<sup>3</sup>، بالإضافة إلى دول تشارك بصفة عضو ملاحظ، بذلك فهي تقوم بجهود حثيثة تساهم بدورها في ترسيخ أهداف الإسلام.. وبما أن التجربة الجزائرية في التصدي لمعالجة ظاهرة التطرف والتطرف العنيف أصبحت محل احتفاء أمني في كل المحافل الدولية، بالتالي صار لزاما إعانة كل شركاء الجزائر في هذه المنطقة.

صرح الدكتور "يوسف بلمهدي" الأمين العام لرابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل لجريدة الخبر يوم 26 ديسمبر 2016، في قوله يرى: " بأن الرابطة كرسالة لديها هدف وهو حاجة دول الساحل إلى الاستقرار والأمن، كما يرى بأن الخطاب الديني يشكل صمام الأمان لمواجهة الأفكار الدخيلة المسيئة

<sup>1</sup> - تشارلز تاوونزد، الإرهاب، طبعة أولى، (القاهرة: ترجمة: محمد سعيد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص ص 97-98.

<sup>2</sup> - عثمان علي حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، (بغداد: مطبعة منارة، طبعة أولى، 2006)، ص ص 45-46.

<sup>3</sup> - سعيد الكحل، الأهداف الحقيقية من تأسيس رابطة علماء الساحل، تاريخ الدخول 16 مارس 2017، سا 10:07، متحصل عليه من:

<http://www.assakina.com>

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

للإسلام وإلى بلدان المنطقة بزورها للفتن، بذلك فالرابطة تضطلع بمهام تؤسس للمصالحة والمصافحة فهي تعرض الإسلام بوسطيته من خلال أنها تحاول أن تجمع كل الجهود بواسطة أعضائها لصياغة تصور نقل المجتمع إلى ثقافة دينية عالية ومحصنة لديها مرجعيتها الدينية ونظرا لتفشي ظاهرة التطرف والإرهاب في أوساط الشباب المسلم.<sup>1</sup> يرى الدكتور "عماد بن عامر" بأن: نصح الشباب يكون بوسطية وهذا باستخدام الوسائل والطرائق من أجل تحديث الخطاب الديني، للخروج عن النمطية التقليدية وكذلك استغلال الوسائل الحديثة ومنها وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات والإنترنت لأجل إرسال هذه الرسالة الوسطية والمعتدلة. اعتبر في ذات الخصوص الدكتور "عيسى ميباري" بأن: الإمام هو خط الدفاع الأول ومن خلاله المؤسسة المسجدية والدينية في الذود عن هذه المرجعية وفي العمل لكي يصير أكثر وضوحا في أذهان الناس وأكثر حضورا مجتمعا لأنها العاصم الوحيد من الفوضى الدينية التي قد تهدد حتى أمننا الوطني.<sup>2</sup>

بالتالي فالجزائر تعتبر قبلة للوسطية والاعتدال والتسامح، فالتحدي الراهن هو مواجهة التطرف والغلو والتشدد والانحراف الطائفي وهو ما تعمل عليه الجزائر من خلال التوعية بخطورة هذه الأفكار الدخيلة على ديننا الإسلامي التي تشكل خطرا على وحدتنا الترابية.

يرى في ذات الشأن العلامة الشيخ "علي فركوس" (باعتباره داعية جزائري لا ينتمي للرابطة)، بأن: المنطلقات الجهادية عند أصحاب السلفية الجهادية المخالفة للمنهج الإسلامي الحق، تكمن في تأسيس حركتهم على مبادئ زائفة وفي طليعة ذلك الحكم بغير ما أنزل الله عزوجل، فحركتهم الجهادية المتطرفة أنشئت وظهرت للعيان بعد تحطيم برج التجارة الأمريكيين (أحداث 11 سبتمبر 2001)، الأمر الذي انجر عنه تكفير الحكام المسلمين إلى جانب تكفير الرعية (المواطنين)، لتتشكل بعد ذلك في فرق ثورية قائمة على نزع طاعة الحكام وفي الخروج عليهم قولا وعملا، ما يعقبها من إحداث الفوضى الاجتماعية

<sup>1</sup> - يوسف بلمهدي، أعمال وورشات رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل، تاريخ الدخول: 17-03-2017، سا: 10:15، متحصل عليه من: [www.belmahdi.net](http://www.belmahdi.net)

<sup>2</sup> - خالد بن أحمد خلفاوي، دور الخطاب الديني في حماية المجتمع من التطرف الديني، نشرة أخبار الثامنة، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 24 مارس 2017، سا 20:25.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

والاضطرابات الأمنية لزعة كيان الدولة المسلمة<sup>1</sup> وهو ما عاشته بلادنا الجزائر سنوات التسعينات طيلة عشرية كاملة من العنف الدموي.

تعودت الجزائر بذلك على احتضان الندوات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وكذا محاربة التطرف، حيث انعقدت أيام 22-32 جويلية 2015 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة بدعوة منها (الندوة الدولية حول مكافحة التطرف العنيف واستئصاله) وذلك بحضور خبراء يمثلون أكثر من 50 دولة وهيئات ومنظمات دولية متخصصة إلى جانب دول الساحل الإفريقي وأعضاء مجلس الأمن الدولي، حيث تناولت الندوة مواضيع عديدة والتي منها: "أهمية ودور مكافحة التطرف العنيف في مكافحة الإرهاب، دور الهيئات الدينية في مكافحة التطرف وظاهرتي كره الأجانب وكذا الإسلام السياسي"<sup>2</sup>، وبما أن الجزائر تعد أنموذجا يحتذى به في مجال مكافحة الإرهاب، فقد قال في ذلك وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد "عبد القادر مساهل": مؤكدا على أن الجزائر تسعى إلى ضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة التي تغذي الإرهاب، كما اعتبر أن مكافحة التطرف والإرهاب يقتضيان مكافحة كره الأجانب ومعاداة الإسلام معتبرا إياهما تسهلمان في التجنيد ضمن صفوفها مشيرا في ذلك بالجهود التي يبذلها الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن في مجال مكافحة بقايا الجماعات الإجرامية وذلك لحماية المواطنين وأمن واستقرار البلاد.<sup>3</sup>

تأكيدا من الرابطة على ترسيخ الخطاب الديني من أجل التصدي لمحاولات جلب الشباب للتطرف، عقد في 24-25 جانفي 2017 أشغال الورشة الخامسة بالعاصمة التشادية "أنجمينا"، تحت عنوان (دور علماء الدين بمنطقة الساحل في مجال حماية الشباب من التطرف والتطرف العنيف) باعتبار أن عنصر الشباب المحرومون هم المستهدفون بالدرجة الأولى ولذلك لابد من الانتباه لهم من قبل القادة الدينية من دعاة وأئمة وعلماء وهذا من أجل تفادي وقوعهم فريسة في أيدي المتطرفين والمتعصبين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الشيخ علي فركوس، مجالس تذكيرية على مسائل منهجية، طبعة رابعة، (الجزائر: دار العواصم، 2015)، ص ص 299-300.

<sup>2</sup> - بوعلام. ب، تبادل التجارب في مجال مكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 625، أوت 2015، ص 51.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 52.

<sup>4</sup> - يوسف بلمهدي، المرجع السابق.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

كما أكدوا على أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في مجتمعات دول الساحل الإفريقي باعتبارها هي الأساس الأول داخل الأسرة، لتربية وتنشئة الأولاد من أجل الوقاية من التطرف المتنامي في وسط الشباب.. كما أضاف الأمين العام للرابطة بأن هذه الجهود لن تأتي ثمارها إلا بالتعاون مع بعض الهيئات والأفراد معتبرا أن "رابطة عالمات تشاد وإتحاد الأئمة وهيئة المرشدات في الجزائر ومشيخة التيجانيين ومسؤولي معهد الدراسات الصوفية (الإمام الأشعري) وداعيات مالي لتوعية المجتمع"، بهدف تدعيم الأمن الذي لن يتحقق إلا بوجود برامج تنموية وتكوينية وتوعوية.<sup>1</sup>

أوضح في ذات السياق الأمين العام للرابطة بأن أعمال الورشة الخامسة تأتي كتدعيم للجهود المبذولة منذ إنشاء الرابطة والتي تعد بمثابة العملية، التي تهدف إلى توعية الشباب بما يترتب حولهم وما يحاك ضد الأمة الإسلامية من مؤامرات والتي تدخل كلها في إطار التحسيس والوقاية من المخاطر التي تستهدف مجتمعاتنا وبخاصة منطقة الساحل الإفريقي، التي تتعلق بمحاولة توريث الشباب بالأموال أو بالوعد الكاذبة وبنشر الأفكار الهدامة.<sup>2</sup>

بالتالي، هذا ما يبين بأن العقيدة الأمنية الجزائرية تسعى لتحقيق وتطوير علاقات التعاون والصدقة وحسن الجوار وتبني الحلول السلمية في معالجة مسائل التطرف والعنف، المرتبطة أساسا بالخطاب الديني الهادف للتأثير على عقول الشباب المغرر به من قبل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

<sup>1</sup> - يوسف بلمهدي، نسعى لتوعية شباب المنطقة لتجنبه الانحراف، (حوار في الإذاعة الجزائرية، تاريخ الدخول 17-03-2017، سا10:15،

متحصل عليه من: [www.radioalgerie.com](http://www.radioalgerie.com)

<sup>2</sup> - يوسف بلمهدي، الجزائر مثالا في المصالحة الوطنية، تاريخ الدخول 15-03-2017، سا 18:20، متحصل عليه من:

[www.elmoudjahid.com](http://www.elmoudjahid.com)

## المبحث الرابع : تقييم للعقيدة الأمنية الجزائرية

تعتبر الجزائر دولة ذات موقع استراتيجي هام جعل منها نقطة ارتكاز وتقاطع في أية مقارنة إقليمية سواء كان ذلك في منطقة المغرب العربي، أو بالخصوص في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لسجلها التاريخي والأمني والدبلوماسي الحافل بالتجارب والانتصارات وهو ما جعلها دولة محورية تتميز بحنكتها وقوتها في المنطقة وهو ما تطلب منا إعطاء تقييم للعقيدة الأمنية الجزائرية وإلى الأجهزة الأمنية الجزائرية، من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: النتائج الإيجابية المحققة

عكفت الجزائر نتيجة تزايد طبيعة التهديدات الأمنية الإقليمية عليها، إلى زيادة استيراد السلاح في الآونة الأخيرة وبمنطق الاحترافية الجديدة فإن المؤسسة العسكرية خلقت إطارا جديدا سيمكنها مستقبلا من اقتحام عالم الصناعة العسكرية، عبر التحالف الاقتصادي مع مؤسسات دولية لخلق أزيد من 45 ألف منصب شغل باعتماد مقارنة جديدة في المجال التنموي والاقتصادي.

بالتالي الانتقال بالجزائر إلى مصاف الدول المصنعة وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية ومتمينة، مع خلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة وشركاء أجنبية ذوي سمعة عالمية وهذا على غرار الشريك التكنولوجي الألماني "ديملر" والشركة الإماراتية "آبار" للاستثمار من جهة أخرى، حيث تمكنت الصناعة العسكرية الجزائرية من إنتاج 120 عربة مدرعة مدولبة سداسية الدفع "فوكس2" و 200 عربة مدرعة خفيفة رباعية الدفع "تمر الجزائر" و 2000 سيارة نفعية من علامة "مرسيدس بانز" المتواجدة بمصنع عين بوشقيق بولاية تيارت<sup>1</sup>، إلى جانب تسليم 16500 سيارة صناعية من حافلات وشاحنات و 6000 سيارة نفعية تحتوي على أكثر من 10 مقاعد، من إنتاج الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل من نوع "مرسيدس بانز" بالروبية (ولاية الجزائر)، حيث سلمت خلال عام 2016 مئات العربات من مختلف

<sup>1</sup> - علي بوشربة، الصناعة العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص ص 28-29.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

الأصناف لفائدة وزارة الدفاع الوطني بالتوقيع على بروتوكول اتفاق شراكة صناعية وتجارية مع مجموعة "ليوناردو فين ميكانيكا" الإيطالية، يتضمن الاتفاق إنتاج حوامات خفيفة ومتوسطة ومتعددة الاستعمالات من علامة "أقوشا واستلاندا" بمحيط عين أرناط ب (ولاية سطيف)<sup>1</sup>.

بالتالي، فإن حرص وزارة الدفاع الوطني على قيام صناعة عسكرية صحيحة بعد أن توفرت جميع متطلبات وشروط هذه الصناعة في دولة نامية كالجزائر، ما من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تعمل على الرفع من الحاجيات الحقيقية للقوات المسلحة والتي ستزيد من كفاءتها واحترافيتها القتالية في الدفاع عن استقرار ورخاء الجزائر.

الهدف الذي تسعى من خلاله القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، من خلال اعتمادها على إستراتيجية تقوم على "درب الاعتماد على النفس في مجال الصناعة العسكرية"، حيث اعتبر السيد الفريق "أحمد قايد صالح" نائب وزير الدفاع الوطني بأن الصناعة العسكرية الجزائرية الهدف منها هو المساهمة في التقليل من حدة البطالة، ما سيزيد بدوره في مساهمة المؤسسة العسكرية في تنمية الاقتصاد الوطني عبر التنوع في مصادر الدخل للبلاد والحد من التبعية للخارج، بحيث ستمكن من تشغيل العديد من الشباب حاملو الشهادات بما فيهم المهندسين والتقنيين، مما يؤدي إلى تطوير وتحديث مقدرات قواتنا المسلحة.<sup>2</sup>

اتجهت الجزائر خلال وساطتها مع الفرقاء الماليين ما بين 2012-2015 إلى تبني خيار الحوار السياسي لحل الأزمة عوض استخدام السلاح بنجاعة لاقت إجماعا، حيث نجدها استطاعت مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة المتواجدة على مقربة من حدودنا الجنوبية<sup>3</sup>، ما أدى إلى تأمين الحدود الجزائرية بأحدث التكنولوجيا المتطورة وبالأسلحة العصرية والحديثة التي يقابلها التحضير القتالي العالي المستوى لوححدات الجيش الوطني الشعبي، حيث تستبعد الجزائر في عقيدتها المتعلقة بعدم التدخل العسكري باعتبار أنه سيعود بالضرر على أمن واستقرار الجزائر.

<sup>1</sup> - إلهام غازي، ترقية الصناعة العسكرية، مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016، ص28.

<sup>2</sup> - الفريق أحمد قايد صالح، على درب الاعتماد على النفس، مجلة الجيش، العدد 631، فيفري 2016، ص13.

<sup>3</sup> - محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، تاريخ الدخول 2017-04-22، سا 19:25، متحصل عليه من: <http://democratic.de>

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

بالتالي، فإنه في حالة ما إذا فعل التعاون الأمني مع دول الساحل الإفريقي داخل اللجنة العملياتية العسكرية المشتركة سيكون له دور فعال في تحسين الوضع الأمني إلى جانب تحقيق أمن واستقرار دول الساحل الإفريقي معا.<sup>1</sup>

كما قامت الجزائر أيضا بإنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام تابع لقيادة الدرك الوطني مقره "بوشاوي" بالجزائر العاصمة عام 2009 والذي من شأنه تعزيز التكوين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بأنواعها وكذا العمليات الإجرامية الإرهابية، ما من شأنه مساعدة الأجهزة الأمنية الجزائرية على الإستعانة بإحصائيات دقيقة لنشرها لأجل إطلاع دول الساحل الإفريقي عليها، بل وحتى دول العالم كما تستخدمها لتدعيم مشاركة الجزائر خلال المحافل الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لأجل تبيان الجهود الحثيثة التي تقوم بها الجزائر.

تقوم الجزائر أيضا بتبادل الخبرات في ميدان مكافحة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي، عبر الشراكة مع دول الجوار المتوسط والساحل وتماشيا مع تنفيذ مخطط عمل 2016 في إطار مبادرة "5+5 دفاع".

التي أبرز خلالها السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني السيد "أحمد قايد صالح" في حوصلة المبادرة بالنادي الوطني للجيش يوم 15 ديسمبر 2016، النشاطات التي نفذتها الجزائر خلال السنوات الماضية، مذكرا بالإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في مجال مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان مع تقزيمها إلى مستوى الإضرار في حدوده الدنيا.

كما مكنت كذلك الإجراءات الاقتصاديةية اتجاه الشباب خصوصا والتي أرفقت ببرنامج هادف لمسك زمام التوعية في المجال الديني ومكافحة التطرف بغرض وقاية الشباب من الدعاية الإرهابية وأساليبها

<sup>1</sup> - محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرارية والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، دون (ع. س)، ص 111.

أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

ومراميتها" وفي خضم "مبادرة 5+5 دفاع لعام 2016"<sup>1</sup> قدم الدكتور "رشيد الحذيفي" (مدير قطب البحث المركزي الأوروبي للمغربي للدراسات والبحث الاستراتيجي)، ملخص أشغال دراسة تحت عنوان "داعش: عوامل التوسع السريع من وجهة نظر فضاء 5+5"، حيث أكد وزراء دفاع المبادرة على تركيز اهتمامهم حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، مؤكدين على أن الأمن واحد لا يقبل التجزئة وأنه يشكل انشغالا مشتركا، كما قدم بعدها اللواء "محمد زناخري" الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني من جهته عرضا لمخطط عمل عام 2017 ليصادق عليه، بعدها وزراء الدفاع للدول الأعضاء في مجموعة "5+5 دفاع"<sup>2</sup>.

فالجزائر إذن هي دائما تركز على تجفيف مصادر التمويل للإرهاب بالأموال والأسلحة باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون، فقد عرفه المشرع الجزائري بموجب المادة 03 من القانون رقم 01/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005: تعتبر جريمة تمويل الإرهاب، في هذا القانون، كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع و بإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر من قانون العقوبات.<sup>3</sup>

ترتكز بذلك الرؤية الجزائرية حول مكافحة مختلف التهديدات الأمنية وبخاصة الإرهاب، على ثلاث أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة للإرهاب والتي تتمثل في: رفض دفع الفدية وعدم التفاوض مع الإرهابيين وفي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.<sup>4</sup> إلى جانب تكثيف الرقابة على الحدود لمنع تسلل الجماعات الإرهابية، فكما هو معلوم في أن تواجد ما يعرف بـ "داعش" في ليبيا هو لخدمة مصالح أجنبية خفية، حيث وصفه الأستاذ "قوي بوحنية" (على أنه بندقية للإيجار لقوى غربية

<sup>1</sup> - موقع وزارة الدفاع الوطني، الفريق "أحمد قايد صالح" يتأسس مبادرة 5+5 دفاع بالجزائر (حوصلة 2016)، تاريخ الدخول 16 ديسمبر 2016، سا 10:50، متحصل عليه من: www.mdn.dz

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - خالد حساني، مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي، ملتقى حول: دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، مجموعة من الأساتذة، يوم الثلاثاء 12 ماي 2015، (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2015)، ص77.

<sup>4</sup> - بوعلام بولعراس، وعلي بوشري، الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص33.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

لها مصالح وأجندات في هذا البلد) وهو ما لا يخدم الجزائر التي سارعت إلى احتواء الوضع في ليبيا عبر الحوار مع الأطراف المتصارعة.<sup>1</sup>

بالتالي، فإن الجزائر تعي تماما بأنه في حالة عدم توفر لغة الحوار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ومن قبلها مالي (التي تعرف استقرارا سياسيا بعد الجهود التي بذلتها الوساطة الجزائرية بين الفرقاء الماليين)، سيؤدي لا محالة إلى انتشار العنف الذي تترتب عنه حالة اللاإستقرار الدائمة والتي تكون تداعياتها وخيمة على كافة مناطق شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وبخاصة على الأمن الوطني الجزائري.

الوضع الذي يتبين في الزيارات الميدانية ذات الطابع العملي والتفقيدي والتفتيشي، التي يحرص عليها نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد "أحمد قايد صالح" لمختلف الوحدات العسكرية والتي تندرج في سياق تفقد الأفراد العسكريين، الذين يرابطون في الثغور والحدود لتأمين سلامة التراب الوطني، مؤكدا على الجهود الكبرى التي بذلت من أجل تطوير وعصرنة جميع مكونات المؤسسة العسكرية مؤكداً في قوله: "على أن ما بلغه الجيش المؤسسة العسكرية في السنوات الأخيرة من أقصى درجات الجاهزية العملياتية والقتالية، يعود بالأساس إلى حسن التعليم والتكوين وسلامة التدريب والتحصير القتالي".<sup>2</sup>

حيث تسهر القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على تحديث وعصرنة هيكلها ومنشأتها، عبر تدعيم جميع المرافق بأحدث التجهيزات العصرية ذات التكنولوجيا العالية والفعالية الفائقة. وفي إطار عمليات تأمين الحدود الجزائرية من الإرهاب والجريمة المنظمة، وجدنا بأن الجزائر قد انتقلت إلى تحييد وهي مفارقة جديدة في المعادلة الأمنية الجزائرية. وهو ما يتبين في مواصلة الجيش الوطني الشعبي في تنفيذ مهامه بكل إصرار وحزم، من خلال تمكن وحداته من تحقيق نتائج إيجابية في الميدان من خلال القضاء على الإرهابيين والمجرمين واسترجاع كميات معتبرة من الأسلحة الحربية والذخائر وهو ما يتبين في ضبطه لها في الجدول الموضوع (في قائمة الملاحق) وهي حصيلة لعام 2016.

<sup>1</sup> - قوي بوحنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162.

<sup>2</sup> - Le général de corps d'armée "Ahmed Gaïd Salah", **Maitriser les facteurs de modernisation et de professionalisation**, (Algrie : Revue EL-Djeich, N°638, Septembre 2016), pp 10-11.

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

تعد حصيلة عملياتية يستمر فيها الجيش الوطني الشعبي إلى جانب مختلف الأجهزة الأمنية في مكافحة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فقد تم خلال عام 2016 تحييد 350 إرهابيا من بينهم 125 تم القضاء عليهم، مع توقيف 225 إرهابيا، العدد الأكبر من هذه العمليات تمت بحدودنا الجنوبية تحديدا بمنطقة الساحل الإفريقي. وهو ما يبين بأن الهدف الأسمى للعقيدة الأمنية الجزائرية، يتجلى في حماية السيادة الوطنية وفي الحفاظ على وحدة التراب الوطني من أي تهديد على الاستقرار والأمن والتي يضاف لها اللحمة الشعبية، التي يتميز بها الشعب الجزائري من خلال وعيه بحجم المخاطر والتهديدات المحدقة بالأمن الوطني وبحالة الرخاء مقارنة بجيرانه (ليبيا وتونس ومالي..).

## المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الجزائر في تجسيد عقيدتها الأمنية

تواجه العقيدة الأمنية الجزائرية مشكلة أمنية حقيقية وهو في حالة ما إذا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية جماعة الطوارق على أنها جماعة إرهابية فإن ذلك ستكون عواقبه وخيمة على كل المنطقة ومنها الجزائر بالدرجة الأولى، أين ستبرز دعوات لتفعيل العمل الجهادي ضد الغرب وهي الوضعية التي ستتعش حتى الخلايا الإرهابية بالجزائر وبدول الجوار كتونس والمغربي موريتانيا أين ستتحول منطقة الساحل الإفريقي إلى أفعان الساحل، بحيث أنه إذا ما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بإحدى دول الساحل الإفريقي تحت ذريعة التدخل الإنساني، سيعتبر أحد العراقيل الكبرى للمقاربة الجزائرية في المنطقة الذي يتعلق بجهود الجزائر الدبلوماسية، التي تفر بعدم التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة نظرا لأنه يهدد الأمن الوطني الجزائري وذلك بمنعها من وضع أي قوة عسكرية أمريكية بالمنطقة، نظرا للقوة العسكرية الجزائرية ووزنها الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي.

خاصة إذا ما تحالفت الحركات الطوارقية المالية والنيجرية التي تعرف علاقاتها مع حكوماتها بأنها غير راضية على بعض الأمور بسبب العجز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، التي تتزامن مع الدور الذي تقوم به مع دولة مالي والنيجر الذي تعتبره على أنه دعما غير مباشر لها، خاصة

## أزمة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)

وأن مالي قد طلبت منها المساعدة لأجل الخروج من الأزمة إلى جانب طلبها المساعدة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما تمثل بالتدخل العسكري الفرنسي في 23 جانفي 2013.<sup>1</sup>

إضافة لترخيص الحكومة النيجيرية لفرنسا باستغلال مناجم اليورانيوم، بعدما منحتها للشركات الفرنسية لأجل إستخراج واستغلال هذه الثروة. إلى جانب ذلك فإن العلاقات الجزائرية الساحلية يشوبها عدم الإستقرار نتيجة دخول طرف آخر في المعادلة وهو المغرب، الذي يشوش على جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي<sup>2</sup>، إضافة لذلك فإن الجزائر تواجه صعوبة في التعامل مع دول الساحل الإفريقي في المجال الإستخباراتي نتيجة قيام بعض الضباط العسكريين بتسريب المعلومات الأمنية للمغرب ليستغلها في تخريب وتفكيك الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية في المنطقة بهدف زعزعة أمنها واستقرارها.

تواجه أيضا العقيدة الأمنية الجزائرية خطر فشل المقاربة الأمنية الجزائرية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك في ظل تنامي وتزايد الفشل الدولتي والهشاشة الاقتصادية والأمنية المتمثلة في الحدود الرخوة في إفريقيا عامة وبمنطقة الساحل الإفريقي خاصة وذلك بحكم الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين، خاصة من الناحية الاقتصادية مستقبلا.

<sup>1</sup> - محمد الأمين بن عائشة، نفس المرجع.

<sup>2</sup> - بدون كاتب، زعماء الطوارق، لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، تاريخ الدخول 22-04-2017، سا 19:15، متحصل عليه من: [www.alarabia.net](http://www.alarabia.net)

## خلاصة الفصل:

مما سبق نجد بأن الجهود المبذولة من قبل الجزائر تقوم على التحرك الدبلوماسي الأمني كمحدد هام في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي، الذي تعرف فيه دول الساحل الإفريقي بهشاشتها وأنها ذات أنظمة سياسية رخوة بسبب ضعف قدرتها على مراقبة حدودها من الإرهاب والجريمة المنظمة، الوضع الذي تدركه الجزائر من خلال وعيها بأنها تدير عملية بالغة التعقيد خاصة مع الوساطة الناجعة التي قامت بها بين الفرقاء الماليين، هاهي اليوم تقوم بوساطة فيما بين الفرقاء الليبيين لجمع شملهم تحت سدة حكم موحدة، بالتالي فالدبلوماسية الأمنية الجزائرية تتجه حاليا نحو الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية عبر الربط بين الأمن والتنمية كإستراتيجية لإنعاش دول الجوار لكي تحفزها لتدعيم الرقابة الحدودية.

إضافة إلى مبادرة الجزائر بإنشاء رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل، الهدف منها هو لصياغة ثقافة دينية عالية ومحصنة لديها مرجعيتها الدينية لدول الساحل الإفريقي، إضافة إلى معالجة ظاهرة التطرف العنيف وفي احتواء الشباب المغرر بهم عبر تكثيف برامج الخطاب الديني التوعوي.

يسجل بذلك انتقال الجزائر إلى تحديد مختلف التهديدات الأمنية والمتمثلة، في القضاء على الإرهابيين وتوقيفهم مع حجز الأسلحة والذخيرة والمخدرات وهي كلها جهود مبذولة، تبين جاهزية الجزائر الدبلوماسية وكذا جهود وحداتها القتالية للتصدي للمخاطر والتحديات الأمنية بجوار الحدود الجزائرية التي تكيفت معها العقيدة الأمنية الجزائرية.

الخاتمة

يرتبط موضوع الأمن في الحياة الاجتماعية بالنظام السياسي للدولة نظرا لأنه يعتمد عليها كليا، خاصة وأنه من أصعب المواضيع التي تواجه الدولة سيما بعد تحولات البيئة الدولية التي تمثلت في نهاية الحرب الباردة ومنه التوسع في قطاعات الأمن، ما أدى لتنوع مصادر التهديدات الأمنية الجديدة التي زادت في حداثتها ما شكلته العولمة التي ظهرت كتحدٍ حقيقي لتواجه وتهدد الدولة ذات السيادة.

يعبر عن العقيدة الأمنية بأنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمرتبطة، التي تُوجه سلوك الدولة الأمني وكذا قراراتها على المستوى المحلي والدولي، فهي التي تحدد نظرة وقراءة قيادتها لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

وبما أن الجزائر من بين الدول التي تعاني بسبب تأزم الأوضاع في جوارها الإقليمي، وبالذات في منطقة الساحل الإفريقي-خاصة مالي- موضوع الدراسة، فإنه كان لا بد عليها أن تواجه مختلف التهديدات التي تأتي من هذه المنطقة والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وما تولد عن الحراك العربي من أزمات يمكن أن تزعزع استقرارها وتهدد أمنها القومي.

وعليه عمد صناع القرار في الجزائر إلى اتخاذ إجراءات استباقية لاحتواء الوضع من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود عملا بمبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية والسياسة الخارجية للجزائر.

غير أن ذلك لم يمنع الهيئات الأمنية الجزائرية من اتخاذ -ومنها وزارة الدفاع الوطني- احتياطاتها من خلال تأمين الحدود الجزائرية بمختلف التقنيات الأمنية لمجابهة أي طارئ، كما سارعت أيضا إلى تدعيم قدرات منظومتها الدفاعية عبر زيادة المخصصات لميزانية التسليح بأحدث الأسلحة الحديثة والعصرية نظرا للوضع الإقليمي المحفوف بالمخاطر في ظل تربع أعداء الخارج على أمن واستقرار الوطن.

ويمكن تلخيص ما قامت به الجزائر من خلال:

-اعتماد الدبلوماسية الأمنية لتسوية الصراعات القائمة عبر مقاربة الحوار السياسي بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل، الهدف منه تجنيب دول الجوار مآلات الحرب الأهلية الناجمة عن الإرهاب، أي عدم ترك الأمور تسري لتكرار السيناريو الدموي الذي عاشته الجزائر أثناء فترة التسعينات طيلة عشرية سوداء.

-وساطة دبلوماسية ناجعة تمثلت في احتواء الأزمة التونسية، كما قامت كذلك بجمع الفرقاء الماليين على طاولة الحوار والتي وصفت بالإيجابية، كما تقوم اليوم بجولات الحوار المتبادلة مع الأطراف الليبية بهدف الحل السياسي للأزمة الليبية من منظور للحوار الليبي- الليبي.

-تنتهج الجزائر كذلك في مقاربتها الأمنية على متلازمتي الأمن والتنمية إدراكا منها على أن الأمن غير قابل للتجزئة، فلتحقيقه ينبغي الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية نظرا لأن عوامل الإقصاء والفقر والتهميش وانعدام التنمية، تعد من أهم العوامل المسببة للأزمات التي تفتح المجال للمجموعات الإرهابية لاستغلال هذه الظروف لأجل احتواء الشباب ضمن جماعتها.

-تدعيم مقاربتها الأمنية عبر المبادرة بإنشاء رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل، وذلك لمعالجة مشكل التطرف العنيف بوساطة من خلال تعزيز الخطاب الديني لتجنب الشباب من التطرف وكذا الخطر الإرهابي والجريمة المنظمة بأنواعها إلى جانب الهجرة غير الشرعية التي تبقى فيها الجزائر حجر الارتكاز بحكم أنها ذات ثقل ووزن استراتيجي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأنها تحاول إدارة صناعة الاستقرار العمق الإفريقي الذي يميزه " ساحل الأزمات".

وعليه فالعقيدة الأمنية الجزائرية ذات الطابع الدفاعي هي الأساس على المدى القريب والمتوسط والبعيد لأية علاقات جزائرية- إفريقية سيما منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد تنامي التهديدات الأمنية، وفي هشاشة الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الجغرافي، ما يستدعي تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية والسياسة الخارجية للجزائر معها لتحقيق الأمن والاستقرار لها ولجيرانها، ورغم المآخذ التي اكتنفتها ومنها أنها سلبية ومتأخرة إلا أن رجوع الأطراف مؤخرا في الأزمة الليبية -على اختلافهم - إلى طاولة الحوار وتثمينهم المبادرة الجزائرية السلمية في حل النزاعات ما هو إلا دليل واضح على أن العقيدة الأمنية الجزائرية أقرب وأنجع لحل هذه النزاعات.

الملاحق:

جدول يوضح ما ضبطته القوات الجزائرية بعد عدة عمليات قامت بها للقضاء على المجموعات الارهابية لسنة 2016:

الأفراد	العدد
الإرهابيون المقضي عليهم	125
الإرهابيون الموقوفون	225
المهربون	2615
المهاجرين غير الشرعيين	6103
تجار المخدرات	414
المخابئ و الملاجئ	458
الكيف المعالج	110951 كغ
مواد كيمياوية لصناعة المتفجرات	2556 كغ
الوقود	1839827 لتر
الأسلحة	العدد
البنادق	1059
الذخيرة	21639
القنابل	297
الوسائل المتحركة	العدد
السيارات رباعية الدفع	447
الشاحنات	258
السيارات	340
الدراجات النارية	112
أغراض أخرى	العدد
المولدات الكهربائية	458
وسيلة اتصال	63
جهاز	02
أجهزة الكشف عن المعادن	1032
المطرقات الضاغطة	3384
منظار	52

- المرجع: الحصيلة العملياتية 2016، مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016، ص ص 20-21.

# قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أبو المعالي محمد محمود، القاعدة وحلفائها في أزواد، النشأة وأسرار التوسع، طبعة أولى، (قطر - بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).
2. أحمد جلال عز الدين وآخرون، التخطيط الأمني، طبعة أولى، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993).
3. البداينة موسى ذياب، الأمن الوطني في عصر العولمة، طبعة أولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).
4. السيد ابراهيم عبد الرسول وآخرون، مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي (التهريب، مشكلة اللاجئين)، طبعة أولى، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1999).
5. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، طبعة ثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
6. العادلي محمود الصالح، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الأول، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2003).
7. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983).
8. المخادمي عبد القادر رزيق، قيادة أفركوم الأمريكية حرب باردة أم سباق تسلح، طبعة أولى، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).
9. المشاقبة أمين، وشلبي سعد شاكرا، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2012).
10. بسيوني محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الشروق، 2003).
11. بن سلطان عمار، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الجزائر: طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).
12. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، طبعة أولى، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

13. بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل، طبعة أولى، ( عمان: دار الخليج، 2016).
14. بوحنية قوي، الجزائر والتحديات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2017).
15. بوشناقة شمسة، الأمن الاضطرابي والثورة الحديثة في العمل الإقليمي (إستراتيجية الإتحاد الإفريقي من أجل الساحل: الفرص والقيود)، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى،(الأردن: دار الحامد،2016).
16. بيروش ريتشارد، معجم الهجرة (القانون الدولي للهجرة)، (سويسرا: ترجمة المنظمة الدولية للهجرة، 2004).
17. بيلس جون وسميث ستيفن، عولمة السياسة العالمية، طبعة أولى،(الإمارات: ترجمة مركز الخليج للأبحاث،2004).
18. تاونزند تشارز، الإرهاب، طبعة أولى، (القاهرة: ترجمة محمد سعيد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
19. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، طبعة أولى، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
20. حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
21. حجازي محمد محمد، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: بدون دار النشر، 1997).
22. حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016).
23. دان تيم وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، طبعة أولى، ( قطر: ترجمة الخضرا ديماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
24. سليرييه بيير، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، طبعة أولى، (دمشق: ترجمة عبد الكريم أحمد، دار الأهالي، 1988).
25. سي بشير محمد، قضايا داخلية للأمن: بين قيم الأمن وقيم المجتمع، في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2015).

26. شاهين عماد الدين، التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب والدوافع والانعكاسات، في الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002).
27. شليغم عبير، النزاع في مالي بين الاسباب الداخلية والخارجية، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016).
28. شيت خطاب محمود، العسكرية العربية الإسلامية، طبعة أولى، (قطر: سلسلة كتاب الأمة، 1982).
29. صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دون (س. ب.)).
30. عباس مراد علي، الأمن والأمن القومي العربي، مقاربات نظرية، طبعة أولى، (الجزائر-بيروت: دار ابن النديم ودار الروافد الثقافية، 2017).
31. عثمان الحسن محمد نور، والمبارك عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، طبعة أولى، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
32. علي حسن عثمان، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، طبعة أولى، (بغداد: مطبعة منارة، 2006).
33. غريفيش مارتين، وأوكلاهين تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الإمارات: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008).
34. فريمش مليكة، القاعدة في المغرب الإسلامي وإستراتيجية محاربتها، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016).
35. فول مراد، الإنفلات الأمني في دول الساحل..المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016).
36. كبابي صليحة، تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، في منطقة الساحل والصحراء، مجموعة من الأساتذة، طبعة أولى، (الأردن: دار الحامد، 2016).
37. لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، طبعة أولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

38. لينستين بيتر، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، طبعة أولى، (الأردن: ترجمة دبور محمد محمود، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006).
39. مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011).
40. مصباح عامر، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016).
41. مصلوح كريم، الأمن في الساحل والصحراء في إفريقيا، طبعة أولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
42. مطر جميل، وهلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، طبعة ثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
43. مقدم محمد، الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة، طبعة أولى، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002).
44. مونريال تيري، موسوعة الإستراتيجية، طبعة أولى، (لبنان: ترجمة مقلد علي محمود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011).
45. هارون علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، طبعة أولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).

#### الرسائل الجامعية:

01. ظريف شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الحقوق، سبعة العلوم السياسية، 2008-2010.
02. مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

#### المجلات بالعربية:

01. إبراهيم صالح، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمواجهة الإرهاب، (بدون بلد، مجلة العرب، العدد 9735، يوم 12-01-2015).

02. الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، بدون عدد، 2008).
03. السامرائي محمد أحمد، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، (بغداد: مجلة الفكر السياسي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بدون ع. س)، ص ص 114-115.
04. النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة "نموذج مالي"، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوجد العربية، العدد 69، 2012).
05. باحث ميمونة، إستراتيجية الدفاع والتهديدات الأمنية الجديدة: التعاون الأمني والمقاربات التنموية، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 626، سبتمبر 2015).
06. بوقارة حسين، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل، (الجزائر: مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008). 05- بوزيد عمار وآخرون، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 651، أبريل 2010).
07. بوصيلة محمد عبد الغفور، آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي أثناء فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04، ديسمبر 2015، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).
08. ب. بوعلام، تبادل التجارب في مجال مكافحة الإرهاب، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 625، أوت 2015).
09. بوشربة علي، تيقننورين بعد سنة من الاعتداء "الجيش الوطني الشعبي.. احترافية وإنسانية"، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 607، فيفري 2014).
10. بوشربة علي، الصناعة العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015).

11. العميد بركاني بشير، ملقى حول "مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات.. أي آفاق من أجل الإستقرار الجهوي"، يوم 12 جانفي 2016، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 631، فيفري 2016).
12. ب. بوعلام، الجيش الوطني الشعبي: مسيرة وفاء لعهد الشهداء، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 636، جويلية 2016).
13. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، دون (ع. س)).
14. رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة عيد النصر ليوم 19 مارس 2015، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 621، أفريل 2015).
15. جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر: مجلة المفكر، العدد 05، بدون سنة).
16. دخان نور الدين، مسار تامين الحدود الجزائرية: بين الإرادة الأحادية والصيغ التعاونية، (الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، جانفي 2016).
17. دبش إسماعيل، الوضع في الساحل، (الجزائر: مجلة الجيش ستراتيجيا، العدد 01، السداسي 01، دون سنة).
18. دبش إسماعيل، الساحل ضمن إستراتيجية القوى، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015).
19. زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة، (الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر 03، العدد 01، سبتمبر 2011).
20. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، (الجزائر: مجلة المفكر، العدد 05، بدون سنة).

21. اللواء سيدان علي، العقيدة العسكرية الجزائرية، ملتقى بالأكاديمية العسكرية لشرشال، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015).
22. شكري محمد عزيز، ومصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد 07، جانفي 1978).
23. صالح زايد عبيد الله، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 403، السنة 35، 2012).
24. صايح مصطفى، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 06، ديسمبر 2016، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).
25. عميور بشير، الساحل.. دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية، مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011).
26. علاق جميلة، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، ديسمبر 2014، جامعة فرحات عباس "سطيف".
27. عقل زياد، عسكرة الإنتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011).
28. غازي إلهام، الجيش الوطني الشعبي في المواعيد الهامة (حصيلة 2016)، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016).
29. غازي إلهام، ترقية الصناعة العسكرية، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016).
30. الفريق قايد صالح أحمد، على درب الإعتماد على النفس، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 631، فيفري 2016).
31. فخر أحمد، بناء السلام وإنهاء النزاعات، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 01، السنة الأولى، جانفي 2005).

32. قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، طبعة أولى، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 169، 2012).
33. لخضاري منصور، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (لبنان: مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، خريف 2012).
34. لونيبي رابح، فضاء الساحل والصحراء، استراتيجيات وسيناريوهات، (الجزائر: ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والإستقبلية/المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبلية/وزارة الدفاع الوطني، العدد 02، السداسي 02، 2014).
35. هلال علي الدين، الوحدة والأمن القومي العربي، (بيروت: مجلة المفكر العربي، العدد 11-12-1974).
36. بدون كاتب، الجزائر والتسوية السلمية للنزاعات، جهود حثيثة، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 621، أبريل 2015).
37. بدون كاتب، مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011).

الملتقيات: (بالعربية)

01. الأخضرى نصر الدين، مداخلة بحثية بعنوان "الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرياح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).
02. البشيرى محمد الأمين، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، الندوة العلمية حول "دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية"، (مركز الدراسات والبحوث، يوم 13-14 ماي 2009، بدون بلد).

03. باسما عيل عبد الكريم، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).
04. العميد إسريق محند الصالح (وزارة الدفاع الوطني)، مداخلة بحثية بعنوان "مفهوم الدفاع الوطني في القانون الجزائري"، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).
05. خليفة صديق محمد، مداخلة بحثية بعنوان "التخطيط الإستراتيجي الدفاعي..مقاربة عسكرية"، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).
06. ديب عبد الحفيظ، **الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديدا دول الساحل، أشغال الملتقى الوطني حول "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"**، (الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقييم الاستقبلية/وزارة الدفاع الوطني، يوم 15-10-2012).
07. سي بشير محمد، مداخلة بحثية بعنوان "الجزائر دولة محورية الإمكانات وحدود الدور في غرب المتوسط"، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).
08. صايح مصطفى، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات**، أشغال الملتقى الوطني حول "منطقة الساحل والصحراء، الواقع والآفاق"، (الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية/وزارة الدفاع الوطني، يوم 15-10-2012).
09. كاهي مبروك، مداخلة بحثية بعنوان "الإنفاق على التسليح كألية للدفاع الوطني"، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).

10. وهبي زكرياء، مداخلة بحثية بعنوان "رهان الأمن الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري"، (الجزائر: ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 12-13 نوفمبر 2014، بعنوان: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية).

الجرائد والحصص التلفزيونية:

01- بوعمامة زهير، تقارب الجزائر مع حفر يدعم مقاربتها للحل في ليبيا، (الجزائر: جريدة الخبر، يوم 21-12-2016، العدد 8367، السنة 27).

02- بن أحمد خلفاوي خالد، دور الخطاب الديني في حماية المجتمع من التطرف، نشرة أخبار الثامنة، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 21-03-2017).

03- وكالة الأنباء الجزائرية، نشرة أخبار الثامنة، شهر نوفمبر 2016.

المراجع بالفرنسية:

الكتب:

01. Alain Rey, (Sous la direction de), **Définition de doctrine**, Le Grand Rebert de la langue française, (Version électronique), 2010.

02. Agmeric chuprale, **Les intérêts géopolitiques des acteurs de la crise du mali, actes du colloque tenu maison de la recherche (Menaces en Afrique du nord et au sahel et sécurité globale de l'europe)**, université sorbonne, le 23-02-2013, éditions ellipses, paris.

03. Charles philipe david et jean-jaque Roche, **Théories de la sécurité : Définition, Approches et concept de la sécurité internationale**, (paris : Edition Montchrestien, 2002).

04. Dario Battistella, **Théories des relations internationales**, 02 éditions, (paris press science po, 2006).

المجلات:

01. Ali Ben makhlouf, **Algérie De la Rigueur à l'austérité**, revue (jeune Afrique) :L'afrique en 2017, série n°45, 57° Année.
02. François soudan, **Sos Mali**, journal (Jeune Afrique), n° 52, 2012.
03. Smail Roha, **L'efficacité de la diplomatie algérienne**, journal (eldjazair), n° 101, octobre 2016.

التقارير:

01. Mehdi lahlou, **Les migrations irréguliers entre le Maghreb et l'union européenne : évolution récentes**, rapport de recherche 2015/03, institut universitaire européen, www.carin.org, 12-04-2017, h/21 :11.

المراجع بالإنجليزية:

الكتب:

01. Parry Bozan, **People states and fear : and agend a for dites nation a security studies the post cold war era**, 02<sup>nd</sup> edition, (boulter lunne rierner publishers, 1991).

الدراسات:

01. Barry R.Posan, **The security Dilemma an ethnic conflit**, the Carnegie corporation of New York, 1999.
02. Bill sweenty,( **identity security: Buzan and the Copenhagen school**), international studies, creat Britain, vol 22n°, 01-01-1996.
03. (**Undp human development rapport**), new York, united nation development programme,1994.

المواقع الإلكترونية:

01. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية- قانون رقم 09-09- المؤرخ في 13 محرم 1431هـ الموافق لـ: 30 ديسمبر عام 2009م، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، العدد 78، متحصل عليه من: <http://www.andi.dz>

02. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية- قانون رقم 11-16 المؤرخ في 03 صفر 1433هـ الموافق ل: 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، العدد 72، متحصل عليه من: <http://www.andi.dz>
03. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية- قانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر 1434هـ الموافق ل: 31 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، العدد 72، متحصل عليه من: <http://www.andi.dz>
04. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية- قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435هـ الموافق ل: 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، العدد 68، متحصل عليه من: <http://www.andi.dz>
05. الشلال علي محمد، العقيدة العسكرية..الأهمية والأسباب، جريدة الحقيقة، دون (ع.ب)، يوم 19-10-2014، منشور بالإنترنت.
06. العثماني سعد الدين، منطقة الساحل والصحراء..التحديات والآفاق، متحصل عليه من: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinionk2014/1/31>
07. الكحل سعيد، الأهداف الحقيقية من تأسيس رابطة علماء الساحل، متحصل عليه من: <http://www.assakina.com>
08. المصطفى حمزة، والحيص عبد العزيز، سيكولوجيا داعش، منتدى العلاقات العربية والدولية، متحصل عليه من: [www.FairForum.org](http://www.FairForum.org)
09. بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، موقع قراءات إفريقية، متحصل عليه من: <http://www.qiraatafrican.com/home/new>
10. بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية بمنطقة الساحل والأمن القومي الجزائري، متحصل عليه من: <http://studies.aljazeera.net>
11. بولمكاحل إبراهيم، اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، دون (س.ب).

12. بورعة عادل، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، (المجلة الإفريقية للعلوم السياسية)،  
متحصل عليه من: [www.maspolitiques.com/mas/index-php?option.com](http://www.maspolitiques.com/mas/index-php?option.com)
13. بن أحمد محمد، الحدود البرية للجزائر تتحول إلى مناطق عسكرية، [www.alkhaber.com](http://www.alkhaber.com)
14. بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات،  
متحصل عليه من: <http://studies.aljazeera.net>
15. بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة  
للدراسات، متحصل عليه من: <http://studies.aljazeera.net>
16. بلمهدي يوسف، أعمال وورشات رابطة علماء وأئمة ودعاة دول الساحل، متحصل عليه من:  
[www.belmahdi.net](http://www.belmahdi.net)
17. بلمهدي يوسف، نسعى لتوعية شباب المنطقة لتجنبه الانحراف، متحصل عليه من:  
[www.radioalgerie.com](http://www.radioalgerie.com)
18. بلمهدي يوسف، الجزائر مثالا في المصالحة الوطنية، متحصل عليه من:  
[www.elmoudjahid.com](http://www.elmoudjahid.com)
19. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي  
العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، متحصل عليه من: <http://democratic.de>
20. بلعمري سميرة، الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية، متحصل عليه  
من: <http://www.echorokonline.com/ara/>
21. حمدي عبد الرحمان، الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، متحصل عليه من:  
<http://aljazeera.net/knowledgegate/opinion/>
22. جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والأمن القومي الجزائري، المركز  
الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متحصل عليه من:  
<http://democratic.de>
23. حمدي عبد الرحمان، داعش وأخواتها في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه من:  
<http://studies.aljazeera.net>

24. الخريطة الجيوسياسية للجزائر، متحصل عليه من:  
<http://www.youtube.com/watch?v=t7e8xbqliiI>
25. روطان فريدة، الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متحصل عليه من:  
<http://democratic.de>
26. زقاع عادل، صياغة مفهوم الأمن: برامج البحث في الأمن المجتمعي، متحصل عليه من:  
[www.geocities.com](http://www.geocities.com)
27. صايح مصطفى، الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل، متحصل عليه من:  
<http://www.facebook.com/notes/27/03/2012>
28. كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مقال منشور في الإنترنت.
29. لعروسي محمد عصام، الوضع المتدهور في ليبيا، انعكاسات جيوسياسية على المغرب العربي، الشبكة العربية العالمية، متحصل عليه من:  
<http://www.globalarabnetwork.com/studies/12849-20-06-2014>
30. ولد أباه السيد، المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي، متحصل عليه من:  
[www.aawsat.com/watch.asp?section=3article=45863issueno](http://www.aawsat.com/watch.asp?section=3article=45863issueno)
31. وولت ستيفن، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة: زقاع عادل وزيانى زيدان، متحصل عليه من: [www.grocities.com](http://www.grocities.com)
32. موقع وزارة الدفاع الوطني، الفريق أحمد قايد صالح يترأس مبادرة 5+5 دفاع بالجزائر، متحصل عليه من: [www.mdn.dz](http://www.mdn.dz)
33. خريطة توضح انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، متحصل عليه من:  
<http://www.saharamedia.net>
34. بدون كاتب، مصطلحات في دراسة الأديان (تعريف المذهب)، ملتقى العقيدة والمذاهب المعاصرة، متحصل عليه من: [www.alagidah.com](http://www.alagidah.com)
35. بدون كاتب، الجريمة المنظمة، متحصل عليه من: <http://www.homat-alwatan.gov.kw>

36. بدون كاتب، الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية، متحصل عليه من:

[www.aljazeera.net/news](http://www.aljazeera.net/news)

37. بدون كاتب، وزارة الدفاع الجزائرية تعزز أمن 400 حقل وموقع نفطي، قناة العربية، متحصل

عليه من: [www.alarabia.net](http://www.alarabia.net)

38. بدون كاتب، إفريقيا والتهديد الجهادي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، متحصل عليه

من: [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)

39. بدون كاتب، الميليشيات المسلحة في ليبيا، متحصل عليه من:

<http://www.sasapost.com/libyan-militias/>

40. بدون كاتب، الجزائر توزيع ميزانية التسيير لسنة 2011، حسب القطاعات، متحصل عليه من:

<http://www.ennaharonline.com>

41. بدون كاتب، زعماء الطوارق، لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، متحصل عليه

من: [www.alarabia.net](http://www.alarabia.net)

42. محند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، جامعة الجزائر 03، قسم العلوم

السياسية، دون موقع إلكتروني.

\*بالفرنسية:

01. République Algérienne Démocratique et populaire –journal officiel- loi n° 14-10 du Rabie Aoul 1436 correspondant au 30 décembre 2014, portant loi de finance pour 2015, novembre (N°78), <http://www.joradp.dz>

02. République Algérienne Démocratique et populaire –journal officiel- loi n° 15-18 du 18 Rabie el Aoul 1437 correspondant au 30 décembre 2015, portant loi de finance pour 2016, novembre (N°72), <http://www.joradp.dz>